مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

- أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت.

حمد صالح الدعيج - عماد محمد سلامة

- إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية وعلاقته بكل من القلق والاكتئاب.

سعاد عبدالله البشر - حمود القشعان

- اتجاهات المواطنين العمانيين نحو المسنين: دراسة اجتماعية ميدانية.

راشد بن حمد البوسعيدي

- مضاهاة الوجوه واكتشاف التغيير.

أحمد محمد مجرية - مايك بيرتن

البحوث باللغة الإنجليزية:

- سلوك البحث عن المعلومات لطلبة كليتي إدارة الأعمال والهندسة بجامعة الكويت.

سعاد أحمد البستان - محمد مهدي اعتدالي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

Academic Publication Council

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٥ - العدد ٣

٢٠٠٧

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

إهداء ٢٠٠٨

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 35 – العدد 3 – 2007

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 - إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 - لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 - يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 - تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار

بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التـالـيـة:

(Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

– يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً،

وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 35 – العدد 3 – 2007

المحتويات

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أعزاءنا القراء:

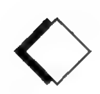
يتناول هذا العدد – وهو الثالث لعام 2007 من مجلتكم العلوم الاجتماعية – مجموعة من الدراسات والأبحاث القيمة التي تتناول موضوعات تنضوي تحت المجال الرئيس للمجلة. وقد تنوعت بين علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الإدارة، وعلم المكتبات، والمعلومات، وجاء الموضوع الأخير باللغة الإنجليزية. هذا، وتناول البحث الأول أثر العولمة في القيم ووجهة نظر كل من طلبة الجامعة الأردنية وطلبة جامعة الكويت: دراسة مقارنة. في حين تناول البحث الثاني موضوعاً في علم الاجتماع يدور حول إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية وعلاقتها بكل من القلق والاكتئاب، وعرض البحث الثالث لاتجاهات المواطنين العمانيين نحو المسنين، بينما عرض البحث الرابع – وهو في مجال علم النفس – لمضاهاة الوجوه واكتشاف التغيير. أما البحث الخامس – وهو باللغة الإنجليزية – فتناول سلوك البحث عن المعلومات لطلبة كليتي إدارة الأعمال والهندسة بجامعة الكويت. وضمّ العدد أيضاً مجموعة من المراجعات لكتب صدرت حديثاً، وتناولت موضوعات متنوعة في مجال العلوم الاجتماعية. كما ضمّ تقريراً أعده الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم حول الندوة التي عقدتها مجلة العلوم الاجتماعية تحت عنوان (العلاقات الكويتية – الآسيوية).

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

ختاماً، أرجو من زملائي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية والعالمية مواصلة جهودهم وتعاونهم ، وموافاتنا بإسهاماتهم وأبحاثهم بحسب الشروط المعهودة لتجد طريقها إلى النشر مؤكدين أن مجلة العلوم الاجتماعية - ستبقى كما هي على الدوام - منبراً علمياً للجميع.

هذا، وبالله التوفيق



البحوث باللغة العربية

أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت

حمد صالح الدعيج*
عماد محمد السلامة**

ملخص: تهدف الدراسة الحالية إلى تقصي أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت. ولتحقيق هذا الغرض أعد مقياس مكون من ثلاثين فقرة؛ منها تسع عشرة فقرة تقيس أثر العولمة في القيم الدينية، وإحدى عشرة فقرة تقيس أثر العولمة في القيم الثقافية، ثم وزع المقياس عشوائياً على ألفي طالب وطالبة من طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت، منهم ألف طالب وألف طالبة موزعين على الجامعتين بالتساوي. هذا، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى: 1 – أن أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت هي الاستثمار، والعلم، والتخطيط للمستقبل، والتنافس، والصداقة، والانتماء لمؤسسة العمل، وإتقان العمل، والصداقة بين الجنسين، وتحمل المسؤولية، والصدق. حيث يرى طلبة الجامعة أن العولمة ترسخ هذه القيم، وتقلل من قيمة صلة الرحم، والمجاملة على حساب العمل، والقرابة، والتسامح. 2 – وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء كل من متغير الجامعة، ومتغير الجنس. 3 – وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء كل من متغير الجامعة، ومتغير الجنس والتفاعل الثنائي (الجامعة × الجنس). 4 – وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الثقافية في ضوء متغير الجامعة.

المصطلحات الأساسية: العولمة، القيم، القيم الدينية، القيم الثقافية.

* سفارة دولة الكويت، المكتب الثقافي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
** أستاذ مساعد، كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

مقدمة:

يشهد الفكر المعاصر تضارباً بين التيارات الداعية إلى العولمة والانخراط في العالمية الاقتصادية والثقافية بعيداً عن القيود الإيديولوجية والقومية، وبين الاتجاهات الداعية إلى التمسك بأصول الهوية الدينية والقومية، مع المحافظة على الانفتاح الموزون على التجارب العالمية الإيجابية التي تنسجم مع مضامين الهوية الدينية أو القومية.

وعلى الرغم من أن استخدام مصطلح العولمة حديث نسبياً، فإن الظاهرة نفسها ليست كذلك. فإذا نظرنا للعولمة على أنها تلاشي المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية فيما يتعلق بالمعلومات والأفكار والقيم وانتقال السلع والأشخاص، فالعولمة بهذا المفهوم تبدو وكأنها نشأت منذ نشوء الحضارة الإنسانية. إلا أن العولمة بوصفها ظاهرة، تبلورت عملياً في العقود الأخيرة من القرن الماضي، فكانت بداياتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت نظرياً دعوة لتبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم باعتباره نموذجاً متطوراً. هذا، وتعد الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا وتوسعت وانتشرت بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم العوامل التي عززت بروز هذه الظاهرة.

لقد أثارت ظاهرة العولمة منذ وقت طويل تضارباً في وجهات النظر بين التأييد والخوف والمعارضة؛ فالمعارضون للعولمة والانفتاح الحر على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم إلى الحد الذي يعتقدون أنها قد تلغي هذه الثقافة والأفكار والقيم. أما المؤيدون فيبدون انبهاراً شديداً وإعجاباً بمدى كفاءة الوسائل التقنية الحديثة وقدرتها على رفع مستوى الرفاه والتقدم للبشرية، وفي المقابل يستهينون بالآثار السلبية للعولمة وخاصة انعكاساتها الثقافية والسياسية، لا، بل يعتبرون هذه الانعكاسات السلبية إيجابيات تبشر بها تلك الظاهرة.

هذا، ويشهد العالم اليوم حملة دعائية واسعة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لإدخال العولمة في أذهان الناس وإضفاء الجاذبية على منطلقاتها، ولا سيما تلك التي ترتبط بتطلعات فكرية مستقبلية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات مهمة، من أبرزها تفشي ظاهرة العولمة على نطاق واسع بجميع جوانبها وعبر مراحل مختلفة؛ حيث إن العالم يتجه نحو العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذه الأخيرة غالباً ما يكون لها انعكاسات كبيرة على القيم، ونظراً لأهمية القيم ودورها في تنظيم تفكير الفرد وسلوكه، وسعياً وراء تحديد أثر العولمة في القيم؛ يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في فحص أثر العولمة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) في القيم. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – ما أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت.

2 – هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟

3 – هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الدينية تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟

4 – هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الثقافية تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟

أهمية الدراسة:

في خضم التحولات الهائلة التي يشهدها العالم المعاصر؛ أصبح سؤال الخصوصية الثقافية يطرح نفسه بقوة، وأصبحت هذه القضية في زمن العولمة مثاراً للجدل الواسع في أوساط المهتمين بالمسار الثقافي لكل بلد. وبناء عليه، يمكن القول إن محاولات العولمة الثقافية – بعد النجاح الذي حققته العولمة الاقتصادية – سوف يكون لها انعكاسات واضحة على منظومة القيم التي تحفظ لكل مجتمع خصوصيته. من هنا تستمد الدراسة الحالية أهميتها من خلال تناولها لتأثير هذه الظاهرة «العولمة» في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعات، تلك الفئة التي لها أهمية خاصة في أي مجتمع من المجتمعات؛ لما لها من دور فاعل في عملية البناء والتنمية. ويأمل الباحثان في أن تسفر هذه الدراسة عن نتائج ذات أهمية وقيمة فيما يتعلق برسم السياسات التربوية بشكل عام والتربية النفسية بشكل خاص.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم العولمة:

يعود مصطلح العولمة إلى اللفظة الإنجليزية "Globalization" التي عرفت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاقتصاد تحديداً، لتصبح فيما بعد منتشرة عبر العالم وفي جميع المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية. ولا تزال العولمة حتى الآن، بوصفها ظاهرة ومفهوماً، تثير جدلاً كبيراً. وبناء عليه، فإن عملية تحديد تعريف متفق عليه للعولمة أمر عسير؛ بسبب التباين في الاتجاهات الفكرية حول ظاهرة العولمة. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت العديد من التعريفات للعولمة.

فيعرفها هارس مارشال (Hares Marshal) بأنها اندماج أسواق العالم، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية؛ مما سيؤدي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة. فيما يرى ووترز (Waters) أن العولمة هي العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية. ويعرفها الكاتب الفرنسي دولفوس (Dolfoos) بأنها تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية إنسانية بأكملها، لتشكل نموذجاً للقرية الكونية الصغيرة ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود أو شروط (ثامر الخزرجي وياسر المشهداني، 2004).

ويعرف صادق العظم (1999) العولمة على أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل التجاري والتداول إلى الإنتاج وإعادة الإنتاج. أما مجد الدين خمش (2004) فيعرفها بشكل إجرائي على أنها إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. فيما يعرفها حاكمي بوحفص (2005) على أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على الإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسات القائمة.

ومهما تعددت تعريفات العولمة فإنها في جوهرها تتمثل في سهولة انتقال الأفراد والمعلومات والسلع وتذويب الحدود بين الدول والثقافات وزيادة التشابه بين

الجماعات. فالعولمة السياسية تعني «أرض بلا حدود»، والعولمة الاقتصادية تعني «سوق بلا حدود»، والعولمة الثقافية تعني «ثقافة بلا حدود».

أهداف العولمة:

لقد أثارت ظاهرة العولمة آراء ووجهات نظر متعددة ومتضاربة حول حقيقتها وطبيعة أهدافها. فمؤيدو العولمة يرون أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- تحرير التجارة العالمية.
- توفير فرص للنمو الاقتصادي.
- تشغيل الأيدي العاملة، والإسهام في حل مشكلة البطالة عالمياً.
- تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول.
- زيادة الإنتاج العالمي.
- دعم الحركة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- حل المشكلات ذات الطابع العالمي كالإرهاب ومشكلات البيئة والمخدرات...
- نشر فوائد نتاجات الثورة العلمية والتكنولوجية.
- التبادل الثقافي والفكري.

أما معارضو العولمة فيرون أنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فرض السيطرة الأمريكية على العالم.
- تدمير الهوية الثقافية القومية وتغليب الثقافة الغربية.
- إلغاء النسيج الحضاري للمجتمعات الأخرى.
- توجيه غزو اقتصادي وثقافي باتجاه واحد.
- زيادة الهوة بين بلدان العالم الصناعي المتقدم وبلدان العالم النامي.
- سيطرة الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات على السوق العالمي.
- نقل الملوثات البيئية الصناعية إلى الدول الفقيرة (برهان غليون، 1999؛ حاكمي بوحفص، 2005).

مظاهر العولمة:

للعولمة مظاهرة متعددة، من أهمها:

– **العولمة الاقتصادية**: وهي من أكثر مجالات العولمة وضوحاً وأبرزها أثراً، وتتمثل في نمو نمط الإنتاج الرأسمالي وتعميقه وانتقاله من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج. وتظهر العولمة الاقتصادية من خلال عمل التكتلات الاقتصادية الدولية ونشاط الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية بمساعدة هذه الشركات بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، هذا فضلاً عن دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (عمر صقر، 2000).

– **العولمة السياسية**: وتعني نشر ما يسمى بالديمقراطية الغربية، أو الديمقراطية الأمريكية، وتبني سياسة مؤسساتها السياسية، ونشر وجهة نظرها حول حقوق الإنسان. ونقل السلطات السياسية من حكومات الدول إلى يد المؤسسات المالية والتجارية والصناعية وأصحاب الأموال (رسلان خضور، وسمير إبراهيم، 1998).

– **العولمة الثقافية**: وتشير إلى تعميم القيم الثقافية الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، وذلك من خلال هيمنة شركات الإعلام الغربية التي تظهر النموذج الغربي والأمريكي بأنه النموذج المتطور الذي يجب على بلدان العالم اتباعه. فالعولمة الثقافية تسعى إلى تشكيل قيم ثقافية عالمية تخترق الثقافات المختلفة وتحولها إلى ثقافات تابعة (باسم خريسان، 2001).

مفهوم القيم:

تمثل القيم محور البنية الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات، فهي منظم لسلوك الأفراد والجماعات. ولقد تباين الباحثون في تعريفهم لمفهوم القيم، ويعود هذا التباين إلى عدم وضوح هذا المفهوم وتعدد مجالاته وتصنيفاته. وعلى الرغم من ذلك ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم القيم. فقد عرفها بارسون (Parson, 1968) بأنها الالتزام العميق الذي يؤثر في عملية التفضيل بين البدائل المطروحة. وعرفها روكيش (Rokeach, 1979) بأنها اعتقاد دائم، ونمط محدد من التصرفات والغايات. أما محمد بيومي (1989) فيعرفها بأنها القدرة على إرضاء رغبة إنسانية تتصل بأي موضوع أو فكرة. فيما يعرفها عادل العوا (1986) بأنها الجانب المعنوي في الحياة الإنسانية الذي يحدد سلوك الإنسان. ويرى ليموس (Limos, 1995) أن القيم مفاهيم

مجردة مرسّخة في تفكير الناس كالتعاون والعدل والإيثار والإخلاص. أما دلال استيتية، وتيسير صبحي (2002) فيعرفان القيم على أنها مجموعة أفكار ومبادئ يكتسبها الفرد من خلال بيئته الاجتماعية، تعمل على تنظيم سلوكاته وتكيفه.

ويرى الباحثان أن القيم مجموعة الأحكام التي يصدرها الفرد في ضوء المبادئ والمعايير التي يؤمن بها، وهي الدستور الذي ينظم سلوك الفرد وأفعاله.

مصادر القيم:

يمكن النظر إلى المصادر التي يكتسب الفرد من خلالها القيم على النحو التالي:

– **الديانات السماوية**: تعد الديانات السماوية المصدر الرئيس للقيم؛ فالديانات السماوية وخاتمتها الديانة الإسلامية جاءت بالقيم الدينية السمحة، تلك القيم السامية التي تسمو بالإنسان، وتأخذ بيده وترتقي بقدراته، وتضيء له السبيل، وتوجه عقله، وتحرره من الأنانية والذاتية، وتقوده نحو الفلاح في الدنيا والآخرة. إنها قيم روحية صالحة لكل زمان ومكان؛ لأنها نابعة من العلم المطلق الأزلي للخالق عز وجل. والقيم الروحية التي جاء بها الإسلام كثيرة نذكر منها: قيمة "الصبر"، قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾ «البقرة: 45»، وقيمة "العدل" وقيمة "الأمانة"، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ «النساء: 58»، وقيمة "الرحمة"، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ «الأنبياء: 107» وقيمة الصدق والتسامح والتعاون والإخلاص والتكافل والعفة وإتقان العمل...

– **الموروث الاجتماعي**: ويشمل العادات والتقاليد، وهذه القيم غير ثابتة ومقتصرة على أزمنة وأمكنة محدودة وأشخاص محدودين؛ لأنها نابعة من علم الإنسان واجتهاده المحدودين، ومحكومة بشهواته ورغباته. والأمثلة عليها عديدة نذكر منها: حب المال والسلطان والجنس والاستثمار والادخار والمجاملة والانتماء لمؤسسة العمل.... (حسن الحياري، 2001).

– **الخبرات التي يتعرض لها الفرد**: فالفرد يشكل العديد من القيم من خلال الخبرات التي يتعرض لها في البيت والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة وجماعة الرفاق، ومن خلال وسائل الإعلام ووسائل الاتصالات الحديثة "الإنترنت". (أحمد بركات، 1983).

تصنيف القيم:

لقد تباين الباحثون في تصنيفهم للقيم، ويعود هذا التباين إلى اختلاف الأطر الفلسفية والفكرية التي يستند إليها الباحث. فقد صنفها ألبورت (Allport et al., 1960) في ست فئات: القيم الثقافية، والقيم الاجتماعية، والقيم الجمالية، والقيم الدينية، والقيم البدنية، والقيم الإنسانية. وكذلك صنفها فيلب فينكس في ست فئات: القيم المادية، والقيم الاجتماعية، والقيم العقلية، والقيم الأخلاقية، والقيم الجمالية، والقيم الدينية (محمد النجيحي، 1965). أما روكيش (Rokeach, 1979) فقد صنف القيم في فئتين: القيم الغائية، والقيم الوسيلية. وصنفها علي أبو العينين (1988) في فئتين: القيم المطلقة والقيم النسبية. فيما صنفها السيد عثمان (1989) في ثلاث فئات: القيم العقائدية، والقيم التعبدية، والقيم الأخلاقية.

أما الباحثان فيميلان إلى تصنيف القيم في فئتين: القيم الدينية المستمدة من النهج الإلهي، والقيم الثقافية المستمدة من علم الإنسان المحدود.

مظاهر تأثير العولمة في القيم:

لا شك أن للعولمة بأشكالها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) انعكاسات كبيرة على القيم، ولعل العولمة الثقافية هي أكثر تأثيراً فيها، فهي تلغي الخصوصيات الثقافية والدينية والتاريخية والقومية. وتتجسد انعكاسات العولمة بشكل عام والعولمة الثقافية بشكل خاص فيما يلي:

- **التحول من الثقافة المحلية إلى الثقافة العالمية؛** فقد يصل تأثير العولمة إلى حد تشكيك الفرد بقناعته بقيمه الدينية والثقافية التي تربى عليها، الأمر الذي قد يؤدي تدريجياً إلى التخلي عن هذه القيم والاستبدال بها قيماً جديدة.
- تشويه صورة الثقافة المحلية ووصفها بالتخلف والرجعية.
- إفقاد الثقافة العربية القدرة على التجديد المتوازن.
- ترسيخ سيادة الغرب وعلو مكانته.
- إفقاد الأسرة قيمتها بوصفها مرجعية ضابطة للأخلاق والسلوكات.
- الدعوة نحو التحرر من القيود والضوابط الأخلاقية والاجتماعية.
- ترسيخ النزعة الفردية.
- غرس الثقافة الاستهلاكية.

- زعزعة الولاء والانتماء الديني والوطني والقومي.
- التقليل من قيمة اللغة العربية.
- إشاعة ثقافة العنف والجنس والموسيقى والأزياء والمنتجات الغربية (باسم خريسان، 2001؛ برهان غليون، 1999).

الدراسات السابقة:

أجرى بيتر وهاري (Peter & Harry, 2001) دراسة بعنوان **العولمة قيم جديدة، أصول جديدة**. هدفت إلى مناقشة أثر التطور التكنولوجي السريع في شتى المجالات في القيم. أشارت نتائج الدراسة إلى أن التطور التكنولوجي بوصفه مظهراً من أهم مظاهر العولمة فرض العديد من القيم الأخلاقية الجديدة، وأوجد اختلافات واسعة في الرأي حول مخاطر العولمة. وعلى الرغم من ذلك كله ما زال التفاوت في القيم كبيراً بين الشمال والجنوب.

وقامت سهام أبو عيطة، وسكرين المشهداني (2004) بدراسة هدفت إلى التحقق من **أثر انتشار تكنولوجيا الاتصالات واستخدام الإنترنت** أداة من أدوات العولمة الثقافية، في القيم والاتجاهات العلمية لدى عينة من طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين مجموعتي الطلبة مستخدمي الإنترنت وغير مستخدمي الإنترنت في القيم والاتجاهات العلمية لصالح مجموعة الطلبة الذين يستخدمون الإنترنت. مما يؤكد تأثير استخدام الإنترنت في القيم والاتجاهات العلمية.

وقام ليبمان (Lipman, 2004) بدراسة عنوانها **العولمة وانعدام المساواة**، هدفت إلى التحقق من أثر العولمة الاقتصادية ممثلة بالمراكز التجارية العالمية والاستثمار الرأسمالي العالمي والشركات متعددة الجنسيات وهجرة العمل في التمييز العنصري. أشارت نتائج الدراسة إلى أن العولمة زادت من التمييز العنصري وقللت من التكافل الاجتماعي.

وقامت سميتا (Smita, 2004) بدراسة هدفت إلى **التحقق من أثر العولمة في العلاقة بين الجنسين وفي التمسك بالهوية القومية**. أُجريت الدراسة على عينة مكونة من (180) شاباً هندياً يعيشون في العاصمة الهندية ضمن فئتين؛ الفئة الأولى (18–29) سنة والفئة الثانية (46–62) سنة، طرح على كل منهم سؤالان هما: ما موقفك من العلاقة بين الجنسين قبل الزواج؟ هل تشعر بالإعجاب بهويتك القومية؟ فيما يتعلق بالسؤال الأول كان هناك تباين كبير في الآراء بين الفئتين العمريتين،

فالفئة العمرية الأولى تؤيد وجود علاقة رومانسية بين الجنسين قبل الزواج، فيما ترفض الفئة العمرية الثانية وجود مثل هذه العلاقة بين الجنسين قبل الزواج. أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فقد تطابقت آراء المجموعتين حول الشعور بالاعتزاز بالهوية القومية مع وجود رغبة لدى أفراد المجموعة الأولى نحو الهجرة للغرب. وخلصت الباحثة إلى وجود تداخل محكم بين تأثيرات العولمة والقومية.

كما قام جوهن (John, 2004) بدراسة بعنوان **بلدان مختلفة والكوكب واحد "عولمة أم عالمية"**. هدفت الدراسة إلى مراجعة الأبحاث العالمية في مجال تأثيرات العولمة في البيئة التربوية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم هذه الأبحاث تؤكد تكريس العولمة لمبدأ الفردية والتنافسية.

وأجرى فلاح الربيعي (2004) دراسة بعنوان **آثار العولمة الاقتصادية على الهوية الثقافية**. حيث أكد الباحث أن هناك ثلاثة مستويات للهوية الثقافية هي: الهوية الفردية، والهوية الجماعية، والهوية القومية، والعلاقة بين هذه المستويات ديناميكية متغيرة بتغير الظروف. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العولمة الاقتصادية بمعطياتها المتعددة خلقت ظروفاً غنية لتكريس الهوية الفردية وطمس الهويتين الجماعية والقومية.

وأجرى تميمي (Timimi, 2005) دراسة هدفت إلى التحقق من **الآثار النفسية للعولمة**، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الثقافة الغربية تقلل من قيمة التكافل الاجتماعي وتكرس مبدأ الفردية والتنافسية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن كثيراً من الخبرات العائلية التي يتعرض لها الأطفال في الثقافة الغربية تدعم النزعة نحو تحمل المسؤولية وثقافة التزام الواجب بوصفها نظاماً قيمياً سائداً.

وأجرى كاثرن (Katherine, 2005) دراسة بعنوان **العولمة والحروب الأهلية**. هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين العولمة والحروب الأهلية. يرى الباحث أن الآراء حول تأثير العولمة بأشكالها المختلفة في الحروب الأهلية كانت متباينة؛ فالبعض يرى أن العولمة قللت من الحروب الأهلية، والبعض الآخر يرى العكس تماماً، في حين يرى البعض أنه ليس بالضرورة أن يكون للعولمة تأثير في الحروب الأهلية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثراً دالاً إحصائياً للعولمة في الحروب الأهلية؛ فالعولمة الاقتصادية ممثلة بتدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر قللت من عدد الحروب الأهلية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد هناك أثر دال إحصائياً لانتشار الإنترنت في الحروب الأهلية.

وأجرى موك (Mok, 2005) دراسة هدفت إلى التحقق من **أثر العولمة في الثقافة والسياسات التعليمية**. حيث يرى الباحث أن للعولمة بمظهريها الاقتصادي والتكنولوجي "تكنولوجيا الاتصالات" تأثيرات عظيمة في الثقافة سببت صدمة عنيفة، حيث تبدلت الأنماط الثقافية والقيميّة في العديد من البلدان. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الحكم على هذه التأثيرات تباين بين مؤيد ومعارض، ولكن الجميع يقر بأن العولمة فرضت قيماً جديدة على القوميات المختلفة.

كما أجرى نيك (Nick, 2005) دراسة هدفت إلى التحقق من تأثيرات العولمة في تربية الشباب وتعليمهم. أشارت نتائج الدراسة إلى أن العولمة فرضت تحديات جديدة على عملية تربية وتعليم النشء وأن الأساليب التقليدية يجب أن يستبدل بها أساليب جديدة تواكب تحديات العولمة؛ أساليب تقوم على مراعاة الفروق الفردية وتشجيع الاستكشاف، والتنافس، والتطور الفردي ضمن السياق الاجتماعي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال العرض السابق للدراسات السابقة ما يلي:

– جميع هذه الدراسات أشارت إلى وجود تأثيرات جمّة للعولمة في الثقافة بشكل عام وفي القيم بشكل خاص.

– غلب على هذه الدراسات المنحى النوعي.

– معظم هذه الدراسات أجريت على عينات غير عربية.

– جميع هذه الدراسات حديثة نسبياً؛ مما يدل على أن الاهتمام بانعكاسات ظاهرة العولمة على القيم ظهر جلياً في السنوات الخمس الأخيرة.

– لم يعثر الباحثان على أي دراسة تتناول انعكاسات ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) على القيم في المجتمعات العربية بشكل كمي. لذا فإن هذه الدراسة سوف تنفرد عن غيرها بتناول أثر العولمة (الاقتصادية والسياسية والثقافية) في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة في الأردن والكويت.

وبناء عليه، فإن العولمة تؤثر بشكل أو بآخر في الثقافة المحلية بشكل عام والقيم بشكل خاص. وبما أن المجتمع الكويتي والمجتمع الأردني من المجتمعات المنفتحة على العالم، فمن المتوقع أن يكون هناك تأثيرات ملحوظة للعولمة في قيم الشباب الكويتي والأردني. ولا سيما أن هذين البلدين يشهدان انتشاراً واسعاً

لأدوات العولمة من شركات متعددة الجنسيات وانتشار كبير لوسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات وغيرها من الأدوات المتنوعة للعولمة، وهذا التأثير قد يكون إيجابياً في عدد من الجوانب وسلبياً في جوانب أخرى. ويحاول الباحثان في هذه الدراسة تحديد القيم الثقافية والدينية لدى الشباب الكويتي والأردني التي تأثرت بالعولمة وطبيعة هذا التأثر من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت.

الإجراءات:

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت.

عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من (2000) طالب وطالبة، يمثلون ما نسبته (6%) من مجتمع الدراسة. حيث اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة، منهم (1000) طالبة و(1000) طالب.

أدوات الدراسة:

أعدت استبانة لقياس أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة. تكونت الاستبانة من ثلاثين فقرة، وزعت على النحو التالي: تسع عشرة فقرة تقيس أثر العولمة في القيم الدينية، وإحدى عشرة فقرة تقيس أثر العولمة في القيم الثقافية.

وقد أعدت فقرات الاستبانة لتغطي جميع أشكال العولمة (الاقتصادية والثقافية والسياسية)، وتغطي عدداً مناسباً من القيم الدينية والقيم الثقافية.

صدق الأداة:

تأكد الباحثان من صدق الأداة بعرض الاستبانة على عشرة من المحكمين المتخصصين في علم النفس التربوي والقياس والتقويم والاقتصاد والسياسة، حيث طُلب منهم الحكم على مدى ملاءمة الفقرة لقياس السمة، وتغطية الفقرات لجميع أشكال العولمة (الاقتصادية والسياسية والثقافية). كما طلب منهم تصنيف القيم الواردة في الاستبانة إلى قيم دينية وثقافية، وإبداء أية ملاحظات أخرى يرونها مناسبة. وقد أجريت التعديلات المناسبة في ضوء ما أبداه المحكمون من ملاحظات.

ثبات الأداة:

تأكد الباحثان من ثبات الأداة من خلال استخراج معامل الثبات باستخدام طريقة

الاختبار وإعادة الاختبار، حيث أُعيد تطبيق الأداة على عينة عشوائية من طلبة الجامعة من خارج عينة الدراسة، مكونة من خمسين طالباً وطالبة، بعد مرور أسبوعين، حيث بلغت قيمة معامل الاستقرار للأداة ككل (0,84). كما حسب معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث حُسب معامل الارتباط بين أداء الطلبة على فقرات اختبار الأداة التي تحمل أرقاماً فردية وبين أدائهم على الفقرات التي تحمل أرقاماً زوجية، وبلغ معامل الاتساق الداخلي للأداة ككل بعد تصحيحه بمعادلة سبيرمان – براون (0,82). وقد اعتبرت هاتان القيمتان مناسبتين لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

وزعت الاستبانة عشوائياً على ألف طالب وطالبة من طلبة الجامعة الأردنية، وألف طالب وطالبة من طلبة جامعة الكويت، بالتساوي بين الجنسين. وطلب منهم الإجابة بموضوعية على فقرات الاستبانة.

التصحيح:

صححت الإجابات وفق مفتاح خاص للتصحيح؛ حيث قسمت فقرات الاستبانة إلى فقرات إيجابية وفقرات سلبية. وكان لكل فقرة أربعة بدائل (موافق بشدة وموافق وغير موافق وغير موافق بشدة) حيث أُعطيت بدائل الفقرة الإيجابية الأوزان التالية: (4، 3، 2، 1) على التوالي، فيما أعطيت بدائل الفقرة السلبية الأوزان التالية: (1، 2، 3، 4) على التوالي.

تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، أجري تحليل التباين الثنائي متعدد المتغيرات (2-Way ANOVA) باستخدام الاختبار الإحصائي (F) على التصميم العاملي (2 × 2) باعتبار الجامعة متغيراً مستقلاً وله مستويان (الجامعة الأردنية وجامعة الكويت) والجنس متغيراً مستقلاً وله مستويان (الذكور والإناث). أما المتغير التابع فقد كان القيم (بمستوييها: الديني والثقافي).

التعريفات الإجرائية:

– **العولمة:** وتعني إكساب الاقتصاد والثقافة والسياسة الغربية طابع العالمية من خلال التكتلات الاقتصادية الدولية، والشركات العملاقة متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية، ووسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة.

- **القيم**: مجموعة الأحكام التي يصدرها الفرد في ضوء المعتقدات والأفكار التي يؤمن بها.
- **القيم الدينية**: وتعني القيم المستمدة من النهج الإلهي.
- **القيم الثقافية**: وتعني القيم المستمدة من علم الإنسان المحدود.

محددات الدراسة:

- اقتصرت الدراسة على طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت.
- اقتصرت القيم على تسع عشرة قيمة دينية وإحدى عشرة قيمة ثقافية.
- تحددت نتائج هذه الدراسة بمدى توافر دلالات صدق وثبات مقبولة للأداة المستخدمة في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً تفصيلياً للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة، ولتسهيل عرض النتائج قسمت إلى أربعة أجزاء في ضوء أسئلة الدراسة.

أولاً – النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: "ما أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت؟".

للإجابة عن هذا السؤال، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لفقرات المقياس مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي للفقرة، كما في جدول (1).

جدول (1)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لفقرات المقياس مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط للفقرة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
18	السوق العالمي كرّس قيمة الاستثمار	1206	60,3	3,15	,64
12	الانتشار التكنولوجي كرّس قيمة العلم	919	46,0	3,13	,801
4	تعقّد نظام الحياة نتيجة الانفتاح الواسع على العالم جعل الأفراد أكثر تخطيطاً للمستقبل	1002	50,1	3,11	,776
25	الانفتاح الثقافي ومحاكاة الثقافة الأمريكية قلل من قيمة صلة الرحم	421	21,1	2,99	,916

تابع/ جدول (1)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لفقرات المقياس مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط للفقرة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	انتشار الشركات العالمية قلل من قيمة المجاملة على حساب العمل	953	47,7	2,98	,794
20	الانفتاح الشديد على العالم قلل من قيمة القرابة	398	19,9	2,97	,855
5	التحولات الاقتصادية الناتجة عن الانفتاح الشديد على العالم قللت من التسامح	400	20,0	2,91	,824
3	اتباع النظام الاقتصادي الأمريكي كرّس مبدأ التنافس	1060	53,0	2,85	,798
11	انتشار تكنولوجيا الاتصالات عزز قيمة الصداقة	907	45,4	2,81	,873
21	الشركات متعددة الجنسيات كرست قيمة الانتماء لمؤسسة العمل	954	47,7	2,78	,800
13	اتباع النظام الإداري الأمريكي كرّس قيمة إتقان العمل	827	41,4	2,72	,901
23	الانفتاح الواسع على العالم من خلال شبكة الإنترنت عزز قيمة الصداقة بين الجنسين	724	39,2	2,69	,923
27	محاكاة النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي رسخ قيمة تحمل المسؤولية	881	44,1	2,67	,847
1	الانفتاح الثقافي والاقتصادي والسياسي على العالم جعل الصدق هو الأسلوب الأمثل لتحقيق النجاح	645	34,8	2,54	,919
29	انتشار البرامج الثقافية والإعلامية العالمية كرس قيمة السلام	717	35,9	2,46	,909
14	الانفتاح الثقافي والاقتصادي على العالم كرس قيمة الأمانة	600	30,0	2,37	,825
26	الانفتاح الثقافي على العالم عزز قيمة الإخلاص	551	27,6	2,37	,8526
	انتشار الوسائل التقنية نتيجة الانفتاح السريع على العالم قلل من قيمة احترام الوقت	605	30,3	2,27	,912
16	استيراد البرامج الثقافية والإعلامية قلل من قيمة الرحمة	664	33,2	2,25	,882

تابع/جدول (1)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لفقرات المقياس مرتبة تنازلياً بحسب المتوسط للفقرة

رقم الفقرة	الفقرة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	الانفتاح الثقافي والاقتصادي على العالم قلل من قيمة التعاون	663	33,2	2,24	,912
22	سهولة المعاملات المالية والتجارية قللت من قيمة الادخار	634	31,7	2,23	,824
15	انتشار المدارس الخاصة قلل من قيمة الانتماء للوطن	554	27,7	2,18	,953
19	انتشار الثقافة الأمريكية عزز النزعة الفردية	486	24,3	2,07	,811
17	انتشار ثقافة الاستهلاك قلل من قيمة الاعتدال	394	19,7	2,03	,825
28	الانفتاح الثقافي على العالم قلل من قيمة التديّن	481	24,1	2,02	1,027
8	انتشار الوسائل التقنية وتكنولوجيا الاتصالات قلل من قيمة الانتماء الأسري	375	18,8	1,93	,901
30	انتشار الأفلام العالمية رسّخ قيمة العنف	364	18,2	1,88	,906
10	الانفتاح الثقافي على العالم واستيراد البرامج الثقافية والإعلامية قلل من قيمة العفة	314	15,7	1,85	,911
2	الانتشار المعلوماتي السريع جعل الأفراد أقل صبراً	182	9,1	1,72	,693

يتضح من جدول (1) أن أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت هي: قيمة الاستثمار (3,15)، قيمة العلم (3,13)، قيمة التخطيط للمستقبل (3,11)، التنافس (2,85)، الصداقة (2,81)، الانتماء لمؤسسة العمل (2,78)، إتقان العمل (2,72)، الصداقة بين الجنسين (2,69)، تحمل المسؤولية (2,67)، الصدق (2,54). حيث يرى الطلبة أن العولمة تعمل على ترسيخ هذه القيم. فيما يرى الطلبة أن العولمة قلّلت من قيمة صلة الرحم (2,99) ومن قيمة المجاملة على حساب العمل (2,98) ومن قيمة القرابة (2,97) ومن قيمة التسامح (2,91).

ثانياً – النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟".

للإجابة عن هذا السؤال، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة على المقياس، كما في جدول (2).

جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة على المقياس بحسب متغيرات الجامعة والجنس

المتغير			المتوسط	الانحراف المعياري
الجامعة	الأردنية		68,91	9,44
	الكويت		73,61	7,665
الجنس	ذكور		71,74	8,96
	إناث		70,78	8,84
الجامعة × الجنس	الأردنية	ذكور	69,83	9,7
		إناث	68,00	9,14
	الكويت	ذكور	73,66	7,71
		إناث	73,57	7,62

يتضح من جدول (2)، أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت (73,61) يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية (98,91). ويتّضح من الجدول أيضاً أن متوسط درجات الطلبة الذكور (71,74) يفوق متوسط درجات الإناث (70,78).

ولفحص هذه الفروق في أثر العولمة في القيم إذا ما كانت دالة إحصائياً، أُجري تحليل التباين الثنائي متعدد المتغيرات (2-Way MANOVA) على التصميم العاملي (2 × 2) باعتبار الجامعة متغيراً مستقلاً وله مستويان (الجامعة الأردنية وجامعة الكويت) والجنس متغيراً مستقلاً وله مستويان (الذكور والإناث). أما المتغير التابع فقد كان القيم (بمستوييها: الديني والثقافي). هذا، ويبين جدول (3) نتائج التحليل.

جدول (3)

نتائج تحليل التباين الثنائي متعدد المتغيرات لأثر العولمة في القيم (بمستوييها: الديني والثقافي) في ضوء متغيري الجامعة والجنس

	قيمة ولكس لامبدا	قيمة ف الحقيقية	درجات الحرية الفرضية	درجات حرية الخطأ	مستوى الدلالة
الجامعة	0,928	77,09	2	1995	0,000
الجنس	0,996	3,74	2	1995	0,024
الجامعة × الجنس	0,997	2,97	2	1995	0,051

يتضح من جدول (3) وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم (بمستوييها: الديني والثقافي) في ضوء متغير الجامعة، فقد كانت قيمة ف (77,09) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (∝ = 0,05). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعة على المقياس تعزى للجامعة، لصالح طلبة جامعة الكويت، حيث بلغ متوسط درجاتهم (73,61). في حين بلغ متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية (68,91) كما هو مبيِّن في جدول (2).

ويتضح من جدول (3) أيضاً وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم (بمستوييها: الديني والثقافي) في ضوء متغير الجنس، فقد كانت قيمة ف(3,74) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (∝ = 0,05). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعة على المقياس تعزى للجنس، لصالح الطلبة الذكور، حيث بلغ متوسط درجاتهم (71,74). في حين بلغ متوسط درجات الطلبة الإناث (70,78) كما هو مبيَّن في جدول (2).

ويتضح من جدول (3) كذلك عدم وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم (بمستوييها: الديني والثقافي) في ضوء التفاعل الثنائي (الجامعة × الجنس).

ثالثاً – النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الدينية تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟".

للإجابة عن هذا السؤال، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية)، كما في جدول (4).

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة
على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية)
مصنَّفة وفقاً لمتغيري الجامعة والجنس

المتغير			المتوسط	الانحراف المعياري
الجامعة	الأردنية		41,89	7,10
	الكويت		45,42	5,71
الجنس	ذكور		44,05	6,54
	إناث		43,26	6,79
الجامعة × الجنس	الأردنية	ذكور	42,64	6,99
		إناث	41,15	7,13
	الكويت	ذكور	45,46	5,72
		إناث	45,38	5,69

يتضح من جدول (4)، أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية" (45,42) يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية" (41,89). ويتبين من الجدول (4) أيضاً أن متوسط درجات الطلبة الذكور على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية" (44,05) يفوق متوسط درجات الإناث على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية" (43,26).

ولفحص هذه الفروق في أثر العولمة في القيم الدينية إذا ما كانت دالة إحصائياً، أُجري تحليل التباين الثنائي أحادي المتغيرات (2-Way ANOVA) على التصميم العاملي (2 × 2) باعتبار الجامعة متغيراً مستقلاً وله مستويان (الجامعة الأردنية وجامعة الكويت) والجنس متغيراً مستقلاً وله مستويان (الذكور والإناث). أما المتغير التابع فقد كان القيم الدينية. هذا، ويبين جدول (5) نتائج التحليل.

جدول (5)

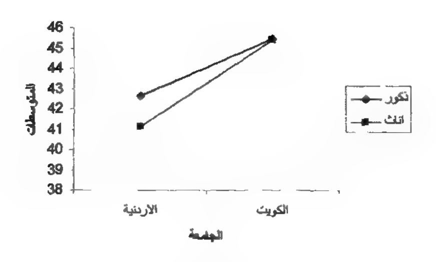
نتائج تحليل التباين الثنائي للفروق بين متوسطات درجات الطلبة على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية) في ضوء متغيري الجامعة والجنس

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجامعة	6209,28	1	6209,28	150,37	0,000
الجنس	307,32	1	307,32	7,44	0,006
الجامعة × الجنس	245	1	245	5,93	0,015
الخطأ	82417,18	1996	41,29	–	–
الكلي	3901570	2000	–	–	–

يتضح من جدول (5) وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء متغير الجامعة، فقد كانت قيمة ف (150,37)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,05 = ∝). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعة على المقياس تعزى للجامعة، لصالح طلبة جامعة الكويت، حيث بلغ متوسط درجاتهم (45,42). في حين بلغ متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية (41,89) كما هو مبيَّن في جدول (4).

ويتضح من جدول (5) أيضاً وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء متغير الجنس، فقد كانت قيمة ف (7,44) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,05 = ∝). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعة على المقياس تعزى للجنس، لصالح الطلبة الذكور، حيث بلغ متوسط درجاتهم (44,05). في حين بلغ متوسط درجات الطلبة الإناث (43,26) كما هو مبيَّن في جدول (4).

كما يتبين من جدول (5) أيضاً وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء التفاعل الثنائي (الجامعة × الجنس)، فقد كانت قيمة ف (5,93)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,05 = ∝). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر العولمة في القيم الدينية من وجهة نظر طلبة الجامعة تعزى إلى التفاعل بين الجامعة والجنس. والرسم البياني في شكل (1) يوضح أثر التفاعل بين الجامعة والجنس في أثر العولمة في القيم بمستواها الديني.



شكل (1)
أثر العولمة في القيم الدينية في ضوء التفاعل الثنائي بين متغيري الجامعة والجنس

يتبين من شكل (1) أن أثر العولمة في القيم الدينية الناتج من اعتماد وجهة نظر الطلبة من أحد الجنسين؛ الذكور والإناث يختلف باختلاف الجامعة. فأثر العولمة في القيم الدينية من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية الذكور (42,64) يفوق أثر العولمة في القيم الدينية من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية الإناث (41,15). في حين كان أثر العولمة في القيم الدينية من وجهة نظر طلبة جامعة الكويت الذكور (45,64) وهو يفوق أثر العولمة في القيم الدينية من وجهة نظر طلبة جامعة الكويت الإناث (45,38). على النحو المبين في جدول (4).

رابعاً – النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الثقافية تعزى إلى الجامعة والجنس والتفاعل بينهما؟".

للإجابة عن هذا السؤال، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية)، على النحو المبين في جدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الطلبة على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية) مصنّفة وفقاً لمتغيري الجامعة والجنس

المتغير			المتوسط	الانحراف المعياري
الجامعة	الأردنية		27,02	5,53
	الكويت		28,19	2,99
الجنس	ذكور		27,69	3,43
	إناث		27,51	3,20
الجامعة × الجنس	الأردنية	ذكور	27,19	3,81
		إناث	26,84	3,22
	الكويت	ذكور	28,20	2,92
		إناث	28,19	3,05

يتضح من جدول (6)، أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت على المقياس " الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية " (28,19) يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية" (27,02). ويتبين من جدول (6) أن متوسط درجات الطلبة الذكور على المقياس " الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية" (27,69) يفوق متوسط درجات الإناث على المقياس "الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية" (27,51).

ولفحص هذه الفروق في أثر العولمة في القيم الثقافية إذا ما كانت دالة إحصائياً، أُجري تحليل التباين الثنائي أحادي المتغيرات (2-Way ANOVA) على التصميم العاملي (2 × 2) باعتبار الجامعة متغيراً مستقلاً وله مستويان (الجامعة الأردنية وجامعة الكويت) والجنس متغيراً مستقلاً وله مستويان (الذكور والإناث). أما المتغير التابع فقد كان القيم الثقافية. هذا، ويبين جدول (7) نتائج التحليل.

جدول (7)

نتائج تحليل التباين الثنائي للفروق بين متوسطات درجات الطلبة على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية) في ضوء متغيري الجامعة والجنس

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجامعة	686,79	1	686,79	64,15	0,000
الجنس	16,20	1	16,20	1,51	0,219
الجامعة × الجنس	14,45	1	14,45	1,35	0,245
الخطأ	21368,79	1996	10,70	–	–
الكلي	1546600	2000	–	–	–

يتضح من جدول (7) وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الثقافية في ضوء متغير الجامعة، فقد كانت قيمة ف (64,15)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0,05 = ∝). وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات طلبة الجامعة على مقياس القيم الثقافية تعزى للجامعة، لصالح طلبة جامعة الكويت، حيث بلغ متوسط درجاتهم (28,19). في حين بلغ متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية (27,02)، على النحو المبين في جدول (6).

ويتضح من جدول (7) أيضاً عدم وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الثقافية في ضوء متغير الجنس والتفاعل الثنائي (الجامعة × الجنس).

مناقشة النتائج:

أولاً – مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت؟".

كشفت نتائج الدراسة الحالية أن أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت هي الاستثمار، والعلم، والتخطيط للمستقبل، والتنافس، والصداقة، والانتماء لمؤسسة العمل، وإتقان العمل، والصداقة بين الجنسين، وتحمل المسؤولية، والصدق. حيث يرى طلبة الجامعة أن العولمة ترسخ هذه القيم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن النجاح في العمل في ظل العولمة الاقتصادية يتطلب التمسك بهذه القيم وممارستها فعلاً، ولا سيما أن العمل في الشركات الخاصة الكبرى أصبح طموحاً لكل شاب؛ في ظل ندرة الوظائف الحكومية وقلة

أجورها. وبالنسبة لقيمة الصداقة والصداقة بين الجنسين فقد يعزى ذلك إلى وسائل الإعلام وسهولة التواصل من خلال الانتشار الواسع لتقنيات وسائل الاتصال، التي هي من أهم أدوات العولمة الثقافية.

كما كشفت نتائج الدراسة الحالية أن أكثر القيم تأثراً بالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت هي صلة الرحم، والمجاملة على حساب العمل، والقرابة، والتسامح. حيث يرى طلبة الجامعة أن العولمة تقلل من هذه القيم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى وسائل الإعلام التي تصور النموذج الغربي القائم على الفردية على أنه النموذج المثالي الذي يجب أن يحتذى.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ليبمان (Lipman, 2004) التي أشارت إلى أن العولمة قللت من التكافل الاجتماعي. ومع نتائج دراسة سميتا (Smita, 2004) التي أشارت إلى أن العولمة سهلت عملية إقامة علاقة بين الجنسين قبل الزواج. كما تتفق مع نتائج دراسة كل من جوهن (Johnm, 2004) ودراسة تميمي (Tmimi, 2005) ودراسة نيك (Nick, 2005) ودراسة فلاح الربيعي (2005)، التي أشارت إلى أن العولمة تكرس الفردية والتنافس.

ثانياً – مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم بمستوييها (الديني والثقافي) تعزى إلى الجنس والجامعة والتفاعل بينهما؟".

كشفت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء متغير الجامعة؛ إذ تبين أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت على المقياس يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية. وقد يعزى ذلك إلى أن طلبة جامعة الكويت يلمسون مظاهر العولمة وأدواتها أكثر من طلبة الجامعة الأردنية؛ فالشركات متعددة الجنسيات منتشرة في دولة الكويت بشكل أكبر، وكذلك إمكانية السفر والاطلاع على الثقافة الغربية، واستخدام وسائل الاتصال متاحة لطالب جامعة الكويت أكثر مما هي متاحة لطالب الجامعة الأردنية بسبب الفرق في مستوى الدخل والمعيشة.

كما كشفت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء متغير الجنس؛ إذ تبين أن متوسط درجات الطلبة الذكور على المقياس يفوق متوسط درجات الطالبات. ويمكن تفسير ذلك بأن الطلبة الذكور يلمسون مظاهر

العولمة وأدواتها أكثر من الإناث وذلك بسبب القيود الاجتماعية المفروضة على الأنثى.

ثالثاً – مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الدينية تعزى إلى الجنس والجامعة والتفاعل بينهما؟".

كشفت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء متغير الجامعة؛ إذ تبين أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية) يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية. كما كشفت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء متغير الجنس، إذ تبين أن متوسط درجات الطلبة الذكور على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الدينية) يفوق متوسط درجات الطالبات. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة القيم التي تفرضها استحقاقات العولمة تتعارض مع كثير من القيم الدينية، ومن ثم تكون القيم الدينية أكثر تأثراً بالعولمة. وقد كان هذا التأثير كبيراً من وجهة نظر طلبة جامعة الكويت بشكل خاص والطلبة الذكور بشكل عام لأنهم يلمسون مظاهر العولمة بشكل أكبر، كما ذكرنا سابقاً.

رابعاً – مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: "هل هناك فروق في أثر العولمة في القيم الثقافية تعزى إلى الجنس والجامعة والتفاعل بينهما؟".

كشفت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الثقافية في ضوء متغير الجامعة؛ إذ تبين أن متوسط درجات طلبة جامعة الكويت على المقياس (الفقرات المتعلقة بالقيم الثقافية) يفوق متوسط درجات طلبة الجامعة الأردنية. وقد يفسر ذلك بأن طلبة جامعة الكويت يرون أن الفجوة كبيرة بين القيم التي تفرضها العولمة والقيم الثقافية المستمدة من عادات المجتمع الكويتي وتقاليده، ولكن الأمر قد يكون غير ذلك بالنسبة لطلبة الجامعة الأردنية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

ضرورة تبني الجامعات برامج منهجية ولا منهجية تعمل على:

– زيادة وعي الطلبة بظاهرة العولمة، أدواتها، إيجابياتها وسلبياتها.

– زيادة وعي الطلبة بقيمهم الدينية، وسبل المحافظة عليها والتمسك بها في ظل انتشار ظاهرة العولمة وأدواتها.

- زيادة وعي الطلبة بقيمهم الثقافية؛ من أجل المحافظة على الإيجابي منها.

- إجراء دراسات مماثلة تتقصى أثر العولمة في قيم أخرى، وفي ضوء متغيرات أخرى، ومن وجهة نظر فئات أخرى.

المراجع:

القرآن الكريم.

أحمد بركات (1983). **القيم والتربية**. الرياض: دار المريخ.

باسم خريسان (2001). **العولمة والتحدي الثقافي**. بيروت: دار الفكر.

برهان غليون (1999). **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**. دمشق: دار الفكر.

ثامر الخزرجي، وياسر المشهداني (2004). **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**. عمان: دار مجدلاوي.

حاكمي بوحفص (2005). العولمة والاندماج السريع والمنافع المحدودة: حالة الدول النامية. **مجلة علوم إنسانية**، 20، www.iluminsania.nia.net.

حسن الحياري (2001). **معالم في الفكر التربوي للمجتمع الإسلامي**. إربد: دار الأمل.

دلال استيتية، وتيسير صبحي (2002). دراسة مقارنة بين القيم المعرفية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاجتماعية والأخلاقية لطلبة جامعة آل البيت والجامعة الأردنية. **مجلة مركز البحوث التربوية**: جامعة قطر، 21: 129-165.

رسلان خضور، وسمير إبراهيم (1998). **مستقبل العولمة**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

سهام أبو عيطة، وسكرين المشهداني (2004). علاقة الإنترنت بالقيم والاتجاهات العلمية لدى طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعة الهاشمية. **مجلة مركز البحوث التربوية**: جامعة قطر، 126: 165-200.

السيد عثمان (1989). القيم الدينية لدى طلاب جامعة الأزهر وبعض الجامعات الأخرى في مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر.

صادق العظم، وحسن حنفي (1999). **ما العولمة**. دمشق: دار الفكر.

عادل العوا (1986). **فلسفة القيم**. دمشق: دار طلاس.

علي خليل أبو العينين (1988). **القيم الإسلامية والتربية**. المدينة المنورة: مكتبة إبراهيم حلبي.

عمر صقر (2000). **العولمة قضايا اقتصادية معاصرة**. القاهرة: الدار الجامعية.

فلاح الربيعي (2004). آثار العولمة الاقتصادية على الهوية الثقافية. **مجلة علوم إنسانية**، 12، www.uluminsania,nia.net.

مجدالدين خمش (2004). **الدولة والتنمية في إطار العولمة**. عمان: دار مجدلاوي.

محمد أحمد بيومي (1989). **علم اجتماع القيم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد أنيب النجيحي (1965). **فلسفة التربية**. القاهرة: دار النهضة العربية.

Allport, G. Vernon. P & Lindzey. A. (1960). *A study of values: Manual of direction* (Rev. ed). Boston: Houghton, Mifflin Co.

John, L. (2004). Different worlds but the same planet - globalization or globalizations? *International Research in Geographical & Environmental Education*. 13 (4): 362-373.

Katherine, B. (2005). Economic globalization and civil war. *Journal of Politics*. 67 (4): 128-148.

Limos, R. (1995). *The nature of value*. University press of Florida.

Lipman, P. (2004). High stakes education: Inequality, globalization & urban school reform. *Education Week*. 24 (7): 41-51.

Mok, K. (2005). Globalization & governance: Education policy instruments & regulatory a arrangements. *International Review of Education*. 51 (4): 289-311.

Nick, Z. (2005). Diversity, adult, education & the future: A tentative exploration. *International Journal of Lifelong Education*. 24 (2): 165-178.

Parson, T. (1968). *The Structure of social action*. New York: The free press.

Peter, G & Harry, R (2001). New genetics, new ethics? Globalization & it's discountents. *Health, Risk & Society*. 3 (3): 245-259.

Rokeach, M. (1979). *Understanding human values individual and societal*. The Free Press, NX.

Smita, M. (2004). Intergenerational attitudinal differences about consumption & identity among the Hindu elite in new Delhi, *India Journal of Intercultural Studies*. 25(2): 161-173.

Timimi, S. (2005). Effect of globalization on children's mental health. *British Medical Journal*. 331: 37-39.

قدم في: يوليو 2006

أجيز في: مارس 2007

The Effect of Globalization on Values from the Point of View of University of Jordan and Kuwait University Students

*Hamad S. Alduaij**

*Imad M. Al-Salameh***

This study aims to investigate the effect of globalization on values from the point of view of the University of Jordan and Kuwait University students. To fulfill this purpose, (2000) students were randomly chosen from the University of Jordan and Kuwait University. A scale consisting of (30) items was prepared for this purpose: (19) items measure the effect of globalization on cultural values and (11) items measure the effect of globalization on religious values. Results of the study maybe summarized as follows.

- The values that are most affected by globalization in view of students of both universities were as follows: investment, education, planning for the future, competition, friendship, belonging to the vocational foundation, doing good work, friendship between both sexes, bearing responsibility, and honesty. The students also believe that globalization establishes these values and decreases the value of the relative relevance, flattering, kinship and tolerance.

- There was a statistically significant effect of globalization on values in both the university variable and the sex variable.

- There was a statically significant effect of globalization on religious values in each of these variables: university variable, sex variable, and dual interaction (university * sex) variable.

- There was a statically significant effect of globalization on cultural values in the university variable.

Key words: Globalization, Values, Religious values, Cultural values.

* Embassy of the State of Kuwait - Cultural division, Jordan.

** Princess Rahmen College, Al-Balqa Applied University, Jordan.

إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية وعلاقته بكل من القلق والاكتئاب

سعاد عبدالله البشر*
حمود القشعان**

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية وكل من القلق والاكتئاب، حيث تكونت عينة الدراسة من 108 من كلية التربية الأساسية بدولة الكويت (ن=55 للذكور، ن= 53 للإناث) أعمارهم بين 18 و28 سنة بمتوسط عمري قدره 20,18 وانحراف معياري قدره 2,36، طبق عليهم مقياس القلق والاكتئاب ومقياس الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية بجزأيه الأم والأب؛ وذلك للتحقق من فروض الدراسة، وجاءت النتائج على النحو الآتي: لم توجد أية فروق دالة بين الذكور والإناث في مقياس إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية في جزء الأم، في حين وجدت فروق دالة بينهما على مقياس الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية في جزء الأب، كما كان هناك ارتباط موجب دال إحصائياً بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية بجزأيه وكل من القلق والاكتئاب، وأسهم الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية بظهور أعراض من القلق والاكتئاب لدى الأبناء.

المصطلحات الأساسية: الإدراك السلبي، المعاملة الوالدية، القلق، الاكتئاب، اضطراب الشخصية، اللامبالاة، التحكم الزائد، الإساءة الوالدية.

* مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، دولة الكويت.
** قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

مقدمة:

تعد الاتجاهات الوالدية في معاملة الأبناء، أو أساليب الرعاية الوالدية لهم، ذات أثر بالغ على شخصياتهم؛ فالمعاملة التي يتلقاها الأبناء ذات علاقة وثيقة بما ستكون عليه شخصياتهم وسلوكهم وقيمهم وتوافقهم النفسي والاجتماعي في المستقبل. وإدراك الأبناء للمعاملة الوالدية التي يستخدمها الآباء في التعامل معهم، إما أن تكون إيجابية وإما أن تكون سلبية، ويعزى إليها مستوى الصحة النفسية الذي يمكن أن يشكل شخصياتهم بوصفهم راشدين في المستقبل.

وإدراك الأبناء لمعاملة والديهم يتمثل في نظرتهم إلى المواقف التي تحدث بينهم وبين آبائهم من خلال تفاعلهم معاً وكيفية تربيتهم، والأساليب التي اتبعها الآباء تجاههم، وكيفية تقدير الأبناء لهذه المعاملة، فنظرة الرفض أو القبول، اللامبالاة أو التحكم الزائد، المساواة أو التفرقة، والثبات أو التذبذب، تؤثر جميعها على شخصية الفرد.

ويذكر سيد غنيم أن أساليب المعاملة الوالدية التي يتعامل بها الطفل ذات تأثير بالغ في تكوين شخصيته في المستقبل؛ ذلك لأن الطفل في فترة السنوات الأولى يتعلم كثيراً من الخبرات التي تساعده على النمو السليم، فإذا عومل معاملة سليمة يتوافر فيها الاحترام والتقدير والعطف استطاع أن ينمو نمواً سليماً صحيحاً يتميز بالقدرة على التكيف مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، أما إذا كان يعيش في جو يسوده العداء والإحباط وعدم الوفاء بالوعود فإن كل ذلك يؤدي إلى خلق مشاعر القلق وعدم الطمأنينة (سيد غنيم، 1987: 128).

إن لكل أسلوب من أساليب المعاملة الوالدية انعكاساته الإيجابية والسلبية على الأطفال في بعض جوانب شخصياتهم، وتتغير نوع الأساليب وشدتها تبعاً لمتغيرات عديدة، منها: الانطباعات البيئية، والرضا الزواجي، والعلاقات بين الوالدين، والضغوط التي يتعرض لها الأبوان، وتوقعاتهم نحو أبنائهم، وغيرها من المتغيرات، وكلما كان التوقع وشدة هذه المتغيرات مفرطاً في الزيادة كان من المحتمل أن تأخذ أساليب معاملة الوالدين صورة متطرفة، وقد تصل إلى حد الإساءة.

ويلاحظ أن إدراك الأبناء الإيجابي لقبول والديهم لهم يساعد على تنمية شخصية إيجابية لديهم، وعلى النقيض من ذلك فإن الإدراك السلبي المتمثل في رفض الوالدين للأبناء يكون سبباً في إظهار صفات سلبية في الشخصية مستقبلاً

(رشيدة عبدالرؤوف، 1989: 3). وبهذا نرى أن أساليب المعاملة الوالدية في صورتها الخاطئة أو في صورتها الصحيحة يظل تأثيرها مرهوناً بإدراك الأبناء لهذه الأساليب، والمنطق الذي يكمن وراءها مرهون بنظرتهم إليها وتأثرهم بها من خلال أطرهم المرجعية.

المعاملة الوالدية السلبية:

أشار علماء النفس إلى أسلوب المعاملة داخل الأسرة والنمط المقابل له في شخصية الطفل في المستقبل؛ فالنبذ أو اللامبالاة بوصفه نمطاً من أساليب المعاملة الوالدية من شأنه أن يخلق شخصية عدوانية سيئة التوافق، لديها مشاعر من عدم الطمأنينة، أما الرعاية الزائدة عن الحد، فقد تخلق شخصيات أسلوبها طفلي، وانطوائية ليست لديها القدرة على تحمل المسؤولية، تعاني صعوبات التوافق، والآباء المسيطرون الذين يتحكمون بشكل زائد، قد يؤدي سلوكهم إلى طبع شخصيات أبنائهم بطابع الخضوع، فيكون من النوع الاتكالي، أما الآباء المتقبلون لأبنائهم فقد يطبعون شخصياتهم بطابع المتقبل للناس اجتماعياً، الواثق من المستقبل (عبدالرحمن سيد سليمان، 2001). فأسلوب المعاملة الوالدية يؤثر بشكل كبير في شخصيات الأبناء، ومدى إدراك الأبناء لهذه الأساليب يؤثر كذلك في طريقة تفاعل الفرد مع الآخرين وفي توافقه مع البيئة المحيطة من حوله.

أحد أكثر الفروض الإكلينيكية لانتشار أعراض القلق والاكتئاب هو عدم وجود الكفاية من الدعم الأسري من قبل الآباء لأبنائهم، كما دلت الأبحاث على آثار عدم تحمل الآباء للمسؤولية تجاه الأبناء، إضافة لانخفاض الترابط الأسري، كما وجد أن الإهمال العاطفي يؤدي إلى التقلب الوجداني وعدم الراحة (Feldman et al., 1995)، ويذكر باترك وآخرون (Patrick et al., 1994) أن القلقين والمكتئبين أقروا بوجود علاقة سلبية بينهم وبين والديهم، كما أنهم تلقوا معاملة سيئة من قبل والديهم اتسمت بالإهمال أو الحماية الزائدة. وهذه العلاقات غير المستقرة تجعل الفرد يشعر بالتناقض الوجداني، ويبحث عن الاطمئنان النفسي عند أحد الوالدين، ولكنه لا يجده مما ينتج شخصيات مضطربة في المستقبل.

ولإدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية تأثير بالغ على تشكيل بعض اضطرابات الشخصية، والاكتئاب لديهم في مرحلة الرشد المبكر، حيث طبق فوستي (Fossati et al., 2001) مقياساً لاضطرابات الشخصية، ومقياساً للترابط

الوالدي، ومقياساً لأسلوب التعلق العاطفي، على مجموعتين من المضطربين بالشخصية الحدية والمكتئبين؛ حيث وجد ارتباطات دالة بين سوء العلاقة الوالدية لدى كل من المجموعتين، ووجد أيضاً أن التوازن في التفاعل بين الآباء والأبناء يرتبط بسمة الاستقرار الانفعالي واختيار الانفعال المناسب للمواقف المناسبة، وأن النزعة تجاه الاستجابة للانفعالات السلبية قد تجعل العلاقة أكثر تعقيداً لدى كل من الطرفين؛ فالأسلوب الانفعالي يرتبط بالمزاج والقدرة على تنظيم الاستثارة وتثبيتها والمهارات الاجتماعية، وكلها عوامل أساسية في الشخصية.

ولقد اهتمت الدراسة الحالية بفحص إدراك الأبناء السلبي لمعاملة والديهم في بعض الأساليب التربوية، وهي:

1 – **أسلوب اللامبالاة**: يقصد به ترك الابن دون تشجيع على السلوك المرغوب، وكذلك عدم محاسبته على السلوك غير المرغوب، وترك الابن دون توجيه أو اهتمام.

2 – **أسلوب التحكم الزائد**: يقصد به التدخل بكل الأمور الخاصة بالأبناء، وعدم إعطائهم حرية الاختيار، وإجبارهم على القيام بالسلوكيات بالإكراه، ويتداخل هذا الجانب مع التسلط؛ لأن الابن لا يكون راضياً عن هذا التدخل الذي يقلل من شأنه.

3 – **أسلوب الإساءة التي يتعرض لها الابن من والديه**: وذلك بقصد التربية والتوجيه أو بقصد التأديب والعقاب.

واعتبر هذا الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية في دراستنا الراهنة، من المتغيرات المساعدة على ظهور بعض الاضطرابات – كالقلق والاكتئاب – والمهيئة لها.

يذكر ولبي Wolby أن الطفل يولد بحاجات ضرورية تتطلب الاتصال الجسدي والنفسي واللغوي مع والديه، فإذا ما تم قطع هذا الاتصال تكونت لديه بعض الاضطرابات في شخصيته، وبينت هذه النظرية أن القلقين والمكتئبين يمتلكون علاقات مفككة وضعيفة مع والديهم أو القائمين على رعايتهم في وقت مبكر من حياتهم، ونتيجة لهذه العلاقات تحدث أمور غير متوقعة بين الطرفين وغير مقبولة؛ مما يؤدي إلى ظهور الأعراض المرضية (Through: Beck & Freeman, 1993: 183). فالأمن العاطفي والتواصل والتفاعل الحسي للطفل أمر مطلوب لتكوين الثقة بالنفس، وللوصول إلى الاستقلالية الذاتية له، وغياب هذا الدعم الحسي والعاطفي يؤدي لاضطراب شخصيته. إن الفشل العاطفي يجعل منه قلقاً ومندفعاً في سلوكيات

تؤذي الآخرين؛ وذلك لجنب نظر والديه، وهو ما يثير غضبهم مما يؤدي لقطع العلاقة بعد ذلك.

إن التمزق الأسري والاضطهاد والإهمال والقسوة خلال فترة تربية الطفل من أهم العوامل المسببة لتطور اضطرابات الشخصية ونموها، فالتعرض لسوء المعاملة في الطفولة، سواء الجسدية أو الجنسية، وفقر العلاقات مع الوالدين والأسرة؛ يؤدي لزعزعة الثقة عند الطفل، ويؤثر على حياته في المستقبل، ويسبب سوء التوافق الاجتماعي والأسري.

فالأسرة هي المصدر الرئيس لتنمية الحب والاستقرار والأمان، كما قد تكون مصدراً للمشكلات التي تنمي الاضطرابات في المستقبل، ويؤدي سوء التنشئة الأسرية إلى فقدان الانتماء للأب بوصفه مصدراً للسلطة أو الأم بوصفها مصدراً للحنان، مما يدفع بهذا الطفل للانتماء إلى جماعات منحرفة في المراهقة بحثاً عن الإشباع العاطفي. ويرى ولبي Wolby أن بيئة الحرمان من الأم هي أحد أسباب الاضطرابات التي تظهر في المراهقة والرشد؛ حيث يعاني الفرد صعوبة في التفكير المجرد بسبب سيطرة الذات والضمير على الواقع. كما أن النمط الوالدي السلبي والبيئة السلبية والأم التي تكثر من التأنيب، ولا تمنح الحب تجعل من هؤلاء الأبناء شخصيات مضطربة في المستقبل (Through: Nevid et al., 2000; 296).

صفات الآباء الذين يستخدمون الأساليب الخاطئة في التربية:

إن الآباء الذين يسيئون معاملة أبنائهم، ولا يولون اهتماماً لهذه المعاملة القاسية قد يجعلون من أبنائهم يعانون اضطرابات ومشكلات نفسية في المستقبل؛ ففي دراسة قام بها ديفيد (David, 1997) حول خصائص الشخصية للآباء المسيئين لأبنائهم، وذلك على عدد من الأسر (ن=287)؛ حيث طبق على الآباء والأمهات مقياساً للتعامل مع الأبناء، وطبق على الأبناء مقياساً للتعرض للإساءة الجسمية والانفعالية والجنسية من قبل آبائهم ومن قبل الآخرين، أشارت النتائج إلى أن نسبة 20% من الآباء والأمهات يسيئون إلى أبنائهم بشكل متكرر، كما أشارت النتائج إلى أن هؤلاء الآباء والأمهات قد تعرضوا بدورهم للإساءة من آبائهم وأمهاتهم في فترة من فترات حياتهم، ومن ثم يكررون نمطاً من الإساءة سبق أن تعرضوا له، كما أن الآباء والأمهات المسيئين لأبنائهم يعانون اضطراباً في الشخصية ويفتقدون القدرة على التعاطف مع أبنائهم، ولا يشبعون حاجاتهم.

إن الخصائص التي يتصف بها الآباء المسيئون لأبنائهم أو القائمون على رعاية الطفل، تؤدي دوراً كبيراً في استثارة القسوة وسوء المعاملة التي يستخدمونها مع هؤلاء الأبناء، حيث لوحظ عليهم مجموعة من الصفات، منها:

1 - ضعف البناء النفسي، مما يتيح للدفعات العدوانية التعبير عن نفسها دون ضوابط.

2 - عدم النضج الاجتماعي والانفعالي والاعتماد الدائم على الآخرين.

3 - التاريخ النفسي لهم يشير إلى خبرات من الحرمان والقسوة والإساءة الوالدية إليهم في مرحلة الطفولة.

4 - الاعتقاد الشديد في قيمة العقاب وسيلة تربوية راسخة.

5 - عدم الوعي بحاجات الطفل، وعدم القدرة على إشباع هذه الحاجات.

6 - عدم الثبات الانفعالي لهؤلاء الآباء، واضطرابهم انفعالياً بدرجة عالية (داليا محمد مؤمن، 1997).

ولقد أشار بعض الباحثين إلى الآثار المترتبة على هذه الإساءة التي يتلقاها الطفل من قبل والديه أو القائمين على رعايته أو من المحيطين به؛ حيث أوضحوا أن هذه الإساءة بشتى أنواعها تعد عامل خطورة يمكن من خلاله التنبؤ ببعض الأعراض النفسية والاضطرابات الشخصية، حيث تكون هناك زيادة في أعراض القلق والاكتئاب ومفهوم الذات السلبي، ونقص الشعور بالكفاية، وسوء التوافق النفسي الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، وعدم الثبات، والنضج الانفعالي والاجتماعي، واضطراب في الشخصية (Gelfand et al., 1997).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (يوسف عبدالفتاح، 1989) إلى الكشف عن العلاقة بين أساليب التربية الوالدية وكل من: متغيرات الصحة النفسية، وتوافق الأبناء الشخصي والاجتماعي، والقيم الاجتماعية. طبقت الدراسة على عينة قوامها 225 طالباً في المرحلتين الإعدادية والثانوية بمتوسط عمري 16,6 سنة للطلاب، و17,2 سنة للطالبات، واستخدمت المقاييس الخاصة بأساليب التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء ومقياس القيم الاجتماعية، واختبار الشخصية الإسقاطي، وكشفت النتائج عن أن هناك ارتباطات دالة بين أساليب التنشئة الاجتماعية وجوانب الشخصية المختلفة

للأبناء، سواء فيما يتعلق بالصحة النفسية أو التوافق الشخصي الاجتماعي أو القيم الاجتماعية، وأن هناك علاقة سالبة بين التسلط والحماية الزائدة والتدليل وبين الصحة النفسية، كما أن هناك علاقة سالبة بين التفرقة في أساليب المعاملة بين الإخوة وقيمة الولاء للأسرة.

كما هدفت دراسة (بدرية كمال أحمد، 1994) إلى الكشف عن العلاقة بين إساءة معاملة الوالدين للطفل وتقدير الفرد لذاته ومستوى الاكتئاب لديه. أجريت الدراسة على عينة من ثلاثين طفلاً تعرضوا للإساءة من قبل والديهم، مقابل ثلاثين طفلاً (عينة ضابطة) ممن لم يتعرضوا لأي إساءة، ودلت النتائج على أن إساءة معاملة الأطفال عادة ما تظهر في ظل المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، وأن الأطفال المساء إليهم يعانون انخفاضاً في تقدير الذات، وارتفاعاً في مستوى الاكتئاب مقارنة بالعينة الضابطة. ولوحظ أن الأسر المسيئة لأبنائها إساءة بدنية أقل تواصلاً مع أبنائها من الأسر غير المسيئة، وأقل مقدرة على حل مشكلاتهم، وأقل رضاً عن علاقاتها بأبنائها، وأكثر صراعاً في تنشئة الأطفال والتفاعل الأسري، وأقل تنظيماً وأقل تماسكاً، وكل ما سبق من صفات تنعكس سلباً على شخصيات الأبناء وسلوكياتهم، وتخلق لديهم مشكلات نفسية في المستقبل (داليا محمد مؤمن، 1997). وقد ربط بعض الباحثين بين أساليب المعاملة الوالدية المدركة من قبل الأبناء وبعض سمات الشخصية لدى المراهقين، حيث قام سلطان العويضة (2001) بدراسة على مراهقين متوسط أعمارهم 17 سنة، واهتم بتقويم سمات الشخصية واتجاهات التنشئة الاجتماعية، وتوصل إلى أن المراهقين من أبوين غير متعلمين حصلوا على درجات أعلى في الرفض والاستقلال وحرية التصرف، في حين حصل المراهقون من أبوين متعلمين على درجات أعلى في الإهمال وعدم الرعاية والمبالغة في الضبط من خلال الشعور بالذنب.

وتوضح نتائج هذه الدراسات أن أخطاء التنشئة والأساليب التربوية القاسية لها تأثيرات سلبية على شخصية الأبناء.

وبينت بعض الدراسات أن سلوك الأم وطريقة تربيتها للطفل لها بالغ الأثر على وجود بعض السمات المرضية، مع وجود أعراض إكلينيكية كالقلق أو الاكتئاب (Bartlett, 2000).

ولوحظ أن إدراك الفرد السلبي لعلاقته بوالديه له أثر بالغ في ظهور أعراض القلق، حيث كشفت نتائج دراسة فوناجي (Fonagy, 2000) عن وجود ارتباط دال بين إدراك الأبناء السلبي تجاه علاقتهم بوالديهم وبين القلق، وطبقت مقاييس خاصة بالقلق إضافة لمقياس إدراك الأبناء للمعاملة الوالدية على مجموعة من طلبة الجامعة (ن=134)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن 45% من الأفراد قد حصلوا على درجات مرتفعة على مقياس القلق، وكانت لديهم قناعة تامة بأن سلوكيات والديهم في أثناء فترة تنشئتهم كانت متناقضة.

وفحص ميكر (Meeker, 2002) نظرية التعلق العاطفي، إذا ما كانت تساعد في تشخيص بعض الأعراض التفاعلية المدرجة في الدليل التشخيصي المرتبطة بالقلق والاكتئاب، وطبقت مقاييس خاصة بالعلاقات الوالدية، وقائمة الأعراض المرضية الإكلينيكية على مجموعة غير مشخصة إكلينيكياً من المراهقين (ن=165)، كما قام بتقويم سمة الغضب الموقفي لديهم، وأظهرت النتائج أن مشكلات التعلق العاطفي والخوف من الانفصال وسمة الغضب والمشكلات التفاعلية هي من المؤشرات الواضحة على تطور أعراض القلق أو الاكتئاب.

تعليق عام على ما جاء من دراسات وضحت العلاقة بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية وكل من القلق والاكتئاب:

1 – يسهم الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية في ظهور أعراض القلق أو الاكتئاب.

2 – تولد العلاقات الوالدية المفككة وسوء العلاقات بين الأبناء والآباء، وضعف الترابط العاطفي، سلوكيات مثل تشويه الذات، وقلة احترام الذات، والاندفاعية عند الأبناء، وهي أعراض واضحة للقلق والاكتئاب.

3 – وجود مظاهر اضطرابات الشخصية أو أعراض مرضية كالاكتئاب والقلق لدى الآباء، قد يؤثر على سلوكيات الأبناء، ويطور لديهم ظهور اضطرابات الشخصية.

4 – التعرض المبكر للإساءة من الوالدين أو القائمين على رعاية الطفل تسبب التقلب الوجداني لديه، وتؤدي إلى خلق تناقض داخلي في مشاعره بين الحب والكره، باعتبار أن الوالدين هما مصدر الحب بالنسبة للطفل؛ فتعرضه للقسوة والإساءة من والديه يخلق هذا التناقض والتقلب، ومن ثم تظهر أعراض الاكتئاب.

ومن خلال الدراسات السابقة التي عرضت في مجال اهتمام البحث الراهن والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، استخلص عدد من الفروض، نستطيع صياغتها على النحو التالي:

فروض الدراسة:

1 – هناك فروق دالة بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأم).

2 – هناك فروق دالة بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأب).

3 – يوجد ارتباط موجب دال بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (بجزأيه الأم، والأب) والقلق.

4 – يوجد ارتباط موجب دال بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (بجزأيه الأم، والأب) والاكتئاب.

5 – يسهم الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية في التنبؤ بظهور أعراض كالقلق والاكتئاب.

المنهج والإجراءات:

أولاً – متغيرات الدراسة:

إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية:

هي الصورة السلبية التي يدركها الأبناء نحو أساليب المعاملة الوالدية، وما يذكرونه حول هذه المعاملة السيئة وكيفية تفسيرهم لها، وشعورهم حيالها، وكيفية تأثيرها على شخصياتهم، وهي استمرارية أسلوب معين (سيئ غالباً) في تربية الأبناء الذي يصدر عن الوالدين ويؤثر على الطفل وعلى نمو شخصيته وعلى مدركاته وتفكيره، وهي تتمثل في الإهمال، والتساهل المفرط والحماية الزائدة، والقسوة وغيرها (أحمد السيد إسماعيل، 1989؛ 45 ، Parker et al., 1997).

القلق:

يشتمل القلق على عدد من المكونات التي يمكن ملاحظتها من خلال الانفعالات غير السارة التي تظهر على الفرد، كالتوتر والضيق والشعور بعدم الاستقرار،

والشعور بالضغوط والخوف الدائم دون مسوغ موضوعي له، والاستجابة لمواقف الحياة العادية كما لو كانت ضرورات ملحة (سبيلبرجر: من خلال أحمد عبدالخالق، 1992: 3). وتظهر أعراض القلق في عدة جوانب للشخصية على النحو الآتي:

1 – **الجانب الفسيولوجي**: ويعود إلى الاستثارة الظاهرة مثل: ضربات القلب، والعرق، والرعشة، وضيق التنفس، وآلام الصدر، والدوار والشعور بالوخز، وقد تظهر معاً أو متفرقة.

2 – **الجانب المعرفي**: كالأفكار المقتحمة المربكة والفجائية، والأفكار المرتجعة، والأفكار المخيفة، حيث تظهر بشكل متكرر.

3 – **الجانب السلوكي**: هو الاندفاع نحو المواقف والأحداث التي تسبب الكرب، مع وجود التردد الواضح في التعامل مع البيئة، يظهر من خلال سلوكياتهم الاندفاعية التي تسبب لهم المشكلات مع البيئة المحيطة (Corsini, 1994; 1).

الاكتئاب:

هو اضطراب وجداني أو انفعالي ينطوي على شعور بعدم الكفاية وفقدان الأمل، يكون شديداً ويصحبه انخفاض في النشاط الجسمي والنفسي، وتكدر واغتمام وتشاؤم من المستقبل، والحط من قدر النفس، وتوهمات، وعدم كفاية، وفقدان للأمل، ويشعر الفرد أيضاً بالتعب وبفقدان الطاقة، وعدم الاستمتاع بالنشاطات، وإحساس بانعدام القيمة، وبنقصان القدرة على التفكير أو التركيز (كمال دسوقي، 1988: 108؛ APA, 1994: 343).

فهو خبرة وجدانية ذاتية تتبدى في أعراض من الحزن الظاهر وفقدان السعادة، والشعور بالوحدة، والإحساس بالذنب نحو الذات والآخرين، وفقدان للأمن والأمل في المستقبل، وظهور الكدر والهم على الفرد والانسحاب الاجتماعي، ووجود بعض الأعراض الجسمية كفقدان الشهية والتعب والإجهاد؛ مما يؤثر على سلوكه الظاهر وعلى علاقاته بالآخرين، حيث يشتكي الفرد من صعوبة في النوم وعدم القدرة على الاستمتاع بالحياة.

ويصنف الاكتئاب إلى نوعين: الاكتئاب أحادي القطب (الاكتئاب الرئيس)، والاكتئاب ثنائي القطب (هوس – اكتئاب)؛ أي أن النوع الأول يتصف بوجود نوبات الاكتئاب فقط دون وجود هوس وبدرجات متفاوتة من الشدة، بينما يتصف النوع

الثاني بوجود نوبات متبادلة من الهوس والاكتئاب (APA, 1994: 333)، ونحن في بحثنا نهتم بالاكتئاب أحادي القطب.

ثانياً – عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 108 طلاب وطالبات من كلية التربية الأساسية بدولة الكويت (ن=55 للذكور، ن=53 للإناث)، كان اختيارهم عشوائياً من بين طلبة الكليات مع مراعاة التجانس فيما بينهم من حيث بعض المتغيرات الديموغرافية كالعمر والمستوى الدراسي والمستوى الاقتصادي وعلاقة الوالدين الاجتماعية، وذلك من خلال تطبيق استبانة لجمع مثل تلك المعلومات. هذا، وقد راوحت أعمار أفراد العينة بين 18 و28 سنة بمتوسط عمري قدره 20,18 وانحراف معياري قدره 2,36.

ثالثاً – أدوات الدراسة:

1 – قائمة سمة القلق:

أعد المقياس سبيلبرجر وزملاؤه Spielberger et al., 1946 على مراحل، وقام أحمد عبدالخالق بترجمة المقياس وإعداده للعربية (1992) ويحتوي المقياس على 20 بنداً يجاب عنها من خلال أربعة بدائل، وهي (أبداً، أحياناً، كثيراً، دائماً) تعادل الدرجات من 1–4؛ حيث تعني الدرجة 1 عدم انطباق العبارة أبداً، وتعني الدرجة 4 انطباق العبارة بصورة دائمة. وأدنى درجة يحصل عليها المفحوص هي 20 وأعلاها 80، وكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على وجود سمة القلق، وتقيس البنود التوتر والضيق وعدم الاستقرار، والتعاسة، وعدم الشعور بالأمان وعدم الثبات، وقلة الثقة بالنفس. وللمقياس في صورته العربية ثبات مرتفع عن طريق إعادة الاختبار بلغ (0,78) للذكور و(0,83) للإناث، بينما بلغ (0,77) للذكور، وبلغ (0,91) للإناث بطريقة القسمة النصفية، كما أن للمقياس صدقاً تلازمياً مرتفعاً بين حالة القلق وسمته (أحمد عبدالخالق، 1992: 5).

2 – قائمة بيك للاكتئاب (الصورة الكويتية):

أعد المقياس (بدر الأنصاري، 2002)، وذلك من خلال القائمة الأساسية للاكتئاب من إعداد آرون بيك، وقد قنن على البيئة الكويتية، ويشتمل المقياس في صورته الحالية على 21 بنداً، يتضمن كل منها أربع عبارات يجيب عنها المفحوص من خلال أربعة بدائل: (0–3)؛ حيث تعني الدرجة صفر أن العبارة لا تنطبق، والدرجة 3 أن العبارة تنطبق على الفرد، وأدنى درجة يحصل عليها المفحوص هي

صفر وأعلاها 63، وكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على وجود الاكتئاب، وتقيس البنود المجالات التالية: الحزن، والتشاؤم، والفشل، وعدم الرضا، والذنب، والعقاب، وكره الذات، واتهام الذات، وأفكار انتحارية، والبكاء، والتهيج، والانسحاب الاجتماعي، وعدم الحسم، وصعوبة العمل، وتغير صورة الجسم، والأرق، وسرعة التعب، وفقدان الشهية، وفقد الوزن، والانشغال بالجسم، وفقد اللبيدو (الطاقة الجنسية). وللمقياس ثبات مرتفع بطريقتي معامل ألفا كرونباخ بلغ (0,89) والقسمة النصفية بلغ (0,83)، وللمقياس صدق عاملي مرتفع (بدر الأنصاري، 2002؛ 201).

3 – استخبار إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية:

أعدّ هذا الاستخبار، بهدف الحصول على تقدير كمي لإدراك الأبناء السلبي لمعاملة الوالدين، حيث يقيس ثلاثة أساليب للمعاملة الوالدية وهي: اللامبالاة، والتحكم الزائد، والإساءة. ويتكون من جزأين؛ يقيس الأول نظرة الأبناء تجاه معاملة الأم، بينما يقيس الثاني نظرة الأبناء تجاه معاملة الأب.

مراحل إعداد الاستخبار:

استمدت فكرة هذا الاستخبار، بصفة خاصة، من مقياس الأسلوب الوالدي الذي أعده مجموعة من الباحثين، وهم: باركر Parker وروزوز Roussos وآخرون (1997). ويتكون من 15 بنداً خاصة للأم، و15 أخرى للأب، وللمقياس ثبات داخلي مرتفع بمعامل ألفا كرونباخ بلغ (0,93)، وحسب الصدق التلازمي مع اختبار قائمة الترابط الوالدي من إعداد المؤلف؛ حيث بلغ (0,76) لمعاملة الأم و(0,79) لمعاملة الأب (Parker et al., 1997). وبعد ترجمة بنود المقياس وتعديل صياغتها عرضت على المحكمين في صورتها الأولية. وبعد زيادة عددها بناء على اقتراح المحكمين أصبحت 30 بنداً لكل جزء منه وذلك قبل حساب الثبات. وبعد حساب الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية للتحقق من ثباته، استبعدت البنود ذات الارتباطات المنخفضة مع الدرجة الكلية؛ وأصبح الاستخبار في صورته النهائية يتكون من 26 بنداً (الجزء الخاص بالأم)، وتعطى له درجة كلية، و26 بنداً للجزء الخاص بالأب.

ويجيب المفحوص عن بنود الاستخبار من خلال خمسة بدائل (1–5)، وتراوحت درجات المفحوص بين 26–130 درجة لكل جزء؛ حيث تعني الدرجة 26

عدم وجود إدراك سلبي تجاه معاملة الأم/ الأب، بينما تشير الدرجة المرتفعة إلى وجود إدراك سلبي تجاه معاملة الوالدين.

الثبات:

تحقق من ثبات المقياسين بطريقة إعادة الاختبار، حيث كانت معاملات الارتباط بين التطبيقين بفارق أسبوعين 0,83 للجزء الخاص بالأم و0,87 للجزء الخاص بالأب، كما كان التأكد بطريقة ألفا كرونباخ حيث كان معامل ألفا 0,82 للجزء الخاص بالأم و0,83 للجزء الخاص بالأب، وبهذا تعتبر معاملات الثبات مرتفعة.

الصدق:

1 – الاتفاق بين المحكمين في أثناء مرحلة إعداد الأدوات على مضمون البنود وما يقيسه كل اختبار.

2 – التحليل العاملي أسفر عن وجود ثلاثة عوامل للجزء الخاص بالأم، بلغ الجذر الكامن لكل منها أكثر من واحد صحيح، واستقطبت هذه العوامل 61,20% من قيمة التباين الارتباطي الكلي، أما الجزء الخاص بالأب فأسفر التحليل العاملي عن وجود ثلاثة عوامل، بلغ الجذر الكامن لكل منها أكثر من واحد صحيح، واستقطبت هذه العوامل 62,52% من قيمة التباين الارتباطي الكلي.

ولقد انصب اهتمامنا هنا على العامل الأول فقط قبل التدوير (الحل المباشر)؛ حيث يعبر هذا العامل عن أقصى تباين بين المتغيرات – بنود المقياس – أمكن استخلاصه في فئة تصنيفية واحدة (هي العامل الأول)؛ بما يعني أن هذه الفئة التصنيفية تتضمن بنوداً تعبر عن مفهوم واحد هو ما يقيسه الاستخبار، وبما يتفق مع صدق التكوين.

أساليب المعالجة الإحصائية:

للتحقق من صحة الفروض، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات.
- معامل الارتباط البسيط.
- الانحدار المتعدد.

النتائج والمناقشة:

قبل أن نبدأ بعرض جداول التحليلات الإحصائية للتحقق من فروض الدراسة فإننا نود أن نعرض للمتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، كما نوضح أقل درجة وأعلى درجة حصل عليها أفراد العينة، وهو ما يتضح في الجدول التالي:

جدول (1)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، لأفراد العينة الكلية (ن=108)

المؤشرات الإحصائية / المتغيرات	أقل درجة حصل عليها أفراد العينة	أعلى درجة حصل عليها أفراد العينة	م	ع
قلق	22	75	46,25	11,07
اكتئاب	0	43	16,37	10,99
إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأم)	26	107	56,01	21,21
إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأب)	26	122	56,84	23,52

وفيما يلي نوضح نتائج الدراسة من خلال عرض للتحليلات الإحصائية ومناقشة هذه النتائج:

الفرض الأول: هناك فروق دالة بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأم).

وللتحقق من هذا الفرض استخدم اختبار (ت) لمعرفة الفروق بين الذكور والإناث في إدراكهم السلبي لمعاملة والدتهم، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول (2)
الفروق بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأم) ن=108

المؤشر / المتغير	الذكور (ن : 55)		الإناث (ن : 53)		اختبار (ت)	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الإدراك السلبي لمعاملة الأم	57,89	19,65	54,07	22,75	0,93	0,35

يتضح من خلال جدول (2) عدم وجود فروق دالة بين الجنسين في الإدراك السلبي لمعاملة الأم، بما يعني أن الذكور والإناث حصلوا على درجات متقاربة لم تتضح بينها أية فروق، وكانت متوسطات الذكور 57,89 بانحراف معياري مقداره 19,56، أما الإناث فحصلن على متوسط 54,07 بانحراف معياري مقداره 22,75. وعلى الرغم من عدم وجود فروق بينهم في هذا الإدراك فإننا نلاحظ وجود إدراك سلبي لكلتا المجموعتين لمعاملة الأم، وقد يعود السبب إلى حرص الأمهات على أبنائهم وخوفهن المستمر عليهم، مما يجعلهن يلقين بالأوامر بطريقة فيها نوع من الإلحاح للقيام بالعمل المطلوب من أبنائهن؛ مما يؤدي بالأبناء إلى الشعور بالضيق والتوتر بسبب هذا الإلحاح، وفي المقابل تقوم بعض الأمهات باستخدام وسائل عنيفة في التربية كالضرب والشتم، وكل هذه الأمور تجعل الأبناء يدركون هذه المعاملة بأنها سلبية وأنها قد أثرت على حالتهم النفسية. هذا، وكشفت بعض الدراسات أن من الأسباب الجوهرية لوجود مشكلات نفسية لدى الأبناء وجود علاقة سيئة بين الطفل والأم، أو التعرض إلى قلق الانفصال في الطفولة، حيث أيدت دراسة بزرجانين وآخرين (Bezirganian et al., 1993) ما سبق، وافترضت هذه الدراسة أن التعلق الشديد بين الطفل والأم، وعدم التنظيم في العلاقة يؤدي إلى تدعيم سلوكيات غير مناسبة في المستقبل، حيث استخدم بزرجانين وزملاؤه في دراستهم مقياس التفاعل بين كل من الطفل والأم والطفل والأب، ومقياساً لتشخيص اضطرابات الشخصية بصورة عامة للتحقق من فروض الدراسة على عينة من المراهقين (ن=776)، وتوصلت النتائج إلى وجود ارتباطات دالة جوهرياً بين التفاعل السلبي بين الأم والأبناء، ووجود ملامح اضطراب الشخصية، إلا أن العلاقة السلبية بالأم كانت أقوى في التأثير خلال فترة التنشئة؛ حيث إنها تعد منبئاً قوياً بظهور مشكلات نفسية واضطرابات سلوكية.

وأيدت بعض الدراسات ما سبق؛ حيث تبين أن إسهام سلوك الأم وتأثيرها وطريقة تربيتها للطفل لها بالغ الأثر على وجود بعض السمات المضطربة والمدركات السلبية، مع وجود أعراض إكلينيكية (Bartlett, 2000).

الفرض الثاني: هناك فروق دالة بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأب).

جدول (3)
الفروق بين الذكور والإناث في الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية
(جزء الأب) ن=108

المؤشر / المتغير	الذكور (ن : 55)		الإناث (ن : 53)		اختبار (ت)	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الإدراك السلبي لمعاملة الأب	63,96	23,92	49,45	20,85	3,35	0,01

يتضح من خلال جدول (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى 0,01 بين الذكور والإناث في إدراكهم السلبي لمعاملة والدهم؛ حيث حصل الذكور على متوسطات أعلى مقارنة بالإناث، مما يدل على أن الذكور غالباً ما تترك المعاملة القاسية أو الإهمال أو التحكم الزائد من أبيهم بالغ الأثر في نفوسهم، وتؤثر على ظهور بعض الأعراض النفسية لديهم.

إن إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية له تأثير بالغ على طريقة تفاعل الأبناء مع والديهم ومع المحيطين بهم، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الأبناء الذين يدركون أن والديهم يفرضون عليهم أسلوب التحكم الزائد، ويدققون في كل صغيرة وكبيرة تخصهم، قد تلغى لديهم مهارات التواصل الفعال والإيجابي، ويكونون أشخاصاً معتمدين على الآخرين في الاختيار والإنجاز والتعامل، وهذا الاعتماد الكلي على الوالدين تظهر جوانبه السلبية في مرحلة المراهقة، وهي الفترة التي يحاول فيها الفرد الاستقلال برأيه وبأفكاره، فينعكس ذلك عليه سلباً، فيبدأ بالتخبط عند اتخاذه للقرارات وعند اختياره للأصدقاء، فيشعر بعدها بالفشل ويتطور لديه انخفاض احترام الذات وقلة الثقة بالنفس، أما أسلوب اللامبالاة الذي يتبعه بعض الآباء فقد يكون إدراك الأبناء له سبباً في الشعور بعدم الأمان والخوف من المجهول والتذبذب في المشاعر والوجدان، ونلاحظ انعكاس ذلك على شخصيات الأبناء، فنراهم مندفعين نحو القيام بسلوكيات متهورة للفت انتباه الآخرين أحياناً، أما إدراك الأبناء لأسلوب القسوة والإساءة والعنف فإن له أثراً بالغاً على الفرد، وخاصة إن كانت هذه الإساءات من الوالدين؛ مما يولد لدى الأبناء الشعور بالتوتر والضيق والهيجان والغضب الجامح. ومما سبق نلاحظ كيفية إدراك الأبناء للأساليب الوالدية في التربية وتأثيره على ظهور بعض المشكلات النفسية.

الفرض الثالث: يوجد ارتباط موجب دال بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (بجزأيه: الأم والأب) والقلق.

الفرض الرابع: يوجد ارتباط موجب دال بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (بجزأيه الأم والأب) والاكتئاب.

جدول (4)
الارتباط بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية وكل من القلق والاكتئاب
ن=108

	المتغيرات	1	2	3	4
1	القلق	---	---	---	---
2	الاكتئاب	**0,69	---	---	---
3	الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (الأم)	**0,63	**0,56	---	---
4	الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (الأب)	**0,62	**0,50	**0,65	---

دال عند مستوى 0,01

من خلال فحص الفرضين الثالث والرابع، اتضح لنا تحققهما؛ بمعنى وجدت لدينا ارتباطات موجبة دالة بين الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية بجزأيه الأم والأب وكل من القلق والاكتئاب؛ أي كلما كان الإدراك السلبي مرتفعاً ارتفع القلق والاكتئاب لدى الأبناء، واتسقت نتائج البحث الراهن مع دراسة كراتز (Kratz, 2001) التي فحصت العلاقة بين الآباء والأبناء ونوعيتها والمشكلات النفسية لدى الأبناء، حيث طبق مقياس التعلق الوالدي مع المراهقين، وقائمة منيسوتا متعددة الأوجه للشخصية، ومقياس اضطرابات الشخصية على عينة غير إكلينيكية قوامها 201 من المراهقين، ووجد أن الاستياء الظاهر من العلاقة الوالدية والغضب تجاه الارتباط الوالدي قد يؤدي إلى ظهور أعراض الاكتئاب واضطراب الشخصية والقلق، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن وجود علاقات والدية سيئة مع الأبناء قد يكون أحد المنبئات بوجود مشكلات نفسية كالقلق والاندفاعية والاكتئاب. كما تشابهت نتائج دراستنا أيضاً مع دراسة كل من كورتز وموري (Kurtz & Morey, 1998) التي ركزت على التشابه في الانفعالات السلبية واستخدام الكلمات اليائسة عند المكتئبين والذين لديهم إدراك سلبي للمعاملة الوالدية التي تؤثر على أداء الفرد، فمن خلال فحص مجموعة من المرضى ممن يعانون كلتا المشكلتين (ن=20) ومقارنتهم بمجموعة أخرى تعاني

اضطراب الاكتئاب فقط إضافة إلى مجموعة ضابطة، قيس استخدام الكلمات اليائسة والسلبية ضمن الانفعالات التي يعبر عنها الفرد لدى المجموعات الثلاث، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض في أداء المجموعة الأولى مع ارتفاع استخدام الكلمات اليائسة ووجود الانفعالات السلبية مقارنة بالمجموعتين الأخريين.

الفرض الخامس: يسهم الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية في التنبؤ بظهور أعراض كالقلق والاكتئاب.

جدول (5)
تحليل الانحدار باعتبار الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية متغيراً مستقلاً وكل من القلق والاكتئاب متغيرين تابعين ن=108

المتغير التابع	المتغير المستقل (المتنبئات)	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S.E)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
القلق	إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأم)	0,22	0,05	0,40	4,28	0,001
	إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأب)	0,17	0,04	0,35	3,77	0,001
الاكتئاب	إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأم)	0,21	0,05	0,41	3,92	0,001
	إدراك الأبناء السلبي للمعاملة الوالدية (الأب)	0,11	0,05	0,23	2,19	0,05

من خلال فحص جدول (5) يتضح لدينا وجود تنبؤ دال جوهرياً، حيث أسهم الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية بجزأيه الأم والأب بالتنبؤ بظهور أعراض من القلق والاكتئاب بأوزان مختلفة، حيث حصل الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأم) على أعلى الأوزان، ووصلت قيمة (ت) 4,28 وذلك لمتغير القلق، كما جاء الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأم) بالمرتبة الثانية، حيث جاءت قيمة (ت) 3,92 وذلك لمتغير الاكتئاب، ثم يأتي الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأب) لمتغير القلق، حيث كانت قيمة (ت) 3,77 وجميع ما سبق وصلت مستوى الدلالة فيه إلى 0,01، أما الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية (جزء الأب)، فجاء بمستوى دلالة 0,05 وذلك لمتغير الاكتئاب.

ومن ذلك نرى أن الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية قد أسهم إسهاماً جوهرياً في ظهور أعراض من القلق والاكتئاب لدى أفراد العينة، وهو ما يوضح لنا أن معاملة الوالدين لأبنائهم في أثناء فترة الطفولة والمراهقة تؤدي دوراً بالغاً في ظهور الجوانب الإيجابية أو السلبية على شخصياتهم؛ بمعنى كلما كانت هذه المعاملة قاسية ومؤلمة أو يشوبها نوع من اللامبالاة أو الإهمال انعكس ذلك سلباً على الأبناء في المستقبل، وكلما كانت المعاملة إيجابية تتضمن نوعاً من الاهتمام والمداراة والملاطفة والتربية الحديثة انعكس ذلك بالإيجاب على الأبناء، وهذا ما أيده بارون (Barone, 2003)؛ حيث ذكر أن الجو العائلي المفكك والعلاقات الأسرية المختلفة والترابط الضعيف بين أفراد الأسرة وسوء علاقة الفرد مع القائمين على رعايته؛ لها تأثيرات بالغة في ظهور أعراض من القلق والاكتئاب واضطرابات في الشخصية. ولقد اتسقت نتائج دراستنا مع ما ذكرته (سلوى عبدالباقي، 1999: 39–44) أن التذبذب في معاملة الطفل من قبل الوالدين يرتبط إيجابياً بسلوك الجنوح في فترة المراهقة والشباب، ويؤدي ذلك لظهور أعراض اندفاعية وتقلب وجداني، كما أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها ريتش وزاناريني (Reich & Zanarini, 2001) على عينة من المكتئبين، أن هؤلاء الأفراد تعرضوا في طفولتهم إلى صعوبات الانفصال، وذكريات عاطفية سلبية، وإحباط متكرر، وتفاعل مزاجي متقلب من والديهم، كما وجدوا أن الانفصال وتحمل الإحباط قد تكررا بشكل ملحوظ عند الأفراد في الفترة العمرية بين 6–17 سنة، كما كشف هؤلاء الأفراد عن وجود قدر من القلق والاكتئاب والأفكار الانتحارية لديهم عند بلوغهم عمر 18 سنة.

التوصيات:

1 – تسليط الضوء على ضغوط الحياة المختلفة – مدتها وشدتها وأنواعها – ومدى ارتباطها بالإدراك السلبي للمعاملة الوالدية.

2 – دراسة الأنواع المختلفة من الإدراك السلبي للمعاملة الوالدية التي يتعرض لها الفرد في الطفولة، ومدى تأثيرها في ظهور اضطراب في الشخصية.

3 – دراسة تتبعية منذ الطفولة لكيفية تطور الاضطراب، وما يساعد على بقاءه لفهم العوامل النفسية.

4 – تنبيه أولياء الأمور على ضرورة منح العطف والحب والحنان، واستخدام

أفضل الوسائل التربوية في التعامل مع أبنائهم حتى تكون وسيلة للحد من ارتفاع عدد المصابين بأعراض القلق والاكتئاب.

5 – لفت انتباه أفراد المجتمع إلى وجود مثل هذه الاضطرابات المتعلقة بالإدراك السلبي للمعاملة الوالدية، محاولة للتوعية وسبيلاً للوقاية.

6 – تنظيم محاضرات وندوات تثقيفية، تدور حول المشكلات المتعلقة بالإدراك السلبي للمعاملة الوالدية، وذلك لزيادة الوعي الصحي النفسي؛ بحيث يستطيع الأفراد من خلالها تعرف الجوانب المهمة لهذه المشكلة التي قد لا ينتبه إليها الوالدان، وتسبب مشكلات في الشخصية لدى الأبناء في المستقبل.

المراجع:

أحمد السيد إسماعيل (1989). بعض أساليب التنشئة الوالدية المسؤولة عن رفع مستوى الطموح في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. رسالة ماجستير. كلية الآداب، جامعة طنطا.

أحمد عبدالخالق (1992). **قائمة القلق – الحالة والسمة – دليل التعليمات**. تأليف سبيلبرجر، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الثقافة للنشر.

بدر محمد الأنصاري (2002). **المرجع في مقاييس الشخصية**. الكويت: دار الكتاب الحديث.

بدرية كمال أحمد (1994). الإساءة للطفل: دراسة نفسية اجتماعية، المؤتمر العلمي الثاني لمعهد الدراسات العليا للطفولة، القاهرة: جامعة عين شمس، 226–259.

داليا محمد مؤمن (1997). الإساءة البدنية للأطفال وعلاقتها بالتفاعلات الأسرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب: جامعة عين شمس.

رشيدة عبدالرؤوف (1989). العلاقة بين القبول/ الرفض الوالدي والسلوك الاندفاعي العاملي لدى التلاميذ الموهوبين والعاديين. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

سلطان العويضة (2001). أساليب المعاملة الوالدية المدركة وبعض سمات الشخصية لدى المراهقين والمراهقات في ضوء المستوى التعليمي للوالدين في المجتمع السعودي: دراسة مقارنة. **مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية**، 12 (1): 127–165.

سلوى محمد عبدالباقي (1999). **آفاق جديدة في علم النفس الاجتماعي**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

سيد غنيم (1987). **سيكولوجية الشخصية**. القاهرة: دار النهضة العربية. ط2.

عبدالرحمن سيد سليمان (2001). **نمو الإنسان في الطفولة والمراهقة، أسس علم النمو**. القاهرة: زهراء الشرق، ط2.

كمال دسوقي (1988). **ذخيرة علوم النفس**. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

يوسف عبدالفتاح (1989). أساليب الأمهات في التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء ومتغيرات الصحة النفسية. **مجلة علم النفس**، 3 (12): 72–82.

American Psychiatric Association. (1994). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders*. 4th ed. Washingtion, DC: Author.

Bartlett, R. (2000). Externalizing behavior in children of mothers with borderline personality organization and depressive symptoms. *Dissertation Abstracts,* Abstract from: ProQuest information and learning company: Item: 0-5999-92218-4.

Barone, L. (2003). Developmental protective and risk factors in Borderline Personality Disorder: a study using the adult attachment interview. *Attachment Human Development*, 5 (1): 64-77.

Beck, A. & Freeman, A. (1993). *Cognitive therapy of personality disorders*. New York: The Fuilford press.

Bezirganian, S.; Cohen, P. & Brood, K. (1993). The impact of mother-child interaction on the development of Borderline Personality Disorder. *American Journal of Psychiatry,* 150 (12): 1836-1842.

Corsini, R. (1994). *Encyclopedia of psychology*. New York: John Wiley & Sons. Vol 1,2nd ed.

David, J. (1997). The treatable family, Special issue. *Child Abuse and Neglect,* 11 (3): 409-420.

Fledman, R.; Zelkowitz, P. Weiss, M.; vogel, J.; Heyman, M. & Paris, J. (1995). A comparison of the families of Borderline Personality Disorder mothers and families of other personality disorder mothers. *Comprehensive Psychiatry,* 36: 157-163.

Fonagy, P. (2000). Attachment and Borderline Personality Disorder. *Journal of American Psychology,* 48 (4): 1129-1146.

Fossati, A.; Donati, D.; Donini, M.; Novella, L.; Bagnato, M. & Maffei, C. (2001). Temperament, character, and attachment patterns in Borderline Personality Disorder. *Journal of Personality Disorder,* 15 (5): 390-402.

Gelfand, D.; Jenson, W. & Prew, C. (1997). *Understatnding child behavior disorders*. New York: Harcount Brace College Publishers.

Kratz, K. (2001). Attachment and personality pathology in late adolescence. *Dissertation Abstracts,* Abstract from: ProQuest information and learning company: Item: 0-493-22540-0.

Kurtz, J. & Morey, L. (1998). Negativism in evaluative judgments of words among depressed outpatients with Borderline Personality Disorder. *Journal of Personality Disorder,* 12 (4): 351-361.

Meeler, L. (2002). Adolescent attachment and prediction of problematic personality styles. *Dissertation Abstract,* Abstract from: ProQuest information and learning company: Item: 0-493-68961-3.

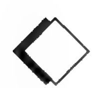
Nevid, J.; Rathus, S. & Greene, B. (2000). *Abnormal psychology in changing world.* New Jersey: Prentice Hall press, 4th ed.

Parker G., Roussos J., Hadzi-Pavlovic D., Mitchell P., Wilhelm K & Aust M. (1997). The development of a refined measure of dysfunctional parent and assessment of its relevance in patients with affective disorders. *Psychology Medicine,* 27 (5): 1193-1203.

Patrick, M.; Hobson, P.; Castle, D.; & Howard, R. (1994). Personality disorder and mental representation of early social experience. *Development and Psychopathology*, 6: 375-388.

Reich, D. & Zanarini, M. (2001). Development aspects of Borderline Personality Disorder. *Harvard Review of Psychiatry*, 9 (6): 294-301.

قدم في: يونيو 2006
أجيز في: مارس 2007



Negative Perception to Parental Bonding and its Relation with both Anxiety and Depression

Suad A. Al-Besher*
Humoud Al-Qashan**

This study aims to explore the relationship between the negative perceptions of children for their parental treatments and depression and anxiety. Sample of the current study were 108 students from PAAET (Public Authority for basic education and training in Kuwait. Age of the sample range from 18 to 28 with a mean of (20.18). Several scales were adopted such as Depression, Anxiety, and Parental negative perception scales. Findings revealed partial support for the study's hypotheses. There were no gender differences between male and females on the mother "Parental negative perception scale". Moreover. There was a significant difference on the father's Parental negative perception scale". On the other hand, a significant corrleation was reported between depression and anxiety scales and student's Parental negative perception. Implications for intervention were discussed and directions for future studies were offered.

Key words: Negative perception, Parental bonding, Anxiety, Depression, Personality disorder, Indifference, Over control, Child abuse.

* Al-Diwan Al-Amiri, Kuwait,
** Dept. of Sociology, Faculty od Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو المسنين
دراسة اجتماعية ميدانية

راشد بن حمد البوسعيدي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو بعض القضايا المرتبطة بالمسنين، ودراسة رؤيتهم لدور الأسرة في رعاية المسنين في المجتمع العُماني، ومعرفة موقف المواطنين من قيام الدولة برعاية المسنين. وحددت محافظة مسقط إطاراً جغرافياً للدراسة، وضمت عينة الدراسة (250) مبحوثاً، اختيرت بطريقة حصصية (Quota Sample)، واستخدم الباحث في جمعه للبيانات الميدانية استمارة استبانة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: سيادة الاتجاهات الإيجابية لدى المواطنين العُمانيين نحو المسنين، وتأكيد أهمية الدور الأسري في رعاية كبار السن مع ضرورة الدعم الحكومي لصور الرعاية المقدمة للمسنين، وتأييد استمرار العلاقة الاجتماعية مع كبار السن سواء في العمل أو في إطار محيط الأسرة. وعدم وجود أي تأثير لمتغير النوع والاختلاف في المستويات التعليمية على الاتجاهات نحو المسنين.

المصطلحات الأساسية: الاتجاهات، المسنون، الشيخوخة، المواطنون العُمانيون، الرعاية الاجتماعية.

تمهيد:

تعتبر الشيخوخة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، سواء أكانت مجتمعات متقدمة أم نامية، وهي تمثل جانباً مهماً من اهتمامات الباحثين في كثير من التخصصات وفروع المعرفة العلمية.

ولقد أسهمت عوامل متعددة في بروز هذه الظاهرة في المجتمعات المعاصرة

---

* قسم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

أهمها: تقدم مستوى الرعاية الصحية نتيجة لتقدم الطب، والقضاء على كثير من الأمراض الوبائية التي كانت تفتك بالإنسان، وتحسن الصحة البيئية بشكل عام، والارتقاء الملحوظ في المستويات المعيشية، وارتفاع مستوى دخل الفرد في كثير من المجتمعات على الرغم من تفاوتها من مجتمع إلى آخر، أضف إلى ذلك دخول التكنولوجيا في العمليات الاقتصادية المختلفة؛ مما أدى إلى تخفيف العبء عن الإنسان، فأصبح كثير من الناس يمارسون أعمالاً أقل خطراً على الصحة، بل أقل جهداً، بالإضافة إلى التحسن في نوعية الغذاء الذي يتناوله الإنسان وكميته مقارنة بالفترات الزمنية السابقة.

وتشير الإحصاءات والتقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة (2002: 1) إلى أن إجمالي عدد المسنين بلغ (629) مليوناً في جميع دول العالم في عام (2002م)، وتتوقع الأمم المتحدة أن يبلغ واحد من بين خمسة أفراد (60) عاماً في عام (2050م). وفي المجتمعات النامية يتوقع أن تزيد نسبة المسنين إلى (21%) في عام (2050م) (الجمعية العالمية للشيخوخة، 2002: 1). وفي الوطن العربي بلغت نسبة المسنين (6,22%) من إجمالي عدد السكان في عام 1999م، ويبلغ متوسط العمر في العالم العربي 65 عاماً، ويرتفع قليلاً لدى الإناث ليصل إلى (66,7) عاماً (موثق في فيصل الزراد،2003: 8).

ويصاحب مرحلة الكبر لدى الإنسان ضعف عام، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ (القرآن الكريم، الروم: 54)، فالإنسان يمر بثلاث مراحل رئيسة: ضعف، ثم قوة، ثم ضعف (عبدالله السدحان، 1997م: 202)، ومن أهم ما يرتبط بهذه المرحلة التحديات العضوية التي من أهم مظاهرها: الضعف في الحواس وخاصة حاستي السمع والبصر، وتخلخل العظام وصعوبة المشي، وأمراض المفاصل وترهل العضلات، والأمراض الشريانية والقلبية وأمراض الكليتين، والتهابات الجهاز البولي، والتعرض لمرض السكر ومضاعفاته، (محمود المدني، 2004: 1)، وغير ذلك من التغيرات العضوية. وكذلك التحديات النفسية التي ترتبط بالتغيرات العضوية بشكل كبير ومن أهم مظاهرها: الإحساس بتقدم العمر، وتغير مفهوم الفرد عن ذاته، وتوهم المرض، وكثرة

الشكوى، والحساسية الزائدة، وعدم الثقة في الآخرين (رشاد عبداللطيف، 2001: 155). أما التغيرات العقلية فمنها: ضعف القدرة على الانتباه والتركيز، وتدهور الذكاء والذاكرة، وضعف القدرة العددية واللفظية والإدراكية، إضافة إلى ظهور خَرَفِ الشيخوخة (محمد فهمي، 1984: 77) وتتمثل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المسن في الإحساس بالعزلة الاجتماعية، مع ضعف المشاركة الاجتماعية، والإحساس بفقدان المكانة الاجتماعية، وضعف التوافق الاجتماعي، والميل إلى العزلة، والعجز عن العمل، وتدني مستوى الدخل (مها فاخوري، 1996: 31).

وفي الإطار نفسه ونتيجة لتزايد أعداد المسنين في العالم واحتياجهم لصور شتى من الرعاية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والثلاثين عام 1978م تشكيل جمعية عالمية للشيخوخة أو للكبر أسست عام 1982؛ وذلك لمناقشة قضايا هذه المرحلة من عمر الإنسان، ودراسة أوضاع المسنين في العالم وتأمين الضمان الصحي والاجتماعي والاقتصادي لهم عملاً بقرار الأمم المتحدة رقم 33/52 لعام 1978م (المكتب التنفيذي، 1992: 93)، واهتمت الدول العربية على المستويين الرسمي والأهلي بقضايا المسنين، حيث وضعت بعض الأنظمة والقوانين التي تضمن رعاية هذه الفئة مثل قانون التأمينات الاجتماعية، ونظم التقاعد، وتوفير الضمان الصحي والمالي والاجتماعي للمسنين، ويوجد حالياً في الدول العربية مؤسسات رسمية وأهلية لرعاية المسنين ونوادٍ خاصة بهم، وتؤكد السياسة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين في العالم العربي أن رعاية المسن هي من مسؤوليات الأسرة أولاً، باعتبارها البيئة المناسبة لرعايته وتوفير احتياجاته (علي أحمد، 1999: 72).

وتشكل نسبة كبار السن ممن هم في سن 60 أو أكبر (5%) من عدد السكان في المجتمع العماني؛ حيث وصل عدد هؤلاء إلى (89) ألف مواطن بحسب نتائج التعداد السكاني لعام 2003م (وزارة الاقتصاد الوطني، 2004:50)، ويتوقع تزايد أعداد من ينتمون إلى هذه الفئة العمرية في المستقبل نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع أمد الحياة الناتج عن التقدم الصحي، وارتفاع مستويات المعيشة في المجتمع العُماني في الوقت الراهن.

لقد كان للأسرة والقبيلة في المجتمع العُماني دور كبير في رعاية المسنين، وتوفير احتياجاتهم ومتطلباتهم؛ فهم يحظون بتقدير أفراد المجتمع واحترامهم، إلا أنه يتوقع أن تؤدي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت عصر النهضة، وتزايد الانفتاح على العالم الخارجي – إلى ظهور اتجاهات جديدة نحو المسنين في المجتمع العُماني.

ومن خلال تتبع الأدبيات التي تناولت هذه القضية نجد تأكيدها أن ما يعانيه كبير السن في مواجهة الذات لا يقارن بما يعانيه في مواجهة المجتمع، وبناءً عليه، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى تقديم صورة واضحة للاتجاهات المعاصرة للمواطنين العُمانيين نحو المسنين، ورؤيتهم لدور الأسرة في هذا المجال، وتصوراتهم الإيجابية والسلبية نحو هذه الفئة، وموقفهم من توفير خدمات رعاية المسنين من قبل الدولة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

إن الاتجاهات والرؤى التي يحملها فرد ما تعكس محتوى الثقافة السائدة للمجتمع الذي ينتمي إليه ومضمونها، وتتباين المكانة الاجتماعية لكبار السن في المجتمعات الإنسانية؛ ففي حين نجدهم يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع العربي والإسلامي، نجدهم يعانون الوحدة والإهمال في المجتمعات الغربية.

وتكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1 – عدم وجود دراسات علمية تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الاتجاهات نحو المسنين في المجتمع العماني.

2 – زيادة الاهتمام بهذه القضية على المستويين المحلي والعربي، نظراً لتزايد معدلات الشيخوخة، وما تترتب على هذا التزايد من مشكلات.

3 – المساعدة في معرفة اتجاهات المواطنين العُمانيين من غير المسنين تجاه المسنين في محافظة مسقط؛ مما يشكل رصداً اجتماعياً لمنظومة القيم الاجتماعية ودرجة تغيرها في المستقبل. وبما أن الاتجاه يسبق السلوك، فإن معرفة اتجاهات المواطنين تحدد الطريقة التي يتصرّفون بها تجاه كبار السن.

4 – إن مثل هذه الدراسات تمكّن من وضع برامج توعوية وإعلامية تسهل

قبول كبار السن في المجتمع، وتدعّم تكيفهم الاجتماعي بالنظر إلى التغيرات التي تطرأ على هذه الفئة بسبب التقدم في العمر.

5 – إسهام نتائج هذه الدراسة في رسم السياسات الاجتماعية في التعامل مع الفئات المتقدمة في العمر، مثل صور الرعاية الاجتماعية التي ينبغي تقديمها للمسنين في المجتمع العُماني، ومزايا نهاية الخدمة ... إلخ.

ويمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

1 – دراسة رؤية المواطنين العُمانيين لدور الأسرة في رعاية المسنين.

2 – معرفة موقف المواطنين من قيام الدولة بتوفير الرعاية للمسنين.

3 – تعرف اتجاهات المواطنين نحو بعض القضايا المرتبطة بالمسنين في المجتمع العُماني.

4 – تحديد أثر متغيرات الجنس، والعمر، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وجهة العمل، والدخل في اختلاف اتجاهات المواطنين نحو قضايا المسنين التي اهتمت بها الدراسة.

5 – تقديم مجموعة من التوصيات للتغلب على المشكلات التي يعانيها المسنون في المجتمع العُماني.

تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما تصور المواطنين العُمانيين لدور الأسرة في رعاية المسنين؟

2 – ما مسؤولية الدولة نحو المسنين من وجهة نظر عينة الدراسة؟

3 – ما اتجاهات المواطنين نحو بعض القضايا المرتبطة بالمسنين في المجتمع العُماني؟

4 – هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الجنس، والعمر، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، وجهة العمل، والدخل في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو المسنين؟

5 – ما المقترحات لأجل الحد من المشكلات التي يعانيها المسنون في المجتمع العُماني؟

مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة عدة مفاهيم يمكن تحديدها على النحو الآتي:

المسنون (The Elderly): المسن في اللغة الرجل الكبير، فتقول: أَسَنَّ الرجل: كَبُر، وكَبُرت سِنُّه، يُسِنُّ إسناناً، فهو مسِنٌّ (ابن منظور: ج13، 410)، ونقول: "هَرِم"، وهو "أقصى الكبر" (المرجع نفسه: ج12، 607)، ونقول كذلك: "كهل"، وجميع هذه الألفاظ تدل على كبر السن، أما في الاصطلاح فيختلف المفهوم تبعاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين، وتخصصاتهم العلمية، والمجالات التي يركزون عليها في هذه القضية. ولقد عرّف المسنون على أساس العمر الزمني بأنهم السكان ذوو الأعمار البالغة 60 سنة فأكثر (Tout, 1989: 9).

وتقسم مرحلة الشيخوخة إلى مرحلة مبكرة تمتد من عمر 60 إلى أقل من 75 سنة، ومرحلة متأخرة تمتد من عمر 75 سنة حتى نهاية العمر، وكثير من المجتمعات اعتبرت عمر 60–65 سنة هو بداية مرحلة الشيخوخة، ووضعت القواعد القانونية المتعلقة بأنظمة التقاعد بناء على ذلك (فيصل الزراد، 2003: 21)، ولا شك في أن الاعتماد على المعيار الزمني في تحديد مفهوم المسنين دون النظر إلى قدرة الفرد على مواصلة العمل والعطاء أمر يجانبه الصواب، على الرغم من أن هذا المعيار هو الذي استقرت عليه الأمم المتحدة واعتمدته أساساً عملياً لتمكين الدول من التحرك نحو التعامل مع قضايا الشيخوخة بإيجابية وواقعية (عبد الوهاب الظفيري، 2000: 112)؛ حيث إن طول العمر الزمني لا يعني بالضرورة ظهور تغيرات الشيخوخة ومظاهرها عند كل المسنين في سن واحدة من العمر؛ إذ يختلف ذلك من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر (عبدالله السدحان، 1997: 2001).

كما تعرّف الشيخوخة بأنها "عملية مستمرة من التغيرات التي تصاحب المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان، أكثر منها تعبيراً عن فترة ثابتة محددة من حياته" (علي أحمد، 1999: 13).

ويركز الباحثون في علم الاجتماع على أن المسن هو الذي يتعرض لمجموعة من التغيرات البيولوجية، والتغير في المراكز والأدوار المهنية والصحية والاجتماعية، التي من شأنها التأثير في إدراك الآخرين له، وما يؤدي إليه ذلك من طرق مختلفة للتفاعل معه، مما يؤثر في تصور المسن لذاته وعمره وسلوكه

(سعود الجوير، 2002: 296). فالكبر يفرض على الفرد الاستجابة لأجل الانسحاب التدريجي من شبكات العلاقات الاجتماعية والتخلي عن أدواره الرئيسة فيها، التي كان يشغلها من قبل، وهذا الانسحاب يتوافق معه خفض من الأطراف الأخرى في منظومة تلك الأدوار المتوقعة من ذلك الفرد، ومن ثم انكماش حجم التفاعلات معه ونوعيتها، وهذا الانسحاب أو التخلي عن الأدوار يكون نحو الاهتمام المتزايد للفرد بنفسه يقابله انشغال متناقص بالآخرين، (كمال الدين آغا، 1982م: 43).

أما المقياس البيولوجي لتحديد مفهوم المسنين، فهو مقياس وصفي يتناول الجوانب العضوية للإنسان، ويحدد كبار السن اعتماداً على ظهور بعض الأمراض مثل: ذبول الجلد، وتغير لون الشعر، وضعف السمع والبصر، وصعوبة الحركة، وظهور كثير من الأمراض (سيد إبراهيم، 1977: 9).

ويحدد المختصون والباحثون في علم النفس مفهوم المسنين على أساس التغير في الخصائص النفسية، خاصة فيما يتعلق بسلوك الفرد وحاجاته ودوافعه (فهمي ونورهان، 1999: 106)، وبغض النظر عن اختلافات العلماء حول تحديد مفهوم المسنين بحسب تباين منطلقاتهم العلمية، فمن الثابت أنه ليس هناك حدّ فاصل واحد نستطيع القول عنده: إن الإنسان قد أصبح مسناً، وبخاصة إذا تعاملنا وفق المعايير السابقة مجتمعة، وهي: المعيار الزمني، والبيولوجي، والاجتماعي، والمعيار النفسي. كما أنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن الشيخوخة لا يمكن قصرها على أنها مرحلة عجز ومرض، بل إن لهذه المرحلة إيجابياتها، حيث إن الفرد المسن غالباً ما يتصف بالخبرة والحكمة والهدوء، والاتزان والقدرة على التوجيه والعطاء واتخاذ القرار وتقديم الخبرة للأجيال الجديدة.

ويمكن القول في ضوء ما سبق ولأغراض إجرائية تتعلق بهذه الدراسة: إن المسن هو "الفرد الذي تجاوز عمر الستين سنة، ويحتاج إلى بعض المساعدة والرعاية".

الاتجاهات (Attitudes): اهتمت دراسات علم النفس الاجتماعي بدراسة الاتجاهات، لقيمة مفهوم الاتجاه ليس بوصفه مؤشراً للتنبؤ بالسلوك فقط، بل لفهم الظواهر النفسية والاجتماعية المختلفة أيضاً. (عبدالمنعم محمود، 1989: 163).

ولقد تعددت تعريفات الاتجاه، إلا أن التعريف المشترك الذي يجمع بين كثير من التعريفات المعاصرة يشير إلى أنه ميل أو استعداد (Disposition) ذهني

وعصبي ونفسي للفرد تتضمنه خبراته الشخصية؛ لأنه يستجيب لصالح نوع معين من الأشياء أو المواقف أو الموضوعات أو الأفراد أو يستجيب لضدها (عبدالعزيز حسين، 2003: 665). ويرى ألبورت (Allport) أن الاتجاه "حالة عقلية أو عصبية من الاستعداد تنظم من خلال الخبرة، ولها أثر توجيهي أو ديناميكي في استجابة الفرد لجميع المواقف المرتبطة بها (موثق في نياب البداينة، 2001: 87)، وتنقسم الاتجاهات إلى أنواع، منها الاتجاهات الفردية والاتجاهات الجماعية، واتجاهات خاصة وأخرى عامة، واتجاهات موجبة وسالبة، واتجاهات علنية واتجاهات خفية (في عبدالرحيم مرسي علي: 1990: 7).

ويؤثر الاتجاه في تشكيل سلوك الفرد؛ فكلما كان الاتجاه قوياً كان له أثر أكبر في توجيه سلوك الفرد (عبدالعزيز حسين، 2003: 666)، وتتحدد قوة الاتجاه من خلال أربعة عوامل؛ **الأول**: يتمثل في مستوى شدة استجابة الفرد لموضوع الاتجاه. **العامل الثاني**: يختص بالأهمية التي يعقدها الفرد شخصياً على الاتجاه الذي يحمله نحو موضوع من الموضوعات، **العامل الثالث**: يتمثل في مقدار ما يعرفه الفرد عن موضوع الاتجاه. **العامل الرابع**: يتعلق بمدى سهولة استدعاء الاتجاه وسرعته في ذهن الفرد.

وتتأثر الاتجاهات بالمعتقد الديني والانتماء العرقي للفرد، وأسلوب التربية، والقيم السائدة، وبكل المؤثرات الثقافية والحضارية والمؤسسات التي تعمل في سياق المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد (مريم الكندري، 2004: 907–908).

ومن الناحية الإجرائية فإن اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو المسنين، تتحدد بمقدار قيامهم بدورهم نحو رعايتهم والاهتمام بهم، واحترامهم، والاعتراف بأن رعايتهم واجب إنساني، وديني، وأخلاقي، وتأكيد ضرورة الرعاية الأسرية لهم، والاعتراف بمكانتهم وخبرتهم بالحياة، وأنهم رمز بركة وعطاء، وأن الاهتمام بهم ورعايتهم مؤشر على تحضر المجتمع، وبهذا الشكل تكون اتجاهات أفراد المجتمع نحو المسنين إيجابية في حالة التعبير عن هذه المشاعر والمواقف والممارسات، كما قد تكون هذه الاتجاهات سلبية في حالة وجود رؤى ومواقف وأفكار تعبر عن إهمال المسنين، وعدم الاهتمام برعايتهم، والتذمر من وجودهم، والاعتراف بأنهم عبء على أفراد الأسرة والمجتمع.

المواطنون العُمانيون (Omani Citizens): ويقصد بهم في هذه الدراسة أولئك

الأفراد العُمانيون من الجنسين المقيمون في محافظة مسقط، ممن ينتمون إلى الفئات العمرية من (18–47) سنة، ويعملون في قطاعات مختلفة. ومن مستويات تعليمية واقتصادية ومهنية متنوعة.

محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

1 – اقتصرت الدراسة على عينة عمدية طبقية اختيرت من المواطنين العُمانيين من الجنسين في الفئات العمرية من (18–47) سنة في محافظة مسقط.

2 – تقيس الدراسة اتجاهات المواطنين نحو المسنين من خلال ما حدده الباحث في فقرات استبانة هذه الدراسة.

3 – إن نتائج هذه الدراسة مبنية على الاتجاهات والآراء الشخصية للمبحوثين.

الموقف النظري في دراسة قضايا الشيخوخة:

يوضح ستانلي باركر (في فيصل الزراد، 31:2003) أن مشكلات التقدم في العمر يمكن النظر إليها من ناحيتين؛ الأولى تقليدية حيث يكون تأكيد البدائل المتاحة أمام المسن من أجل مسايرة أنماط التفكير والسلوك التقليدي والاستمرار فيه، أما الاتجاه الآخر فينظر إلى مرحلة الشيخوخة من وجهة متحررة ومتجددة، وهنا يكون التركيز على ضرورة التوسع في مدى الاختيارات المتاحة للمسن، وتشجيع الأفكار الجديدة وتحدي الأوضاع التقليدية بابتداع آليات بديلة. ويتبنى باركر وجهة النظر الثانية مؤكداً ضرورة تناول كل جديد ومتطور لمشكلات كبار السن. وفي ضوء وجهات النظر السابقة والدراسات التي قام بها العلماء لتفسير مرحلة الشيخوخة والتقاعد عن العمل، ظهرت مجموعة من النظريات في هذا السياق، منها نظرية الانسحاب أو فك الارتباط (Disengagement Theory)، وقدمها كل من (Henry & Cumming)، وتركز النظرية على عملية الانفصال، وأنها عملية تحدث بين الفرد والمجتمع، ويعني هذا أن المسن ينسحب من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية تدريجياً، وهو بذلك يتخلى عن منجزاته الاجتماعية التي حققها طوال حياته الاجتماعية، ويرتبط بهذا، أن المجتمع يعفي المسن من مسؤوليات كثيرة، وينظر له نظرة فيها إعفاء من المسؤولية عامة بفعل التقدم في العمر. وعملية الانسحاب

ناتجة عن القصور (Regression) في الوظائف العامة لدى المسن (AL-shatti,1999: 275)، ولقد قدم سترايب وشنايدر (Streib & Schneider) تعديلاً للنظرية باستخدام فكرة الانسحاب التبايني تأكيداً لفكرة أنه ليس بالضروري أن يمر جميع المسنين بالانسحاب المجتمعي (علي أحمد، 1999: 33).

وفي الإطار نفسه تؤكد نظرية النشاط (Activity Theory) الفوائد الإيجابية لاستمرار الفرد المسن في ارتباطه بالعالم والتوصل إلى أدوار بديلة من تلك الأدوار التي فقدت بسبب الكبر، وتفترض بأنه لكي يحدث التوافق بشكل فعّال مع فقدان العمل أو الوظيفة، فإنه يجب على الفرد أن يجد بديلاً لهذه الأهداف الشخصية التي كان ذلك الفرد يقوم بتحقيقها، وأن ينمي اهتماماته ويستمر في نشاطه بما يساعد على رفع روحه المعنوية (Al- Hashmi, 1998: 78). ويعتبر فريدمان (Friedman)، وهافنجهرست (Havinghrst)، وميللر (Miller) من مؤسسي هذه النظرية، وركز هؤلاء على البدائل المتاحة للمسن من أجل شغل وقت فراغه، وإعادة توافقه ورفع معنوياته، بالإضافة إلى ذلك فإن اندماج المسن في المجتمع يزيده مكانة ورضاً عن ذاته (رشاد عبداللطيف، 2001: 132).

وترى نظرية الأزمة (Crisis Theory) أن الأوضاع السيئة ناجمة عن الأزمة التي تتكون لدى كبار السن بفعل ترك العمل، وسحب الأدوار، وتدني المكانة الاجتماعية، وضعف العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وتركز هذه النظرية على أهمية العمل وعلاقته بالحيوية، ونظرة المسن إلى الحياة والبيئة المحيطة به (Al- Hashmi, 1998: 78-79).

وفي السياق نفسه يرى أنصار نظرية الشخصية (Personality Theory) – أمثال (Russel) و(Neugarteh) – أن التوافق مع التقدم في العمر يرتبط بنمط شخصية الفرد وسماتها، وينظرون إلى التغيرات المصاحبة للتقدم في العمر على أنها حصيلة التفاعل بين التغيرات الاجتماعية الخارجية والتغيرات البيولوجية الداخلية، وبناء على ذلك فإن الشخصيات المتكاملة (Integrated Personalities) يكون مستوى الأداء لديها أفضل؛ وذلك بفضل وجود درجة مرتفعة من القدرات المعرفية، والقدرة على التحكم بالذات، مع المرونة والخبرة والانفتاح. وفي الجانب الآخر يوجد الأفراد ذوو الشخصيات غير المتكاملة (Unintegrated) الذين لديهم إعاقات في الوظائف النفسية، ويفتقدون القدرة على التحكم في انفعالاتهم. ويؤكد

أنصار هذه النظرية أهمية نمط الشخصية الذي ينتمي إليه المسنون ومستوى فاعلية الدور الاجتماعي الذي يقومون به والرضا عن الحياة (علي أحمد، 1999: 36).

ويشير أنصار نظرية التوافق (Theory of Adjustment) إلى أن عملية التوافق لدى المسنين تقوم على عنصرين هما: المعايشة الذاتية (Internal Compromise) التي تعني إعادة النظر في معايير اتخاذ القرار، والتفاوض والتفاهم بين الأشخاص (Interpersonal Negotiation)، وهي العملية التي يناقش فيها الفرد لأهدافه، وطموحاته مع الآخرين ممن يتعامل معهم، وقد يترتب عليها تغيير الفرد لأهدافه. ويشير أنصار هذه النظرية إلى أن هناك علاقة قوية بين هذين العنصرين، ويؤكدون أن مدرج الأهداف الشخصية (Hierarchy of Personal) يتسم بالتغير من مرحلة عمرية لأخرى. ويتطلب ذلك من المتقاعد أن يتكيف مع الأدوار الجديدة. ويأخذ التغير في مدرج الأهداف الشخصية اتجاهين؛ حيث يكون التدرج في الاتجاه الأول إيجابياً فيكون الفرد أكثر شعوراً بالرضا والنجاح والالتزام والتفاعل مع الآخرين. أما الاتجاه الثاني فيكون التغير فيه سلبياً خاصة لدى الأشخاص الذين وصلوا إلى قمة العمل في وظائفهم السابقة؛ ومن ثم يكون التقاعد أمراً صعباً بالنسبة لهم (علي أحمد، 1999: 37).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النظريات السابقة ترى أن التوافق النفسي والاجتماعي مع المسنين يرتبط بالتفاعل بين نوعين من العوامل، هما: العوامل الداخلية الخاصة بالشخص المسن، والعوامل الخارجية التي ترتبط بالبيئة والسياق الاجتماعي والثقافي، ويرى (Cowgill & Lowelld, 1: 1972) أن هذه النظريات نشأت في إطار السياق الاجتماعي والحضاري للمجتمع الأمريكي والغربي، وأن صلاحيتها لدراسة مشكلات المسنين وتقويم أوضاعهم أمر مشكوك فيه على مستوى الثقافات المتباينة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات فإنها تبقى موجهات نظرية مهمة للباحثين في هذا المجال مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الإنسانية.

أسلوب البحث وأداة جمع البيانات:*

لابد أن يختار الباحث الأسلوب المناسب الذي يحقق المنهجية لموضوعه،

* استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء استبانة هذه الدراسة، خاصة دراسة (Shatti, 1999)، ودراسة (الزراد، 2003م).

ولهذا يجب أن يرتبط الأسلوب الملائم ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث وأهدافه (إبراهيم رجب، 2003: 201) وفي إطار هذا البحث، وتساؤلاته الأساسية استعين بالأسلوب الوصفي التحليلي أساساً لتحليل البيانات، وتقديم الإجابات حول التساؤلات المطروحة، وقد اعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة البحث لما لها من دور فعّال وقدرة جيدة على جمع البيانات من قطاعات كبيرة في المجتمع في وقت قصير نسبياً، وإمكانات مادية مقبولة مقارنة بالأساليب الأخرى كالمقابلة والملاحظة، وصممت الاستبانة وفق تساؤلات الدراسة، وأهدافها، وروعي في تصميمها أن تكون أسئلتها واضحة ومفهومة.

وقد احتوت الاستبانة على (28) سؤالاً موزعة على محورين؛ المحور الأول: البيانات الأساسية (7) أسئلة، أما المحور الثاني: فقد شمل (21) فقرة تستهدف استجلاء الاتجاهات التي يحملها المواطنون العمانيون من غير المسنين تجاه بعض القضايا المرتبطة بالمسنين. وعرضت الاستبانة في شكلها الأولي على المختصين في قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، لأخذ رأيهم حول مدى ملاءمة الاستبانة للأغراض التي أعدت من أجلها، وقد استفاد الباحث من ملاحظاتهم بأن قام بعمل تعديلات على الأسئلة من حذف وإضافة، إلى أن أصبحت الاستبانة بشكلها النهائي المذكور سابقاً.

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين العُمانيين المقيمين في محافظة مسقط، ممن تراوح أعمارهم بين (18–47) سنة من الجنسين. ويمثل سكان محافظة مسقط نحو (27%) من إجمالي عدد السكان في السلطنة بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2003م، وهناك مجموعة من الأسباب جعلت الباحث يختار محافظة مسقط إطاراً جغرافياً لدراسته، منها:

1 – وضوح ملامح التغير الاجتماعي والاقتصادي في محافظة مسقط أكثر من أية منطقة أخرى في البلاد، وذلك بعد تنفيذ برامج التنمية بتولي جلالة السلطان قابوس الحكم في البلاد عام 1970م في المجتمع العُماني.

2 – وجود شريحة كبيرة من السكان في محافظة مسقط من ذوي الأصول القروية، مما قد يؤدي إلى وجود تباين في اتجاهات سكانها.

3 - قرب المحافظة من مكان سكن الباحث مما يسهل عملية الاتصال بالمبحوثين.

أما العينة فتكونت من (250) مبحوثاً من المواطنين العُمانيين المقيمين في محافظة مسقط، ممن تراوح أعمارهم بين 18–47 سنة (أي من غير المسنين)، وكان اختيارهم بطريقة العينة العمدية الحصصية، ويتميز هذا النوع من العينات بأنه يكون ممثلاً لجمهور البحث، على الرغم من عدم معرفة الباحث الكاملة بمفرداته (نعيم، 147:1988). وقد روعي عند اختيار العينة تنوع الوظائف والأعمار والمستوى التعليمي وكذلك الدخل الشهري. وجمعت البيانات الميدانية من المبحوثين في الفترة من شهر فبراير حتى نهاية شهر مايو من عام 2004 م.

تحليل البيانات وتفسيرها:

أدخلت البيانات إلى ذاكرة الحاسب الآلي، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، حيث استخدمت التكرارات والنسب المئوية للإجابة عن الأسئلة الأول والثاني والثالث من أسئلة الدراسة، في حين استخدم اختبار (T) و(ANOVA) للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة.

الدراسات السابقة:

يتمثل الهدف من عرض بعض الدراسات السابقة، التي ترتبط بموضوع الدراسة الراهنة في تعرف التوجهات النظرية والمنهجية لهذه الدراسات، ومجمل ما تطرحه من أفكار في هذا المجال، وأهم ما توصلت إليه من نتائج؛ مما يساعد في بلورة الرؤية النظرية لهذه الدراسة، وتحديد أفضل الأساليب الملائمة لإنجازها من الناحية المنهجية، وهناك دراسات عديدة أجريت في مجتمعات مختلفة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

- الدراسات الأجنبية:

دراسة (**Hickey and Kalish, 1968, 218-219**) عن تصورات صغار السن نحو البالغين، وهي دراسة ميدانية على عينة مكونة من (335) مبحوثاً من الفئات العمرية (25–85)، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية التي احتوت على (20) عبارة، وتوصلت الدراسة إلى أنه مع التقدم في العمر تبدو صورة الكبار غير سارة في نظر من هم أصغر سناً.

دراسة (Sahud, Bruvold and Merino, 1990: 333-339)، وهي دراسة تناولت الاتجاهات نحو كبار السن لدى الأمريكيين والإسبان، وكان هدفها الأساسي تطوير أداة لقياس الاتجاهات نحو كبار السن في سياق عبر ثقافي. وأجريت هذه الدراسة على عينتين (369) أمريكياً، و (202) من الإسبان راوحت أعمارهم من 19 سنة إلى أكبر من (46) سنة، ومن الجنسين، ومن مستويات مهنية متنوعة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود اتجاهات إيجابية نحو كبار السن تمثلت في قيم الفضيلة، والأمانة، والمسؤولية، والنضج؛ حيث وجدت (54) فقرة مشتركة بين الإسبانيين والأمريكيين في عامل الإيجابية. كما أن هناك اتجاهات سلبية نحو المسنين تركزت في قضايا البنية العقلية والنفسية لكبار السن، حيث وجدت (51) فقرة مشتركة بين الإسبانيين والأمريكيين في هذا المجال، وخلصت الدراسة أيضاً إلى تصنيف رباعي للاتجاهات على النحو الآتي: اتجاه الصراع، وتكون العلامة الكلية للفرد مرتفعة على كل من الإيجابية والسلبية. والاتجاه الإيجابي، وتكون العلامة الكلية للشخص مرتفعة على الإيجابية ومنخفضة على السلبية. والاتجاه السلبي، وتكون العلامة الكلية للفرد مرتفعة على السلبية ومنخفضة على الإيجابية. والاتجاه الأخير هو اتجاه عدم الاهتمام، وتكون العلامة الكلية للفرد منخفضة على كل من الإيجابية والسلبية.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، التي حاولت تطوير أداة دقيقة لقياس الاتجاهات نحو المسنين في سياق بين الثقافات، وتوصلت إلى وضع إطار تصوري لما يمكن تسميته بنموذج الاتجاهات الإيجابية والسلبية نحو المسنين.

دراسة (Sarah B. Laditka et al., 2004: 403-420) بعنوان "اتجاهات البالغين والكبار نحو الشيخوخة في ضوء متغير النوع". واختيرت العينة من (534) مبحوثاً من الجنسين، راوحت أعمارهم بين (21–34) و(75–85)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: أن قيم النساء تجاه ظاهرة الشيخوخة أكثر إيجابية من الرجال، وأن الكبار من عيّنة الدراسة أكثر تفاؤلاً وإيجابية نحو مرحلة الشيخوخة مقارنة بالبالغين، ومن هم في سن الرشد من عينة الدراسة.

دراسة (McConatha et al., 2004, 169-174) بعنوان "اتجاهات الأتراك والأمريكيين نحو الشيخوخة"، وهدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الأتراك

والأمريكيين نحو ظاهرة الشيخوخة، وضمت عينة الدراسة (334) مبحوثاً من الجنسين، منهم (174) من الأتراك (95 من الذكور، 79 من الإناث)، أما الأمريكيون فبلغ عددهم (160) (83 من الإناث و77 من الذكور).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود تباين مهم في النظرة نحو المسنين يرتبط بالدولة التي ينتمي إليها الشخص ونوعه، ويعد التعليم عاملاً أساسياً في تشكيل الاتجاهات نحو المسنين.

دراسة (Michael J., 2005, 182) بعنوان: "اتجاهات الشباب نحو المسنين"، واختيرت العينة من (171) مبحوثاً من الجنسين؛ ممن راوحت أعمارهم بين (18–35)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: أن الألفة الاجتماعية تمثل بعداً مهماً لتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحو المسنين، وأن هناك ترابطاً بين الألفة الاجتماعية والاتجاهات نحو الكبار، وأن كثرة الاتصال بالمسنين والطبقة التي ينتمي إليها الشباب تعد من العوامل المهمة لتوقع الاتجاهات نحو المسنين.

الدراسات التي أجريت في الوطن العربي:

دراسة مها فاخوري عن "وضعية المسنين في البيئة العائلية العربية – نموذج لبنان" (1996: 25–53): وهي دراسة نظرية وميدانية، هدفت إلى الكشف عن المكانة التي يحتلها المسنون في العائلة– بمحافظة لبنان الشمالي– بوصفها نموذجاً للعائلة اللبنانية والعربية على السواء، في ضوء المتغيرات المرتبطة بنوعية الحياة التي يعيشونها، وحيدين في بيوتهم، وفي كنف عائلاتهم، أو في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. واستخدمت الباحثة المقابلة والاستبانة أداتين لجمع بيانات الدراسة الميدانية، واختيرت العينة بطريقة قصدية من (230) مسناً من محافظة لبنان الشمالي. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن نسبة المسنين الموجودين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية لم تتجاوز (0,26%) من مجموع المسنين الذين أحصي عددهم في محافظة الشمال، وأن القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع اللبناني تؤدي دوراً كبيراً في توجيه الشباب نحو الاهتمام بالمسنين، وتوفير سبل الرعاية لهم، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحوهم. وفي الجانب الآخر كشفت الدراسة عن أن بعض الأسر تخلت عن المسنين ودفعت بهم إلى المؤسسات الرعائية.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا المجال، التي تناولت مكانة المسنين في المجتمع اللبناني، وأكدت أهمية غرس القيم الدينية والاجتماعية الأصيلة بوصفها موجهاً مهماً للشباب لأجل الاهتمام بالمسنين ورعايتهم، وتوفير احتياجاتهم.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة كشفت عن وجود اتجاهات إيجابية نحو المسنين في المجتمع اللبناني من منظور المسنين أنفسهم، فإن الدراسة الراهنة ستركز على اتجاهات الفئات العمرية الأخرى نحو المسنين خاصة فئة الشباب، ودرجة تجسد الاتجاهات الإيجابية نحو المسنين، ورؤية المواطنين العُمانيين نحو الطرق المثلى لرعاية المسنين في المجتمع العُماني.

دراسة عبدالله أبو إياد العلوي بعنوان "من أجل مقاربة تنموية لرعاية المسنين واستمرارية فعاليتهم في المجتمع المغربي" (2003: 75–89): وهي دراسة ميدانية هدفت إلى تحديد أهم المشكلات التي يعانيها المسنون في المجتمع المغربي، والوقوف على الآليات المثلى لأجل استمرار فاعلية دورهم في بناء مجتمعهم، واختيرت العينة من أفراد السن الثالثة في كل من الرباط، سلا، زمور زعير. وكان عددهم (200) مبحوث. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها: أن هناك مجموعة من السمات تميز بها المسن، من عينة الدراسة، تمثلت في الاهتمام بتقديم الخبرة والنصح للآخرين، كثرة الحديث عن الماضي والإنجازات التي تمكن منها، الشعور بأنه – أي المسنّ – يشكل عبئاً على الآخرين، وضعف الحواس وتراجعها. وتمثلت الصعوبات التي يواجهها المسن – في عينة الدراسة – في عدم التسامح معه عند اقترافه لأي سلوك خاطئ، وتهميشه وتجاهل آرائه في الأمور التي تهم وضعه ومستقبله، والإحساس بالعزلة والاغتراب بسبب ملازمته وفقدان علاقات الصداقة، والمعاناة من أمراض مختلفة مثل السكري، وضغط الدم، وضعف السمع.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة كشفت ضمنياً عن أن المواقف التي يحملها أبناء المجتمع تجاه المسنين تلقي بظلالها على المشكلات التي يعانيها هؤلاء المسنون، فإنها لم تختبر هذه المواقف من خلال معرفة التصورات والاتجاهات للفئات العمرية الأخرى من غير المسنين تجاه المسنين، ومن ثم فإن الدراسة

الراهنة تحاول معرفة مواقف واتجاهات المواطنين العُمانيين من غير المسنين تجاه هذه الفئة في المجتمع العُماني.

دراسة ذياب البداينة بعنوان: "تطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني" (2001: 79–116): وهي دراسة نظرية وميدانية، هدفت إلى تطوير مقياس صادق وثابت لقياس الاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني بخاصة، وتعميمه على المجتمع العربي عامة، وقام الباحث بترجمة مقياس سهود، وبروفولد، وميرينو على عينة من طلبة جامعة مؤتة في الأردن. وكشفت الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية وسلبية لدى الطلاب الأردنيين نحو المسنين، كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الجنس أو المستوى التعليمي، أو وجود كبار سن في الأسرة.

دراسة طلعت منصور (1987: 69–99) بعنوان "دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية": وهي دراسة ميدانية، هدفت إلى تعرف اتجاهات فئات عمرية مختلفة في المجتمع الكويتي، بما فيها فئة كبار السن، نحو ظاهرة التقدم في العمر. وتمثلت أداة البحث في بناء استفتاء لقياس الاتجاهات النفسية نحو ظاهرة التقدم في السن باستخدام مضامين الأمثال الشعبية الكويتية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

أن هناك توجهاً ثقافياً عاماً لدى الأجيال المختلفة في المجتمع الكويتي نحو المسنين، يتمثل في النظرة الإيجابية إليهم، وتعكس هذه النظرة إطاراً مرجعياً متأصلاً في قيم هذا المجتمع وأفكاره وثقافته التي يتوارثها جيلاً عن جيل، والتي تجعل هناك تواصلاً بين هذه الأجيال واستمرارية لها في الاتجاه نفسه.

دراسة (Shatti, 1999: 272-299) بعنوان "المواقف المعاصرة للمواطنين الكويتيين من كلا الجنسين نحو المسنين": وهي دراسة ميدانية نشرت باللغة الإنجليزية، وهدفت إلى معرفة الاتجاهات المعاصرة للمواطنين الكويتيين نحو كبار السن. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات الميدانية، وضمت العينة (472) مبحوثاً من المواطنين الكويتيين من مختلف الفئات العمرية ومن بينهم كبار السن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تأكيد أهمية الدور الأسري في رعاية كبار

السن مع ضرورة الدعم الحكومي لصور الرعاية المقدمة للمسنين، وتأييد استمرار العلاقة الاجتماعية مع كبار السن سواء في العمل أو المنزل.

- دراسة **فيصل الزراد (2003: 53-106)** بعنوان "الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة- دراسة نفسية اجتماعية-": وهدفت إلى معرفة اتجاهات (The Attitudes) أفراد أسرة المسن نحو المسن، ودراسة اتجاهات المسنين نحو أسرهم الراعية لهم، والكشف عن دور الأسرة في رعاية المسنين وتوفير احتياجاتهم. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: وجود اتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو رعاية المسنين، واتجاهات إيجابية لدى نسبة كبيرة من المسنين نحو أسرهم، وأن نسبة كبيرة من المسنين في دولة الإمارات يقوم بالإشراف على رعايتهم الخدم من العمالة الوافدة.

دراسة (AL-Hashmi, 1998: 198-218) بعنوان "الاعتمادية لدى كبار السن في المجتمع العُماني - الاعتمادية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لدى كبار السن في مجتمع متغير: وهي دراسة نظرية وميدانية باللغة الإنجليزية، أجريت في عام 1996م. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: أن القيم الإسلامية والعادات الأصيلة في المجتمع العُماني توجب الاهتمام بالمسنين وضرورة توفير احتياجاتهم، وأن معظم احتياجات المسنين وصور الرعاية المقدمة لهم في المجتمع العُماني توفر لهم عن طريق الدعم العائلي والمجتمعي غير الرسمي، ويؤكد المسنون - عينة الدراسة - أن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية قد تحسّنت بشكل كبير بعد قيام النهضة في عام 1970م، وتولي السلطان قابوس الحكم في البلاد، ونشر الخدمات التنموية في جميع أنحاء السلطنة.

وخلاصة القول، إن هذه الدراسة هي الأولى التي تطرقت لدراسة أوضاع المسنين ودرجة اعتمادهم على أسرهم أو اعتمادهم على الدعم الرسمي في المجتمع العُماني، والتي أكدت سيادة الرعاية الأسرية للمسنين في المجتمع العُماني، وتتميز الدراسة الحالية بدراسة رؤية المواطنين العُمانيين من غير المسنين لظاهرة التقدم في العمر وتوجهاتهم نحو الطرق المثلى لرعايتهم.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرضنا للدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة الراهنة، نلاحظ أن هذه الدراسات اتفقت جميعها على تأكيد أهمية دراسة اتجاهات أفراد

المجتمع ومواقفهم نحو كبار السن، وأن هذه الاتجاهات والمواقف والقيم الثقافية السائدة تؤثر على المشكلات التي يعانيها المسن، كما ركزت الدراسات العربية على أهمية الدور الأسري في رعاية المسنين، إلا أن العديد من هذه الدراسات قام بها باحثون في علم النفس، كما أنها اختلفت في استخدامها لأدوات جمع البيانات ومنهجية التحليل المعتمدة.

- رعاية المسنين في المجتمع العُماني:

تنطلق سياسة رعاية المسنين في المجتمع العُماني من مجموعة من المبادئ والأسس منها: (حمود الشبيبي، 2004: 2) التأكيد على رعاية المسنين داخل أسرهم وفي إطار محيطهم الاجتماعي، والسعي نحو توفير البدائل لرعايتهم من خلال الأسر البديلة في البيئة الاجتماعية ذاتها، والمحافظة على القيم والتقاليد العربية الأصيلة والمستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الذي أوصى باحترام المسن وتوقيره، والاهتمام بقيم التكافل الاجتماعي.

ولقد جاءت بعض الضمانات القانونية الخاصة بحقوق المسنين في النظام الأساسي للدولة منها: "تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، ...." (النظام الأساسي للدولة، 1996: 6).

وتعتبر معاشات الضمان الاجتماعي من أهم صور الرعاية الاقتصادية المقدمة للمسنين في المجتمع العُماني، وهي رواتب شهرية تصرف وفقاً للاستحقاق القانوني الذي كفله قانون الضمان الاجتماعي مشتملة منحة العيدين (الفطر والأضحى)، ويوضح جدول (1) تطور حالات الضمان الاجتماعي لفئة الشيخوخة. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2002).

جدول 1
تطور حالات الضمان الاجتماعي لفئة الشيخوخة

السنة	1998	1999	2000	2001	2002
العدد	18822	18040	18407	18076	19274

وتكشف بيانات الجدول أن: ما يزيد على (19) ألفاً من حالات الضمان الاجتماعي استفاد منها المسنون في عام 2002م، ومن هذه الخدمات أيضاً صرف

مساعدات نقدية أو عينية مؤقتة إلى الأسر والأفراد المحتاجين الذين لا يصرف لهم معاش ضماني، وكذلك تقديم مساعدات في الحالات الخاصة أو الطارئة، وتتمثل في تحمل تكاليف توصيل الكهرباء والمياه أو في الحالات المرضية مثل الفشل الكلوي.

ولقد أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية في عام 1979م، داراً لرعاية المسنين تحسباً لاحتمال وجود حالات قد تحتاج إلى رعاية إيوائية خاصة، إلا أن عدد الحالات التي استقبلتها الدار كانت قليلة لم تتجاوز عشر حالات، الأمر الذي يكشف قوة الترابط الأسري في المجتمع العُماني، وعدم تقبله لرعاية المسنين في مؤسسات إيوائية؛ وعليه، أعيد النظر في الاستفادة من تلك الدار في مجالات أخرى.

وفي عام 2004 دشنت وزارة التنمية الاجتماعية المشروع التجريبي لخدمات الرعاية المنزلية للمسنين، وشديدي الإعاقة بولاية نزوى بالمنطقة الداخلية، والمشروع يتمثل في مراحل هي (المسح– التدخل– التقويم)، ونفذت المرحلة الأولى منه، التي شملت عينة عشوائية قوامها (100) حالة من أنماط الحياة الثلاث (البادية– الريف– الحضر)، وتم تعرف احتياجات تلك الحالات بعد تشخيصها من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، وستحلل البيانات وتستخرج المؤشرات تمهيداً لاتخاذ إجراءات التدخل بحسب احتياجات الحالات.

ومن بين صور الرعاية التي تقوم بها الدولة، الرعاية المنزلية للمسنين، وهي وحدات متنقلة تضم مختصين في المجالات الطبية والنفسية والاجتماعية يقومون بتنظيم زيارات للمسنين، وشديدي الإعاقة من المحتاجين لرعاية أسرهم، ويقدمون الإرشاد الأسري لبقية أفراد الأسرة حول كيفية التعامل مع المسنين والعناية بهم مع توفير المستلزمات اللازمة لتحسين نوعية حياتهم، وتزود الوحدة المتنقلة بسيارات أعدت لهذا الغرض وفقاً للمواصفات القياسية (الطبية والإسعافية)، ويتكون الطاقم من كادر طبي، ومختصين نفسيين، واجتماعيين من العاملين في المؤسسات الموجودة بالمنطقة؛ حيث يستعان بهم في إطار اشتراك القطاعات الخدمية الأخرى في تقديم الأدوار المساندة.

وفي السياق نفسه تبذل الدولة جهوداً في مجال خدمات الدعم الحياتي والتسهيلات، منها: توفير الأجهزة التعويضية والمعينات الطبية مثل (الكراسي المتحركة، كراسي دورات المياه، العكازات، الأسرة الطبية، أجهزة التنفس، النظارات

الطبية، سماعات الأذن، أطقم الأسنان، المراتب الطبية...)، وفي هذا المجال قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإبرام ثلاث اتفاقيات لتوريد الأجهزة التعويضية اللازمة.

وفي المجال نفسه تقدم مجموعة من الخدمات للمسنين منها: الإعفاء من رسوم الأراضي، ورسوم استخراج البطاقة الشخصية وجواز السفر وتجديدهما، ورسوم البطاقة الصحية، ورسوم تسجيل المركبات وتجديدها، ورسوم استقدام عمالة المنازل، بالإضافة إلى تخفيضات خاصة لأسعار شراء الأجهزة المنزلية والسيارات، وتذاكر السفر والتنقل بالحافلات وذلك من خلال التنسيق مع جهات الاختصاص في كل مجال من المجالات السابقة للمسنين المشمولين بالضمان الاجتماعي.

وفي الإطار نفسه تقوم الدولة بدعم المواطنين مالياً لأجل بناء المجالس العامة التي تعرف باسم (السبل)، وتعتبر هذه المجالس بمنزلة نواد اجتماعية تقام فيها المناسبات الاجتماعية كالأفراح والأتراح: مثل الأعراس، والأعياد، والمناسبات الدينية الأخرى، والأمسيات الشعرية، والعزاء. ويرتاد كبار السن هذه المجالس حيث ينقلون خبراتهم في مجالات الحياة المختلفة كالشعر والأدب والقصص وغيرها إلى الأبناء والأحفاد، ويقومون أيضاً بتدريس القرآن الكريم وتحفيظه، ويمارسون بعض الأعمال الحرفية؛ الأمر الذي يساعد على الحفاظ على الموروثات الحرفية العُمانية، ويستفيدون من البرامج التوعوية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية المختلفة، كما يكون لها دور إيجابي في استغلال أوقات الفراغ لدى المسنين.

ومن صور رعاية المسنين في المجتمع العُماني الاهتمام ببرامج التوعية والإعلام، التي من خلالها يبرز دور المسنين في المجتمع والخدمات المقدمة لهم، وذلك عن طريق برامج إذاعية وتلفزيونية، وتقارير صحفية. كما اهتمت وزارة التنمية الاجتماعية بالدراسات والبحوث في المجال نفسه، منها: تقرير حول واقع خدمات رعاية المسنين بالسلطنة، الذي نفذ في عام 1998م، والقيام بدراسة تحليلية لأوضاع العجز، وكبار السن، المقيمين بمستشفيات السلطنة في عام 2000م، (حمود الشبيبي، 2004: 8).

وتقدم وزارة الصحة مجموعة من صور الرعاية الصحية للمسنين، أهمها: توفير الرعاية الصحية للمسنين ضمن البرنامج الشامل للرعاية الصحية الأولية، وتقديم الخدمات العلاجية بالمستشفيات للحالات المحولة للعيادات الخارجية أو للأقسام الداخلية لمتابعة حالتهم المرضية، وتوفير بعض أدوات التأهيل مثل الكراسي المتحركة،

والنظارات والسماعات الطبية، وبعض الأطراف الصناعية لتغيير نمط الحياة لديهم، والتوعية لأجل العادات الغذائية المناسبة لهم (محمود المدني، 2004: 9).

- خصائص عينة الدراسة:

جدول (2)
خصائص عينة الدراسة

	البيــان	العـدد	النسبـة
النـوع	1- ذكر	118	%47,2
	2- أنثى	132	%52,8
	المجموع	**250**	**%100**
فئات السن	1- (18-27)	122	%48,8
	2- (28-37)	98	%39,2
	3- (38-47)	30	%12
	المجموع	**250**	**%100**
مكان الإقامة الدائمة	1- ريف	45	%18
	2- حضر	205	%82
	المجموع	50	%100
الحالة الاجتماعية	1- أعزب	97	%38,8
	2- متزوج	153	%61,2
	المجموع	**250**	**%100**
المستوى التعليمي	1- ثانوية فاقل	78	%31,2
	2- دبلوم	60	%24
	3- شهادة جامعية فأعلى	112	%44,8
	المجموع	**250**	**%100**
جهة العمل	1 - القطاع الحكومي	177	%70,8
	2 - القطاع الخاص	30	%12
	3 - أعمال حرة	4	%1,6
	4 - طالب	39	%15,6
	المجموع	**250**	**%100**
الدخل الشهري	أقل من 400 ريال	56	%22,4
	من 400-500 ريال	46	%18,4
	أكثر من 500 ريال	148	%59,2
	المجموع	**250**	**%100**

تكشف بيانات جدول (2) أن نسبة الذكور من عينة الدراسة بلغت (47,2%)، بينما بلغت نسبة الإناث (52,8%)، وتوضح البيانات الميدانية أن أعمار عينة الدراسة جاءت على النحو الآتي: (48,8%) ممن ينتمون إلى المرحلة العمرية (18–27)، وهي مرحلة الشباب، ومن الفئات المهمة في المجتمع التي ينبغي معرفة توجهاتها نحو المسنين، وبلغت نسبة ممن ينتمون إلى الفئة العمرية (28–37) (39,2%) من المبحوثين، وهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الرشد المبكر، في حين نجد نسبة من راوحت أعمارهم بين (38–47) قد بلغت (12%). أما عن توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب مكان الإقامة الدائمة فبينت بيانات الجدول السابق أن ما نسبته (82%) من إجمالي عينة الدراسة يقيمون في الحضر، ويرجع هذا إلى أن مجتمع الدراسة هو محافظة مسقط وهي منطقة حضرية، في حين بلغت نسبة ما ينتمون إلى الريف (18%) وهؤلاء ممن يقيمون في مسقط بصفة مؤقتة، أما ما يتعلق بتوزيع مفردات العينة بحسب الحالة الاجتماعية، فتشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نسبة المتزوجين من إجمالي عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (61,2%)، في حين بلغت نسبة غير المتزوجين (38,8%). وبخصوص توزيع عينة الدراسة بحسب المستويات التعليمية فتوضح بيانات الجدول أن (68,8%) من أفراد العينة لديهم مؤهل جامعي فأعلى أو دبلوم، ونسبة (31,2%) ثانوية عامة فأقل. وتوضح هذه البيانات مدى العلاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع العُماني والوفرة الاقتصادية التي يسرت القيام بهذه الخدمة بكفاءة عالية. وفيما يتعلق بالقطاعات التي يعمل بها المبحوثون، تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ما نسبته (70,8%) من عينة الدراسة يعملون في القطاع الحكومي، ويرجع هذا إلى تفضيل المواطنين العُمانيين للعمل في القطاع الحكومي، حيث توجد نسبة كبيرة منهم تعمل بهذا القطاع مقارنة بنسبة العاملين في القطاع الخاص، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الرواتب والمكافآت، والإجازات ونظام التقاعد وظروف العمل المناسبة. وبلغت نسبة الذين يعملون في القطاع الخاص وفي الأعمال الحرة (13,6%) من المبحوثين، ومثلت نسبة الطلبة (15,6%)، كما أوضحت البيانات أن توزيع مفردات العينة بحسب الدخول الشهرية جاء على النحو الآتي: (59,2%) كانت دخولهم أكثر من 500 ريال، وبلغت نسبة من كانت دخولهم أقل من 400 ريال (22,4%)، في حين مثلت نسبة الذين راوحت دخولهم من (400 ريال إلى أقل من 500 ريال) نحو (18,4%) من إجمالي عينة الدراسة. وتعكس هذه البيانات التباين في المستوى

الاقتصادي لأفراد العينة؛ مما قد يؤدي إلى وجود تنوع في الآراء والمواقف نحو المسنين.

- نتائج الدراسة الميدانية:

توضح بيانات الدراسة الميدانية اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو المسنين بحسب ما اختبرته فقرات الاستبانة؛ ففي ما يتعلق باتجاهات المواطنين عينة الدراسة حول بعض القضايا الخاصة بدور الأسرة في رعاية المسنين، تشير النتائج إلى أن الغالبية المطلقة (97%) من المبحوثين يؤكدون أن رعاية المسنين هي أساساً من مهام الأسرة، ويعني هذا تأكيد أهمية دور الأسرة في رعاية المسنين، وأنها مصدر الإحساس بالأمن والاستقرار لديهم. (رشاد عبد اللطيف،2001: 180) وأن ما نسبته (79%) من إجمالي عينة الدراسة ترى أن إيداع المسنين في مؤسسات حكومية يُعد عقوقاً، وتقصيراً كبيراً في حقوقهم، وترى أيضاً الغالبية العظمى (83%) منهم أن إيداع المسنّ في مؤسسات اجتماعية يسيء إلى سمعة الأسرة بسبب تخليها عن رعايته، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من فاخوري، ومنصور والزراد و (Shatti) و (AL-Hashmi)، التي عرضت في الجزء الخاص بالدراسات السابقة.

وتعكس هذه النتائج التمسك بتعاليم الدين الإسلامي التي تؤكد عنصر الرعاية العائلية الأسرية للمسنين، وهذا ما يظهر في كثير من النصوص القرآنية، منها: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ (سورة النساء: الآية 36)، وتعتبر هذه الآية حق الوالدين بعد حق الله تعالى مباشرة عندما يذكر الإحسان بالوالدين عقب الأمر بالتوحيد، ويقول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ (سورة الإسرا: الآية 23)، وهنا أمر مؤكد بضرورة الإحسان إلى الوالدين في صورة قضاء من الله، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ﴾ (سورة لقمان: الآية 14)، ويقول الله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ﴾ (سورة الأنعام: الآية 151). وفي السنّة المطهرة نجد كثيراً من النصوص التي تحض على بر الوالدين أو تحذر من عقوقهما؛ منها ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: (سألت

رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها، قال: ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين. قال: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله). (صحيح مسلم، ج8: 5).

ولمعرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين حول بعض القضايا الخاصة بدور الأسرة في رعاية المسنين، وبين متغيرات الدراسة الرئيسة؛ أظهرت البيانات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القضايا المرتبطة بدور الأسرة في رعاية المسنين وفئات السن عند مستوى ⩾ 0,05 وفق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) حيث بلغت قيمة المعنوية (Sig. 2-tailed) (0,014)، كما تظهر بيانات جدول 4، وكذلك الدخل الشهري؛ حيث بلغت قيمة المعنوية (042,)، كما تظهر بيانات جدول (9).

وفي السياق نفسه لم تظهر التحليلات الإحصائية للدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القضايا المرتبطة بدور الأسرة في رعاية المسنين والمتغيرات الآتية: النوع، ومكان الإقامة، والحالة الاجتماعية، وجهة العمل، والمستوى التعليمي.

أما عن دور الدولة في رعاية المسنين فتؤكد الأدبيات المتوفرة حول الاتجاهات المعاصرة في رعاية المسنين أن غالبية الدول المتقدمة أقامت مؤسسات ومراكز متطورة لرعاية المسنين، تشتمل على مختلف الخدمات التي يحتاج إليها المسن مثل الرعاية الصحية، والوجبات الغذائية، والاستجمام والنشاطات الرياضية، وتوفير وسائل النقل من المراكز الرعائية وإليها، وخدمات المتطوعين (راشد أبا الخيل، 1991: 66–73).

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية أن معظم أفراد عينة الدراسة (60%) لا يؤيدون قيام الدولة برعاية المسنين، في حين أيد (24%) من عينة الدراسة هذا الدور، وهؤلاء يؤيدون الدعم الحكومي للرعاية الأسرية للمسنين. وتكشف هذه النتيجة عن أن الاتجاهات السائدة في المجتمع العُماني لا تؤيد الرعاية الرسمية للمسنين، على الرغم من عمليات التنمية والتحديث والتحضر التي شهدها المجتمع العُماني بعد قيام النهضة في عام 1970م، وأن التوجه الثقافي العام لدى الأجيال في المجتمع العُماني نحو رعاية المسنين يؤكد أهمية الدور الأسري في هذا المجال، ويتفق هذا مع نتائج دراسات كل من الزراد ومنصور وAL-Hashmi. أما عن رؤية المبحوثين حول أهمية أن تشترك كل من الأسرة والدولة في رعاية المسنين،

فأوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى (89%) من عينة الدراسة تؤيد اشتراك كل من الدولة والأسرة في رعاية المسنين، وتفضل الغالبية العظمى (86%) منهم أن تقدم الدولة خدماتها للمسنين في منازلهم دون إيداعهم في مؤسسات اجتماعية، مثل توفير خدمات الضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات. ورأى (36%) من المبحوثين أهمية إلحاق المسنين من أفراد الأسرة بمؤسسات اجتماعية تقدم خدمات نهارية لهم، ليعودوا في نهاية اليوم إلى أسرهم، في حين رفض (47%) منهم إلحاق المسنين بمؤسسات للرعاية النهارية.

ولمعرفة تأثير متغيرات الدراسة الأساسية في اتجاهات المواطنين عينة الدراسة نحو دور الدولة في رعاية المسنين، أوضحت البيانات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات عينة الدراسة نحو دور الدولة في رعاية المسنين ومكان الإقامة الأصلي عند مستوى $\leq$ 0,05 وفق اختبار (T)؛ حيث بلغت قيمة المعنوية (0,037) كما تظهر بيانات جدول (5). وكذلك بين الاتجاهات نحو دور الدولة في رعاية المسنين والحالة الاجتماعية باستخدام الاختبار نفسه، حيث بلغت قيمة المعنوية (0,009) – كما تظهر بيانات جدول (6)، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات نحو دور الدولة ومتغيرات النوع، والسن، والمستوى التعليمي، وجهة العمل، والمستوى الاقتصادي. وتكشف هذه النتيجة أن رؤية المبحوثين عينة الدراسة نحو دور الدولة في رعاية المسنين لا تتأثر بالاختلاف في الجنس، والفئات العمرية، والمستويات الاقتصادية، وجهة العمل، وإنما هذه الاتجاهات نابعة من الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع العُماني التي تؤكد أهمية الدور الأسري في رعاية المسنين، وضرورة دعم الدولة لصور الرعاية المقدمة للمسنين.

وبخصوص اتجاهات المبحوثين نحو القضايا المرتبطة بتقاعد المسنين، كشفت البيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثين (82%) ترى ضرورة استمرار دور كبار السن في المجتمع. وفي السياق نفسه تؤكد الغالبية المطلقة منهم (94%) أنه من المفيد إلحاق كبار السن بأعمال تتفق وقدرتهم البدنية والعقلية حفاظاً على استمرار علاقتهم بالمجتمع. ولا يؤيد (70%) من العينة العبارة التي ترى ضرورة إحالة كبار السن على التقاعد حتى ولو سمحت حالتهم الصحية بالاستمرار في العمل.

وفي الإطار نفسه وافق (43%) من المبحوثين على أهمية إحالة كبار السن على التقاعد كي يفسحوا الطريق أمام الشباب، وهؤلاء يرون ضرورة إلحاق كبار السن بأعمال تتفق وقدرتهم البدنية والعقلية – كما ذكرنا سابقاً – خاصة في ظل

تزايد معدلات الشباب العُماني الباحثين عن فرص عمل. في حين لم يوافق (36%) من عينة الدراسة على هذه العبارة.

ولمعرفة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين عينة الدراسة نحو القضايا المرتبطة بتقاعد المسنين ومتغيرات الدراسة الرئيسة، كشفت البيانات الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائيـة بين القضايا المرتبطة بتقاعد المسنين والفئات العمرية عند مستوى $\leq$ 0,05 وفق معامل تحليل التباين الأحادي (ANOVA)؛ حيث بلغت قيمة المعنوية (0,014)، كما تظهر بيانات جدول (4)، وكذلك بين الاتجاهات المرتبطة بتقاعد المسنين ومكان الإقامة، وفق اختبار (T) وعند مستوى $\leq$ 0,05 حيث بلغت قيمة المعنوية (,032)، كما تظهر بيانات جدول (5). وفي السياق نفسه أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقاعد المسنين ومتغيرات النوع، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وجهة العمل، ومتوسط الدخل الشهري، وتؤكد هذه النتيجة وجود توجه عام لدى أفراد عينة الدراسة نحو الموضوعات المرتبطة بتقاعد المسنين.

أما عن مفاهيم عينة الدراسة تجاه المسنين وتصوراتهم فتشير البيانات إلى أن الغالبية المطلقة (90%) من عينة الدراسة، تؤكد أنه كلما تقدم الإنسان في السن أصبح لديه رصيد من الخبرة ينبغي الاستفادة منه، ورفض أكثر من نصف عينة الدراسة (56%) عبارة أن الشيخوخة هي مرحلة الاعتماد على الآخرين، في حين وافق على هذه العبارة (28%) من المبحوثين. وفي السياق نفسه لم توافق الغالبية العظمى (86%) من العينة على أن كبار السن يمثلون عبئاً على الأسرة والمجتمع، وتوضح النتائج أن الغالبية المطلقة (97%) من المبحوثين لا تؤيد عبارة: إن الشيخوخة هي مرحلة نهائية من الحياة لا تستحق الاهتمام بها. غير أن الدراسة الميدانية كشفت عن حالة انقسام بين مؤيد ومعارض حول أن الشيخوخة هي مرحلة تدهور في القدرات الصحية والعقلية؛ حيث رفض (44%) من المبحوثين هذه المقولة، في حين وافق عليها (41%) من عينة الدراسة، وتمثل مثل هذه الاتجاهات صوراً نمطية تحملها الأجيال المتعاقبة، ويتم تناقلها ثقافياً، وهو ما يعززه الأدب الشعبي؛ فهناك من الأمثال الشعبية العمانية والعربية ما يؤكد مكانة كبار السن وأهميتهم في المجتمع، مثل "أكبر منك بيوم أفهم منك بسنة" (خليفة الحميدي، 1986: 89) و«شاور من أكبر ولو بليلة» (نور المالكي، 2004: 69) وفي المقابل يوجد في الأمثال نفسها، ما يشير إلى تدهور القدرات الصحية والعقلية للمسنين، "شيبه وعاثر"، "الشيب لاح، والسن طاح، واللي راح راح". (خليفة الحميدي، 1986).

وكشفت بيانات الدراسة الميدانية أن (82%) من المبحوثين يرون أن كبار السن في الماضي يلقون احتراماً وتقديراً أكثر من الوقت الحالي. وتوضح هذه النتيجة درجة تخوف عينة الدراسة من التطورات المختلفة التي يشهدها المجتمع العُماني خاصة فيما يرتبط بظهور الأسر النواة، وضعف الوازع الديني لدى بعض الشباب، والتحديات المختلفة كالعولمة وغيرها من العوامل التي قد تساعد على ظهور بعض الاتجاهات السلبية لدى بعض المواطنين العُمانيين نحو المسنين.

ولمعرفة تأثير المتغيرات الأساسية للدراسة في مفاهيم عينة الدراسة وتصوراتها تجاه المسنين، كشفت النتائج الإحصائية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفاهيم عينة الدراسة وتصوراتها تجاه المسنين والحالة الاجتماعية وفق اختبار (T). وعند مستوى $\geq$ 0,05 ، حيث بلغت قيمة المعنوية (0,25)، كما تظهر بيانات جدول (6)، وكذلك بين المفاهيم تجاه المسنين، وجهة العمل باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) وعند مستوى $\geq$ 0,05 ، حيث بلغت قيمة المعنوية (0,42) كما تظهر نتائج جدول (8)، في حين لم توجد فروق دالة بين المفاهيم تجاه المسنين والمتغيرات الآتية: النوع، السن، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، والدخل الشهري.

جدول (3)
نتائج استخدام اختبار (T) لمعرفة أثر النوع على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط الفروق	درجات الحرية	قيمة (T)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	0,2047	248	1,39	0,166	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	01351	248	0,814	,417	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	0,4106	248	2,583	0,010	لا توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	9,938	248	0,445	,656	لا توجد فروق

جدول (4)
نتائج استخدام اختبار (ANOVA) لمعرفة أثر السن
على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	5,719	11,438	2	4,317	*0,014	توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	,432	,864	2	,250	,779	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	7,422	14,844	2	4,748	**,009	توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	,358	,716	2	,115	0,892	لا توجد فروق

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

جدول (5)
نتائج استخدام اختبار (T) لمعرفة أثر مكان الإقامة
على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط الفروق	درجات الحرية	قيمة (T)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	7,1003	248	,369	0,712	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	0,4482	248	2,093	*,037	توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	0,4461	248	2,151	**,032	توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	,3935	248	1,362	,175	لا توجد فروق

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

جدول (6)
نتائج استخدام اختبار (T) لمعرفة أثر الحالة الاجتماعية على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط الفروق	درجات الحرية	قيمة (T)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	,2949	248	1,959	0,051	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	,4407	248	2,62	*,009	توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	,2162	248	1,32	,190	لا توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	0,5092	248	2,25	**,025	توجد فروق

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

جدول (7)
نتائج استخدام اختبار (ANOVA) لمعرفة أثر المستوى التعليمي على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	1,72	3,43	2	1,27	,284	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	4,22	8,44	2	2,49	,085	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	3,25	6,051	2	1,89	,153	لا توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	1,35	2,70	2	,434	,648	لا توجد فروق

جدول (8)
نتائج استخدام اختبار (ANOVA) لمعرفة أثر جهة العمل على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	1,43	5,71	3	1,051	,382	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	2,39	9,57	3	1,41	,233	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	1,28	5,11	3	,791	,532	لا توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	7,58	30,32	3	2,51	*,042	توجد فروق

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

جدول (9)
نتائج استخدام اختبار (ANOVA) لمعرفة أثر الدخل الشهري على الاتجاهات نحو المسنين

المتغير	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة (F)	المعنوية	القرار
الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين	4,29	8,58	2	3,21	*,042	توجد فروق
الاتجاهات نحو دور الدولة	,48	,961	2	,279	,757	لا توجد فروق
الاتجاهات نحو تقاعد المسنين	4,038	8,076	2	2,54	,081	لا توجد فروق
المفاهيم تجاه المسنين	,027	,053	2	,009	,991	لا توجد فروق

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = 0,05

النتائج والتوصيات:

اهتمت هذه الدراسة باستطلاع اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو المسنين، وسعت للكشف عن رؤية المواطنين العُمانيين لدور الأسرة والدولة في رعايتهم، وإلقاء الضوء على الاتجاهات الإيجابية والسلبية نحو بعض القضايا المرتبطة بهم في المجتمع العُماني.

وبينت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك إجابة عن التساؤلات التي أثارها البحث؛ ففيما يتعلق برؤية المواطنين العُمانيين لأهمية الدور الأسري والحكومي في رعاية المسنين أكدت الغالبية العظمى من المبحوثين أهمية الرعاية الأسرية للمسنين، واعتبر أفراد العينة أن إيداع المسنين في مؤسسات رعائية يُعد عقوقاً وتقصيراً كبيراً في حقوقهم. وفي السياق نفسه تفضل الغالبية العظمى من المبحوثين أن تقدم الدولة خدماتها للمسنين في منازلهم دون إيداعهم في مؤسسات حكومية رعائية. وتعكس هذه النتائج قوة العلاقات الأسرية ومتانتها، وهي علاقات نابعة من القيم الإسلامية التي تحث على احترام كبار السن، والاهتمام برعايتهم.

وتؤكد استجابات عينة الدراسة، وجود اتجاهات إيجابية واضحة تكشف عن رؤية الغالبية العظمى لضرورة استمرار دور كبار السن في المجتمع، وأنهم – أي المسنين – مصدر خبرة ينبغي الاستفادة منه، وأنهم لا يمثلون عبئاً على الأسرة والمجتمع، وأن مرحلة الشيخوخة مرحلة مهمة في الحياة يجب الاهتمام والاعتناء بها، وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من منصور، والزراد، و "Shatti"، وفي الوقت نفسه تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "Hickey & Kalish".

وكشفت التحليلات الإحصائية للدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيري السن، والدخل الشهري وبين الاتجاهات نحو دور الأسرة في رعاية المسنين. وكذلك بين متغيري السن ومكان الإقامة وبين الاتجاهات نحو تقاعد المسنين. وأيضاً بين متغيري مكان الإقامة، والحالة الاجتماعية وبين الاتجاهات نحو دور الدولة في رعاية المسنين. وأخيراً بين متغيري الحالة الاجتماعية، وجهة العمل وبين مفاهيم عينة الدراسة وتصوراتها تجاه المسنين. وفي السياق نفسه أوضحت النتائج عدم وجود أي تأثير لمتغيري النوع والتعليم في الاتجاهات نحو المسنين في هذه الدراسة، وتختلف هذه النتيجة عما توصلت إليه دراسة (ذياب البداينة،2001)، و دراسة(McConatha et al., 2004).

وفي الإطار نفسه توصي الدراسة بضرورة زيادة الدعم الحكومي والأهلي لدور الأسرة في رعاية المسنين، وتوفير الاحتياجات اللازمة والتسهيلات الممكنة، مما يخفف الأعباء عن الأسرة، ويحسن من اتجاهها نحو المسن، كما تؤكد الدراسة أهمية زيادة التوعية الصحية والنفسية والاجتماعية لأسر المسنين، وأفراد المجتمع حول المسنين واحتياجاتهم ومشكلاتهم، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الندوات والمقابلات والمحاضرات والبرامج الإعلامية وغيرها. وضرورة الاهتمام بالإرشاد والتوجيه الديني لأفراد المجتمع وأسر المسنين وللمسنين أنفسهم؛ حيث يعتبر العامل الديني من العوامل المهمة في توافق المسن ودور الأسرة وأفراد المجتمع نحو رعايته.

وتقترح الدراسة تضمين المناهج الدراسية الموضوعات المرتبطة بالمسنين، وكيفية رعايتهم، وحل مشكلاتهم، بالإضافة إلى أهمية الرعاية الصحية والنفسية والعقلية، وذلك من أجل إقناع المسن بتقبل الوضع الجديد له، وتقبل التغيرات التي تطرأ عليه؛ مما يترتب عليه القدرة على التكيف وتحقيق الصحة النفسية. وتوصي الدراسة أيضاً باستغلال نظام "السبلة"* لأجل قضاء المسن وقت فراغه فيها بشكل مفيد، وتزويد هذه السبل بالوسائل والإمكانات المناسبة للمسنين وقدراتهم واهتماماتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة تفاعل المسن مع أفراد مجتمعه المحلي ومن ثم دمجه اجتماعياً، وكذلك تخفيف العبء عن أفراد أسرته.

كذلك توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المسنين، وطرق رعايتهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم، وأيضاً تطوير وسائل الإحصاء والبيانات المتعلقة بكبار السن في المجتمع العُماني، حيث إن الإحصاءات الدقيقة تعطي صورة موضوعية عن المسنين من حيث الحجم والاحتياجات والمشكلات وأساليب الرعاية، وتوجهات أفراد المجتمع نحوهم، وتساعد على استشراف مستقبل هذه الفئة في المجتمع العُماني.

وإن كانت هذه الدراسة قد أجابت عن التساؤلات التي بدأت بها، فإنها تثير المزيد من الأسئلة، التي تعدُّ موضوعات لبحوث مستقبلية، ومن هذه الأسئلة: ما اتجاهات الأفراد المسنين نحو أسرهم الراعية لهم؟ وما الأدوار التي تقوم بها الأسر العُمانية في مجال رعاية المسنين؟ وما صورة المسنين في الأدب الشعبي العُماني؟

---

* تم التطرق إلى مفهوم السبلة في الجزء الخاص برعاية المسنين في المجتمع العُماني.

أتسهم هذه الصورة في تشكيل اتجاهات إيجابية أم سلبية أم الاثنين معاً، في نفوس المواطنين العُمانيين؟

هذه النقاط وغيرها في حاجة إلى المزيد من اهتمام الباحثين مستقبلاً.

وأخيراً، فإن الدراسات في مثل هذه القضايا تحتاج إلى سلسلة من البحوث لتتبع التغيرات المستمرة في هذا الصدد، كما أن الموضوع يتطلب أخذ عينة كبيرة تمثل شرائح المجتمع العُماني كله (القطاع الحضري والريفي و البدوي).

المراجع:

القرآن الكريم.

الحديث الشريف.

إبراهيم رجب (2004). **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، دار عالم الكتب، الرياض.

ابن منظور (بدون تاريخ)، **لسان العرب**، ج13، دار صادر، بيروت.

الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (2002). مدريد، من موقع
http://www.un.org/arabic/conferences/ageing/presskit/brochure.htm

حمود الشبيبي (2004م). الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في مجال المسنين، ندوة رعاية المسنين: الواقع والتحديات، مسقط.

خليفة الحميدي (1986). **أقوال عُمان لكل زمان**، ج1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.

ذياب البداينة (2001). تطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (29)، العدد (3): 79 –116.

راشد محمد أبا الخيل (1991م). **الشيخوخة ومراكز العناية بالمسنين في العالم**، نموذج مركز اجتماعي صحي للمسنين في المملكة العربية السعودية، شركة مطابع نجد التجارية، الرياض.

رشاد عبداللطيف (2001م). **في بيتنا مسن: مدخل اجتماعي متكامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

سعود الجوير (2002). تقويم فعالية خدمات رعاية المسنين بدولة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت، العدد (112): 296.

سمير نعيم (1988م). **المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، ط5، القاهرة: دار سعيد رأفت للنشر والتوزيع.

سيد إبراهيم (1977م). رعاية **المسنين**. الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

طلعت منصور (1987). دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي باستخدام الأمثال الشعبية الكويتية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد (15)، العدد (1): 69 –99.

عبدالرحيم مرسي علي (1990م). اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل الحر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنيا.

عبدالعزيز حسين (2003). اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد (31)، العدد (3): 665.

عبدالله أبو إياد العلوي (2003م). من أجل مقاربة تنموية لرعاية المسنين واستمرارية فعاليتهم، **مجلة علوم التربية**، المجلد(3)، العدد (26): 75 –89.

عبدالله السدحان (1997م). رعاية المسنين في الإسلام، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، العدد (33): 201–202.

عبدالمنعم محمود (1989). الاتجاه نحو عمل المرأة خارج المنزل، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد (17)، العدد (3): 189–163.

عبدالوهاب الظفيري (2000). **السياسة الاجتماعية في دولة الكويت**. جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر.

علي أحمد (1999م). التخطيط الاجتماعي لرصد احتياجات كبار السن، **سلسلة دراسات اجتماعية وعمالية**، المنامة، العدد (38).

فيصل الزّراد (2003م). الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات: دراسة نفسية اجتماعية، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد (80)، أبو ظبي: 53 –106.

كمال الدين آغا (1982م). الكبر ورعاية المسن: المفاهيم والمشكلات الخليجية، الندوة العلمية لرعاية المسنين في الدول العربية الخليجية، المنامة.

محمد فهمي (1984م). **رعاية المسنين اجتماعياً**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

محمد فهمي ونورهان فهمي (1999م). **الرعاية الاجتماعية للمسنين**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

محمود المدني(2004). رعاية المسنين من منظور صحي. ندوة رعاية المسنين الواقع والتحديات، مسقط.

مريم الكندري (2004م). دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم المهني والوظيفي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد (32)، العدد (4): 907–908.

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل في دول الخليج العربية (1992م). الضمانات القانونية لرعاية المسنين، **سلسلة دراسات اجتماعية وعمالية**، المنامة، العدد (18).

مها فاخوري (1996م). وضعية المسنين في البيئة العائلية العربية (نموذج لبنان)، **مجلة الحداثة**، مجلد (3)، العدد (19–20): 25 – 53.

النظام الأساسي لسلطنة عُمان (1996م). المرسوم السلطاني رقم (101)، وزارة الشؤون القانونية، **الجريدة الرسمية**، العدد (587)، السنة (25): 1 – 34.

نور المالكي (2004). دراسة استطلاعية لقيم وأوضاع المجتمع القطري من خلال أدبه الشعبي، **مجلة عجمان للدراسات والبحوث**، المجلد (3)، العدد (1): 57 – 89.

وزارة الاقتصاد الوطني (2004م). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2003م، مسقط.

وزارة التنمية الاجتماعية (2002). الكتاب الإحصائي السنوي، مسقط.

Al- Hashmi, S. (1998). The Dependence of Elderly People in Omani Society, University of Exeter, Ph. D Thesis. 198 -218.

Al- Shatti, A. (1999). Contemporary Attitudes of Kuwaiti Citizens of Both Sexes Towards Senescence in Kuwait: An Empirical Study, *Arab Journal for the Humanities*, Vol. 17, No. 66 :272-299.

Dohald. O. Cowgill and Lowelld. Holmes, (1972) *Aging and modernization*. Meredith Corporation, New York.

Hickey, T. and Kalish, R (1968). Young peoples perceptions of adults, *Journal of Gerontology*, No. 23: 218-219.

McConatha, J.,.Hayta,V.Danner,L., McConatha,D., (2004).Turkish and U.S. attitudes toward aging. *Education Gerontology*, 30: 169-174.

Michael. J. (2005). Young adults attitudes toward older adults. Ph. D Thesis. University Of Florida.182.

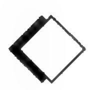
Sahud A. R., Bruvold, W.H., and Merino, A. e. (1990). An Initial Cross-Cultural Assessment of Attitudes toward the elderly. *Journal of Cross - Cultural Gerontology*, No. 5: 333-339.

Sarah, B. L., Fischer,M., Laditka,J., Segal,D., (2004). Attitudes about aging and gender among yong, middle age, Older College- Based Student. In *Education Gerontology*, 30: 403-420.

Tout, k. (1989). *Ageing in developing countries*. Oxford University Press, Help age International.

قدم في: فبراير 2006

أجيز في: مارس 2007



Attitudes of Omanis towards the Elderly: Sociological Field Study

Rashid Bin Hamed Al Busadi *

This study aims at understanding the attitudes of Omanis towards some issues related to the elderly, the way they envisage the role of the family in taking care of them, and the facilities that the government provides for them. Muscat Governorate has been specified as the geographical framework of the study. The sample of the study includes 250 Omani citizens (randomly chosen quota). As for the data collection, the researcher has resorted to questionnaire.

Some of the findings of the study are as follows:

- There are clear positive attitudes of Omanis towards the elderly.

- The role of the family in taking care of the elderly is pivotal.

- The importance of the different government types of assistance to the elderly.

- The importance of establishing long-term relations with the elderly in the family or at work.

- The absence of any effect of these variables: Gender and Difference of educational levels regarding differences in attitudes towards the elderly.

Key words: The elderly, Attitudes, Omani citizens, Ageism, Social welfare

* Dept of Sociology, Faculty of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman.

مضاهاة الوجوه واكتشاف التغيير

أحمد محمد مجرية*
مايك بيرتن**

ملخص: على الرغم من قدرتنا الممتازة على تعرف الوجوه المألوفة، حتى ولو شوهدت بوساطة صور رديئة الجودة، فإن لدينا قدرة منخفضة جداً على مضاهاة الوجوه غير المألوفة، حتى ولو عرضت بوساطة صور عالية الجودة. ففي هذا البحث، حاولنا التنبؤ بأداء المفحوصين لمهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة باستخدام مهمة اكتشاف التغيير في الوجه. وكان اكتشاف التغيير في العين، سواء كان ملمحياً أم نسبياً، أفضل منبئ لمضاهاة الوجوه؛ شريطة أن تعرض الوجوه المستهدفة في وضع أمامي، وليس في وضع جانبي. وعلى نحو أكثر أهمية، كانت هناك ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب؛ مما يشير إلى أن هذين النوعين من المعالجة يعتمد على عمليات متماثلة. ومن ثم، انتهينا إلى أنه لا يمكن معالجة المعلومات النسبية دون تشفير المعلومات الملمحية في المقام الأول.

المصطلحات الأساسية: الإدراك البصري، تعرف الوجوه، مضاهاة الوجوه غير المألوفة، اكتشاف التغيير في الوجه، معالجة الملامح، ومعالجة النسب.

مقدمة:

يستحوذ تعرف الوجوه Face Recognition على اهتمام عالمي هائل بين الباحثين في كل من علم النفس المعرفي، والفيزيولوجيا العصبية، وعلوم الهندسة والحاسبات والمعلومات. وقد يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب؛ منها:

---

* قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر.
** قسم علم النفس، جامعة جلاسجو، المملكة المتحدة.

(1) – أن للوجوه أهمية بيولوجية؛ (2) – أن الوجوه أكثر المثيرات التي يتعرض لها الفرد في العالم البصري؛ (3) – أن الوجوه تزود بمعلومات بصرية متنوعة، يمكن على أساسها أن نتعرف، مثلاً، جنس الأشخاص، وأعمارهم، وهوياتهم، وانفعالاتهم، كما يمكن أن تساعد على فهم الكلام؛ (4) – أن الوجوه تمتاز بخاصية التمييز داخل الفئة Within-Category Discrimination؛ (بمعنى، أن كل الوجوه تنتمي إلى فئة بصرية واحدة، ولكن كل وجه يختلف عن الآخر)، بعكس المثيرات البصرية الأخرى (فلا يمكن التمييز، مثلاً، بين السيارات التي تنتمي لـ "موديل" واحد وبلون واحد؛ (5) – أن لتعرف الوجوه – غير المألوفة على وجه التحديد – أهمية تطبيقية مهمة في مجال تعرف الجاني؛ فقد أشارت بعض الإحصاءات الأمريكية والبريطانية إلى أن أكثر من 70% من حالات السجن الخاطئ، التي أثبتت تحليلات الحامض النووي DNA براءتهم، ترجع أساساً إلى أخطاء شهود العيان في تعرف الجاني (Huff et al., 1986; Kassin, 2005; Wells et al., 1998). ولذلك، فإذا كان لدينا فهم واضح لكيفية معالجة الوجوه غير المألوفة، أمكننا، إذن، تقويم مقدار الاعتماد Reliability على أحكام شهود العيان. ومن ثم، يمكن تجنب مثل هذه الحالات من السجن الخاطئ، أو تحسين قدرة الشاهد على تعرف الجاني انظر مثلاً (Macrae & Lewis 2002)، أو تطوير برامج إلكترونية أكثر نجاحاً لتعرف المجرم، وذلك بمضاهاة الصور الملتقطة بوساطة "كاميرات" المراقبة الأمنية مع صور المشتبه فيهم (انظر مثلاً Burton et al., 2001).

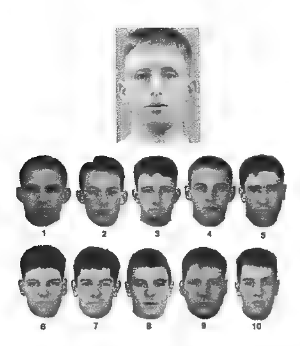
وعلى المستوى الإقليمي، تفتقر البيئة العربية السيكولوجية لمثل هذه البحوث انظر، مثلاً، مسح التراث السيكولوجي العربي الذي قام به أحمد وجيلين (Ahmed & Gielen, 1988). ويعد البحث الحالي أول البحوث السيكولوجية المعنية بتعرف الوجوه (لتحديد الهوية) في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المحاولات البحثية السابقة اهتمت بدراسة أهمية المعلومات المستقبلة من الوجوه في عملية التواصل الاجتماعي؛ فقد قام محمد خليل (1991: 33) بسؤال المفحوصين لتقدير "مشاعر وأحاسيس" مجموعة من الأشخاص غير المألوفين من خلال عيونهم فقط، ثم من خلال وجوههم بصورة كلية. وكان المقياس في ذلك هو التقويم الذاتي لاتساق أحكام المفحوصين أو عدم اتساقها في هذين الموقفين.

فضلاً على ذلك، هناك عدد من الباحثين في الهندسة الإلكترونية في مصر المهتمين بدراسة تعرف النمط Pattern Recognition يستخدمون الوجوه مثيرات. فعلى سبيل المثال، صمم سعد وآخرون (Saad et al., 2005) بعض المعادلات الرياضية Algorithm[1] التي تستطيع اكتشاف الوجوه من بين الأنماط أو الأشكال الأخرى بدقة تزيد على 95%.

فكما ذكر سابقاً، يزود الوجه الإنساني بأكثر المعلومات البصرية فعالية في تحديد هوية الشخص. فعلى سبيل المثال، أشارت البحوث إلى أن تعرف الوجه هو أفضل الوسائل لتحديد هوية الشخص، مقارنة بوسائل التعرف الأخرى، وهي شكل الجسم أو هيئته (Burton et al., 1999; Pryke et al., 2004)، أو طريقة المشي (Burton et al., 1999)، أو الصوت (Yarmey et al., 1994). ولذلك، ربما يكون السبب في تضمين صورة لوجه الشخص في بطاقات الهوية في بلاد كثيرة هو المحاولة لمنع التزوير أو انتحال الشخصية. وعلى نحو مماثل، تفكر بعض شركات بطاقات الائتمان في المملكة المتحدة في إنتاج بطاقات جديدة، تتضمن صورة لوجه الشخص الحامل لهذه البطاقات، إضافة إلى توقيعه؛ اعتقاداً بأن ذلك سوف يؤدي إلى منع إساءة استخدام هذه البطاقات، إذا ما وقعت في أيدي أشخاص آخرين من غير الأمناء. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض الأدلة الحديثة التي تشير إلى أن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يكون فعالاً في منع التزييف أو انتحال الشخصية؛ وذلك لأن مضاهاة الوجوه غير المألوفة ليست مهمة غير قابلة للخطأ (لمراجعة مستفيضة لهذه الأدلة انظر Megreya, 2005).

فقد عرضت بروس وزملاؤها (Bruce et al., 1999) على مجموعة من المفحوصين صورة لوجه غير مألوف (الوجه المستهدف)، التقطت بوساطة "كاميرا فيديو" عالية الجودة. أسفل هذا الوجه، كانت هناك مصفوفة من عشرة

(1) لمعادلات أخرى في التراث الغربي، انظر مثلاً (Wechsler et al., 1998). وفيما يتعلق بذلك، فقد أشارت بعض البحوث السيكولوجية إلى تمتع الوجوه بخاصية جذب الانتباه (Ro, et al., 2001; Vuilleumier, 2000). ومن ثم، فهناك أفضلية لاكتشاف الوجوه Face Detection، مقارنة بالمثيرات البصرية الأخرى (انظر مثلاً Hershler & Hochstein, 2005). ولكن، هناك بحوثاً أخرى لم تؤكد هذه الأفضلية مثل (VanRullent, 2006).



شكل (1أ) – الوجه المعروض اعلاه قد يكون واحداً من الأشخاص العشرة المعروضين اسفله. عليك أولاً أن تقرر إذا ما كان هذا الوجه موجوداً أو غير موجود، وإذا كان موجوداً، فعليك، إذن، أن تختار الوجه الصحيح (هذا الشكل مأخوذ من Megreya & Burton, 2006b).



(شكل 1ب) – الوجه المعروض اعلاه قد يكون واحداً من الأشخاص العشرة المعروضين اسفله. عليك أولاً أن تقرر إذا ما كان هذا الوجه موجوداً أو غير موجود، وإذا كان موجوداً، فعليك، إذن، أن تختار الوجه الصحيح (هذا الشكل مأخوذ من Megreya & Burton, 2006b).

وجوه غير مألوفة (5 × 2)، التقطت بوساطة "كاميرا" رقمية عالية الجودة. في بعض الأحيان كان الوجه المستهدف موجوداً بين الوجوه العشرة، ولكن في أحيان أخرى لم يكن موجوداً، وكان المفحوصون على علم بذلك (انظر شكل 1). وكانت مهمة المفحوصين تحديد إذا ما كان الوجه المستهدف موجوداً أو غير موجود؛ وإذا كان موجوداً، وجب عليهم، إذن، اختيار الوجه الصحيح؛ أما إذا كان غير موجود، وجب عليهم، إذن، كتابة الرمز X في ورقة الإجابة. وأظهرت النتائج أن هناك صعوبة كبيرة في مضاهاة الوجوه غير المألوفة؛ حيث كان أداء المفحوصين على هذا الاختبار منخفضاً جداً. فعندما كان الوجه المستهدف موجوداً، اختار المفحوصون الوجه الصحيح فقط في نحو 70% من المحاولات. وعندما كان الوجه المستهدف غير موجود، اختار المفحوصون شخصاً آخر في نحو 30% من المحاولات، على الرغم من علمهم أن الوجه المستهدف سوف يكون غير موجود في نصف عدد المحاولات المعروضة عليهم.

كانت هذه النتيجة غير متوقعة إلى حد كبير؛ وذلك لأن هذه المثيرات (الوجه المستهدف ومصفوفة عشرة الوجوه) أعدت وفقاً لأبعاد متعددة هادفة لتحسين أداء المفحوصين. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك أعباء للذاكرة، حيث كان الوجه المستهدف يعرض مع مصفوفة عشرة الوجوه على نحو متزامن. ومن ثم، كانت هذه النتيجة متناقضة – إلى حد كبير – مع بعض نتائج البحوث القديمة التي أجريت في الستينيات من القرن الماضي، القائلة إن الإنسان يتمتع بقدرة ممتازة على تذكر الوجوه (Hochberg & Galper, 1967; Nickerson, 1965; Yin, 1969). إضافة إلى ذلك، لم يكن المفحوصون مضطرين لأداء هذا الاختبار بسرعة؛ حيث لم تكن هناك أية ضغوط زمنية في عرض المثيرات، علاوة على ذلك، التقطت كل الصور المستخدمة في هذا الاختبار تحت ثلاثة مواقف مثلى هي: (أ) – مستوى إضاءة عالي الجودة، مثلما يحدث غالباً في استوديوهات خبراء المصورين، (ب) – وضع أمامي من الوجه، فيه تظهر الأذنان بشكل كامل، (ج) – صوّر كل من الوجه المستهدف والوجوه العشرة في اليوم نفسه، ومن ثم استبعدت أية فروق أو اختلافات مؤقتة في الصور، ترجع (على سبيل المثال) إلى اختلاف تسريحة الشعر، أو الوزن، أو السن، أو الصحة. ولكن، كان أكبر فرق بين هذه الصور أنها التقطت بوساطة "كاميرتين" مختلفتين. فكما سبق الذكر، أخذت صور الوجوه المستهدفة بوساطة "كاميرا فيديو" عالية الجودة، بينما أخذت صور الوجوه العشرة بوساطة "كاميرا رقمية" عالية الجودة.

طبقاً لبروس وزملائها (1999)، فإن اختلاف "الكاميرات" قد تسبب في بعض الفروق السطحية في جودة الصور والمظهر العام للوجوه؛ مما جعل مضاهاة هذه الوجوه مهمة صعبة. اتفاقاً مع هذا التصور، أشار هانكوك وزملاؤه (2000) إلى أن مضاهاة الوجوه غير المألوفة قد تعتمد على مقارنة أجزاء الصورة، مثل مقارنة العين أو الفم في الوجه المستهدف بالعيون والأفواه في الوجوه العشرة (Hancock et al., 2000). كما قدم مجرية وبيرتن Megreya & Burton (2006b) الدليل التجريبي الذي يدعم ذلك، حيث وجدا فروقاً فردية كبيرة في القدرة على مضاهاة الوجوه غير المألوفة. وكان أفضل منبئ لهذه الفروق الفردية هو معالجة الوجوه المقلوبة، سواء كانت مألوفة أو غير مألوفة. وجدير بالذكر، أن هناك كثيراً من الأدلة العصبية النفسية التي تشير إلى أن الوجوه المقلوبة يمكن معالجتها بوصفها صوراً أو أشياء، ولا تتضمن العمليات التي تعتمد عليها معالجة الوجوه المعدولة (انظر مثلاً Farah, 1996; Moscovitch et al., 1997).

استعادت هندرسون وزملاؤها Henderson et al., (2001) هذا الأداء المنخفض في مضاهاة الوجوه غير المألوفة؛ فقد قامت بعرض صورة لوجه مستهدف أعلى وجهين فقط – بدلاً من مصفوفات الوجوه العشرة المستخدمة في دراسة بروس وزملائها (1999) – أحدهما يمثل صورة أخرى للشخص المستهدف نفسه، بينما تعرض الصورة الأخرى شخصاً آخر يشبه الشخص المستهدف. وعلى الرغم من أن الوجه المستهدف كان موجوداً في كل المحاولات، وكان المفحوصون على علم بذلك، فإنهم قاموا باختيار الوجه الصحيح فقط في نحو 75% من المحاولات. واستمر هذا الأداء المنخفض حتى عندما عرض على المفحوصين صورتان فقط، ووجه إليهم السؤال: أتعرض هاتان الصورتان للشخص نفسه أم لشخصين مختلفين؟ (Bruce et al., 2001; Henderson et al., 2001; Megreya & Burton, 2006b). فضلاً على ذلك، عندما عرض الوجه المستهدف بصحبة وجه شخص آخر أعلى مصفوفة عشرة الوجوه، كان أداء المفحوصين أكثر انخفاضاً منه عندما عرض الوجه المستهدف بمفرده (Megreya & Burton, 2006a).

جدير بالذكر أنه سبق توضيح صعوبة مضاهاة الوجوه غير المألوفة بوساطة تجربة مجالية Field Experiment أجراها كيمب وزملاؤه (Kemp et al., 1997). أجريت هذه التجربة في سوبر ماركت حقيقي في ضواحي مدينة لندن، وشارك فيها بصفة مفحوصين مجموعة من البائعين الحقيقيين ذوي الخبرة العالية. كانت مهمة

هؤلاء البائعين فحص بطاقات الائتمان التي يستخدمها المشترون (الذين كانوا مجموعة من الطلاب) في الشراء، وذلك عن طريق مضاهاة الصورة الملتصقة بـ "الكارت" (أعدت هذه البطاقات خصيصاً لهذه التجربة بوساطة إحدى شركات الائتمان الكبرى في المملكة المتحدة) مع وجه المشتري. وبناء على ذلك، يقرر البائعون قبول بطاقات الائتمان أو رفضها. قام كل مشتر باستخدام أربع بطاقات؛ في بطاقتين منهما كانت الصورة تتفق مع هوية الشخص الحامل لـ "الكارت" دون أية تعديلات أو مع بعض التنكر، مثل إضافة نظارة العين أو حذفها، أو تغير تسريحة الشعر. وفي البطاقتين الأخريين كانت الصورة تعرض شخصاً آخر يشبه الشخص الحامل للبطاقة أو لا يشبهه. أظهر البائعون صعوبة كبيرة في التحقق من هوية المشترين؛ حيث قاموا بقبول 64% من البطاقات المزيفة التي اشتملت على صورة شخص آخر لديه بعض الشبه مع الشخص الحامل للبطاقة. حتى في الموقف الذي اشتملت فيه البطاقة على صورة شخص آخر بعيد الشبه عن الشخص الحامل للبطاقة، قام البائعون بقبول 34% من هذه البطاقات المزيفة.

يتناقض هذا الأداء المنخفض لمضاهاة الوجوه غير المألوفة مع قدرتنا الممتازة على تعرف الوجوه المألوفة، حتى لو شوهدت بوساطة صور رديئة الجودة مثل تلك الصور الملتقطة بوساطة "الكاميرات التليفزيونية" الماسحة للمكان Closed-Circuit Television Cameras (CCTV) المثبتة على جدران المؤسسات الحكومية، والأكاديمية، والتجارية في بلاد كثيرة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (Burton et al., 1999; Liu et al., 2003). فقد أكدت دراساتنا الحديثة هذا الانفصال Dissociation بين معالجة الوجوه المألوفة وغير المألوفة؛ حيث لم نجد أي ارتباط دال بين مضاهاة الوجوه المألوفة وغير المألوفة (Megreya & Burton, 2006b). وعلاوة على ذلك، لم نجد الارتباط السلبي المتوقع بين التصويب Hits (اختيار الوجه الصحيح في المحاولات التي يوجد فيها الوجه المستهدف)، والإيجاب الخاطئ False Positives (اختيار وجه في المحاولات التي لا يوجد فيها الوجه المستهدف)، إلا إذا كانت الوجوه مألوفة (Megreya & Burton, 2005).

ففي دراسة حديثة جداً، حاول بيرتن ومجرية Burton & Megreya (2006) تحسين أداء المفحوصين على مضاهاة الوجوه غير المألوفة، وذلك عن طريق تدريبهم على معالجة الكليات مقابل الجزئيات Global vs Local Processing. فقد قاما باستخدام نموذج تدريبي قبلي – بعدي، طلب فيه من المفحوصين أداء المهام

التالية: (أ) – مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة. (ب) – مهمة تصنيف الحروف المركبة Compound Letter Classification Task، وذلك طبقاً للشكل الكلي للحرف، أو العنصر الجزئي المكون للحرف الكلي (الحروف المركبة هي حروف كبيرة مكونة من حروف صغيرة، مثل الحرف E المكون من مجموعة من الحرف H. وهكذا، يكون العنصر الكلي – في هذا المثال – هو الحرف E، بينما يكون العنصر الجزئي هو الحرف H). ثم (ج) – مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة مرة أخرى، ولكن بالطبع باستخدام مثيرات مختلفة. فقد أدت معالجة الكليات إلي تحسن دال في أداء مضاهاة الوجوه، بخاصة عندما كان الوجه المستهدف موجوداً بين مصفوفة عشرة الوجوه، ولكن لم يكن لمعالجة الجزئيات أي تأثير.

تتفق هذه النتائج جزئياً مع نتائج الدراسات السابقة الحديثة التي استخدمت نموذج ذاكرة شهادة العيان Eyewitness Memory Paradigm، فيه يعرض على المفحوصين جريمة مصورة، ثم يوجه إليهم السؤال بعد ذلك لتعرف الجاني. فقد وجد ماكراي ولويس (Macrae & Lewis, (2002 أن قدرة الشاهد على تعرف المجرم تتحسن بوساطة معالجة الكليات، بينما تتدهور بوساطة معالجة الجزئيات. وفي دراسة واقعية Real-Life Study، أكد برفكت (2005) Perfect هذا النمط من النتائج، حيث قام أحد طلابه بسؤال المشاة عن عنوان ما، ثم تقدم الباحث – بعد انصراف السائل – نحو هؤلاء المشاة طالباً منهم أداء مهمة تصنيف الحروف المركبة وفقاً للشكل الكلي أو العنصر الجزئي لكل حرف. وعقب هذه المهمة مباشرة، طلب منهم تعرف هوية الشخص الذي قام بسؤالهم عن العنوان مبكراً، وذلك من خلال مصفوفة عرض مكونة من ثمانية وجوه (4 × 2). أسفرت النتائج عن زيادة قدرة المشاة على تحديد هوية الشخص السائل بوساطة معالجة الكليات، وانخفاضها بوساطة معالجة الجزئيات.

وهكذا يبدو أن لمنحى المعالجة Processing Orientation تأثيراً على معالجة الوجوه؛ حيث وجد أن معالجة الكليات تؤثر إيجابياً على كل من تشفير Encoding الوجوه غير المألوفة (Burton & Megreya, 2006)، وتذكرها Remembering (Macrae & Lewis, 2002; Perfect, 2005). وعلى الرغم من ذلك، فإن العمليات المسؤولة عن هذا التأثير غير واضحة. فقد فسر ماكراي ولويس (2002) التأثير السلبي لمعالجة الجزئيات مقابل التأثير الإيجابي لمعالجة الكليات بناء على حدوث نقلة أو تحول Shift من معالجة الملامح Featural Processing إلى معالجة النسب Configurational Processing.

يقصد بالملامح العناصر المكونة للوجه مثل العين، والأنف، والفم، بينما يقصد بالنسب المسافة بين عناصر الوجه مثل المسافة بين العينين، أو المسافة بين الأنف والفم. فهناك جدل حاد بخصوص إسهامات كل من الملامح والنسب في معالجة الوجوه (لمراجعة مستفيضة عن هذا الجدل، انظر Bartlett et al., 2003). يرى أحد الآراء المتطرفة أن النسب هي المكون المهم والأساسي في معالجة الوجه، بينما تؤدي الملامح دوراً ضئيلاً أو معدماً (Bartlett & Searcy, 1993; Freire et al., 2000). وعلى الجانب الآخر، يذهب الرأي المتطرف الآخر إلى أن الملامح تتم معالجتها وتمثيلها على نحو مستقل، ومن ثم فقد تمثل حجر الزاوية في معالجة الوجه (Macho & Leder, 1998; Rakover & Teucher, 1997). وبين هذا وذاك، هناك رأي وسط يقول: إن "الملامح هي مهمة أيضاً"، بالإضافة، طبعاً، إلى النسب، ولكن هناك فروقاً كيفية بين هذين النوعين من المعالجة (Cabeza & Kato, 2000).

وعلى الرغم من تناقض هذه التصورات النظرية، فإن هناك اتفاقاً بينها، يتمثل في وجود انفصال بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. وكانت أكثر أداة استخداماً في دراسة هذا الانفصال هي تأثير قلب الوجه Face Inversion Effect، الذي يشير إلى أن قلب المثير رأساً على عقب يتلف تعرف الوجوه أكثر مما يتلف تعرف الأنماط البصرية الأخرى (انظر مثلاً Yin, 1969). وبوجه عام، تشير البحوث إلى أن تعرف الوجوه المعدولة يعتمد على النسب، بينما يعتمد تعرف الوجوه المقلوبة على الملامح (لمراجعة مستفيضة، انظر Bartlett et al., 2003). وعلى الرغم من ذلك، فقد وجد مجرية وبيرتن (2006b) ارتباطاً إيجابياً قوياً بين معالجة الوجوه غير المألوفة المعدولة والمقلوبة. تشير هذه النتيجة الأخيرة – على نحو غير متسق مع هذه التصورات الجدلية الثلاثة – إلى وجود ارتباط إيجابي بين العمليات التي يعتمد عليها تعرف الوجوه المعدولة (معالجة النسب)، والعمليات التي يعتمد عليها تعرف الوجوه المقلوبة (معالجة الملامح).

ولذلك، يهتم البحث الحالي بدراسة دور كل من معالجة الملامح ومعالجة النسب في التنبؤ بدقة الأداء على مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة الأمامية (التجربة الأولى) والجانبية (التجربة الثانية). فقد كشفت بعض البحوث السيكوفيزيقية الحديثة أن العين تزود أكثر المعلومات فاعلية في تعرف الوجوه الأمامية (Schyns et al., 2002; Vinette et al., 2004). ولكن كيف يمكن تعرف الوجوه في المواقف التي لا يمكن فيها رؤية العين بوضوح، كما في حالة الوجوه

الجانبية؟ فقد ترك هذا السؤال دون إجابة في التراث المهتم بدراسة المعلومات التشخيصية لتعرف الوجه (للمراجعة انظر، Schyns & Gosselin, 2003). إضافة إلى ذلك، يقوم البحث الحالي بتقديم اختبار مباشر للتصورات الجدلية الثلاثة المتعلقة بإسهامات كل من الملامح والنسب في تعرف الوجه، وذلك عن طريق فحص العلاقة بين اكتشاف التغيير في الملامح واكتشاف التغيير في النسب. وعلى وجه التحديد، يقوم البحث الحالي بدراسة هذه الفروض الأساسية:

أولاً – يسهم اكتشاف التغيير في المعلومات الملمحية والنسبية للوجه في التنبؤ بقدرة المفحوصين على مضاهاة الوجوه غير المألوفة.

ثانياً – تؤدي العين دوراً أساسياً في تعرف الوجوه الأمامية، بينما تؤدي دوراً ضئيلاً أو معدماً في تعرف الوجوه الجانبية.

ثالثاً – هناك إسهامات متبادلة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب في تعرف الوجه.

التجربة الأولى:

على الرغم من أن مقداراً كبيراً من المعلومات البصرية يقع على شبكية العين، فليس كل هذه المعلومات تمثل على نحو كاف في أجهزة التشفير والذاكرة (Pashler, 1988; Rensink et al., 1997; Simons, 1996). وأطلقت العديد من المفاهيم على هذه الظاهرة، وهي العمى غير الانتباهي Inattentional Blindness (Mack & Rock, 1998)، والعمى عن التغيير Change Blindness (Simons & Levin, 1997)، وفقدان الذاكرة غير الانتباهي Inattentional Amnesia (Wolfe, 1999)، والرؤية دون نظر أو النظر دون رؤية Seeing Without Looking or Looking without Seeing (O'Regan et al., 2000). واستعيدت هذه الظاهرة بوساطة بحوث كثيرة، وذلك باستخدام أنواع متعددة من المثيرات مثل المناظير الطبيعية (O'Regan et al., 2000)، والأشياء (Levin & Simons, 1997)، والجمل اللفظية (Reder & Kusbit, 1991)، وحتى هوية الأشخاص، سواء كان التغيير بين الهويات قد حدث في عروض تليفزيونية (Angelone et al., 2003) أم في أثناء التفاعلات في الحياة الواقعية (Simons & Levin, 1998). واستخدمت الوجوه أيضاً مثيرات في بحوث العمى عن التغيير، سواء كان ذلك بطريقة العرض المتتالي (Austen & Enns, 2003; Barton et al., 2003) أم العرض المتزامن (Barton et al., 2001; O'Donnell & Bruce, 2001).

فقد قام أودونل وبروس (O'Donnell & Bruce, 2001) بفحص دقة المفحوصين في اكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في كل من ملامح الوجه الداخلية (العين والفم) والخارجية (الشعر والذقن). عولجت التغييرات الملمحية بوساطة استبدال بالملمح الأصلي للوجه ملمحاً آخر من وجه شخص مختلف، مثل الاستبدال بعين الشخص الأصلي عين شخص آخر، بينما عولجت التغييرات النسبية بوساطة تغيير المسافة بين الملامح، مثل زيادة المسافة بين العينين أو المسافة بين الأنف والفم أو نقصها (انظر شكل -2). باستثناء التغييرات الملمحية والنسبية في الشعر، كان أداء المفحوصين منخفضاً جداً في اكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في الوجه. وعلى الرغم من ذلك فقد وجد أودونل وبروس (2001) أن الائتلاف Familiarisation مع أصحاب الوجوه المستخدمة كمثيرات أدى إلى تحسن اكتشاف التغيير في العينين بوجه خاص، سواء كانت هذه التغييرات ملمحية أم نسبية.

فهناك هدفان أساسيان في التجربة الحالية هما: (أ) - فحص العلاقة بين مضاهاة الوجوه غير المألوفة وإدراك التغيير في الوجه؛ (ب) - فحص العلاقة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. إضافة إلى ذلك، هناك هدف ثانوي، وهو فحص دور تميز الوجه Face Distinctiveness في مضاهاة الوجوه غير المألوفة. ففي التراث الخاص بذاكرة الوجه، أجمعت البحوث على أن الوجوه المميزة يسهل تذكرها أكثر من الوجوه النمطية. فتقوم التجربة الحالية بإعادة فحص هذه العلاقة باستخدام مهمة مضاهاة الوجوه، التي لا تتضمن دوراً للذاكرة بل تختص بمرحلة سابقة لها، وهي التشفير.

المنهج:

المشاركون:

شارك في هذه التجربة 34 مفحوصاً من طلبة جامعة جلاسجو بالمملكة المتحدة[2] (20 من الإناث و14 من الذكور) نظير مبلغ من المال دفع بوساطة إحدى

---

(1) طبقت التجربتان الأولى والثانية على مفحوصين بريطانيين، لأنه لا يصح استخدام وجوه أشخاص إنجليز بوساطة مفحوصين ينتمون إلى سلالة أخرى مثل الشرق الأوسط، وذلك طبقاً لتأثير سلالة الوجه Face Race Effect؛ الذي ينص على أن تعرف وجوه تنتمي إلى السلالة نفسها التي ينتمي لها الشخص يكون أسهل من تعرف وجوه تنتمي إلى سلالة أخرى. وجدير بالذكر، أن الباحث الأول أنهى إعداد قاعدة بيانات من الوجوه المصرية، يمكن استخدامها في البحوث المستقبلية؛ وذلك لإثراء العالم العربي بمجال بحثي جديد يمكن أن يزود بتطبيقات نظرية وعملية مهمة في علم النفس المعرفي.

المنح البحثية الخاصة بالباحث الثاني. راوحت أعمارهم بين 17 و25 عاماً، وكان يتمتع جميعهم بنظر طبيعي أو مصحح إلى درجة النظر الطبيعي.

المثيرات والإجراءات التجريبية:

اختبر المفحوصون بطريقة فردية في جلسة استمرت نحو 40 دقيقة، طلب منهم فيها أداء مهمتين؛ هما: مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة ومهمة اكتشاف التغيير في الوجه. وخضع ترتيب هاتين المهمتين إلى طريقة التوازن العكسي Counter-Balance؛ بمعنى أن نصف المفحوصين قاموا بأداء مهمة مضاهاة الوجوه قبل مهمة اكتشاف التغيير، في حين أن النصف الآخر قام بأداء مهمة مضاهاة الوجوه بعد مهمة اكتشاف التغيير. وفيما يلي نقوم بعرض التفاصيل الخاصة بكل مهمة.

(1) – مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة:

استخدمت 120 مصفوفة عرض من النوع الموضح في شكل (1)، وهي في الحقيقة مصفوفات العرض نفسها المستخدمة في دراسة بروس وزملائها (1999). تتكون كل مصفوفة من صورة لوجه مستهدف، التقطت بوساطة "كاميرا فيديو" عالية الجودة، وتظهر وضعاً أمامياً كاملاً للوجه وتعبيراً محايداً. يوجد أسفل هذه الصورة عشر صور وجهية أخرى، التقطت بوساطة "كاميرا رقمية" عالية الجودة، وتظهر جميعها وضعاً أمامياً كاملاً وتعبيراً محايداً. قدمت كل هذه الصور بمستويات اللون الرمادي، وكان حجم كل صورة نحو 7 × 10 سم. جدير بالذكر أن هذه الصور أخذت من قاعدة بيانات خاصة بوزارة الداخلية البريطانية، وتعرف باسم PITO، التي تعرض لمجموعة من ضباط البوليس الرجال حديثي التخرج (تراوح أعمارهم بين 18 إلى 35 عاماً، وعددهم 120) وينتمي جميعهم إلى الجنس القوقازي، ولا يظهر في وجوههم أي شعر (بمعنى أنهم كانوا حليقي الذقن والشارب). التقطت الصور "الفيديوية" والصور الرقمية في اليوم نفسه وتحت المواقف نفسها، ولذلك لم يكن هناك اختلاف كبير في شكل الوجه وتسريحة الشعر بين الصورتين الملتقطتين للشخص نفسه.

كان الوجه المستهدف (الملتقط بواسطة "كاميرا الفيديو") موجوداً بين الصور العشر الأخرى (الملتقطة بواسطة "كاميرا" رقمية) في نصف عدد المصفوفات، بينما كان غائباً في النصف الآخر. اختير الأشخاص الآخرون غير المستهدفين (التسعة إذا كان الوجه المستهدف موجوداً بينهم، كما في شكل (1أ)، والعشرة إذا كان غائباً، كما

في شكل (اب)) وفقاً لدرجة تشابههم مع الوجه المستهدف، وذلك ضمن دراسة سابقة لتقدير التشابه (لمزيد من التفاصيل، انظر بروس وزملائها، 1999).

عرضت 60 مصفوفة على كل مفحوص: 30 مصفوفة يوجد فيها الوجه المستهدف، و30 مصفوفة لا يوجد فيها الوجه المستهدف، وقدمت كل المصفوفات بالتداخل بعضها مع بعض بطريقة شبه عشوائية. وبوجه عام، قامت بروس وزملاؤها (1999) بإعداد مجموعتين من المصفوفات، وفقاً لوجود الوجه المستهدف أو غيابه. فعلى سبيل المثال، إذا كان الوجه المستهدف الأول موجوداً في المصفوفة الأولى في المجموعة الأولى، كان هذا الوجه نفسه غائباً في المصفوفة الأولى في المجموعة الثانية، وهكذا. وطبقت هاتان المجموعتان بطريقة التوازن العكسي. ولتوضيح هذه الطريقة نضرب المثال التالي: بفرض أن المجموعة الأولى تشمل المصفوفات من (1: 30) التي يوجد فيها الوجه المستهدف والمصفوفات من (31: 60) التي لا يوجد فيها الوجه المستهدف، إذن تشمل المجموعة الثانية المصفوفات من (1: 30) التي لا يوجد فيها الوجه المستهدف والمصفوفات من (31: 60) التي يوجد فيها الوجه المستهدف. طبقت المجموعة الأولى على نصف المفحوصين، بينما طبقت المجموعة الثانية على النصف الآخر. وهكذا، رئي كل وجه مستهدف بوصفه موجوداً بوساطة نصف المفحوصين وبوصفه غائباً بوساطة النصف الآخر. تحددت مهمة المفحوصين في مضاهاة هوية الوجه المستهدف مع الصور العشر للوجوه. وتم إعلامهم أن الشخص المستهدف سوف يكون موجوداً فقط في نصف عدد المحاولات. لم تكن هناك أية ضغوط زمنية، وتم حث المفحوصين على الالتزام بالدقة في الأداء قدر الإمكان.

(2) – مهمة تقدير تميز الوجه:

طلب من كل مفحوص تقدير مدى تميز كل وجه مستهدف، وذلك بسؤالهم "**إلى أي مدى تستطيع تذكر صاحب هذا الوجه إذا ما قابلته في مكان مزدحم مثل محطة قطار؟**" يجيب المفحوص بدرجة من (7:1)، حيث تشير الدرجة (1) إلى النمطية (كون الوجه عادياً، غير مميز إطلاقاً)، بينما تشير الدرجة (7) إلى التميز (كون الوجه مميزاً جداً عن أي وجه). فقد استخدم هذا الإجراء في كثير من بحوث ذاكرة الوجه (انظر على سبيل المثال، Bruce et al., 1994; Hancock et al., Lewis & Johnston, 1997).

(3) – مهمة اكتشاف التغيير في الوجه:

إن المثيرات المستخدمة في مهمة اكتشاف التغيير في الوجه في التجربة

الحالية هي المثيرات نفسها التي أعدت بوساطة أودونل وبروس (2001). وتتكون هذه المهمة من أزواج من الصور: إحداهما أصلية (لم يحدث فيها أي تغيير) والأخرى معدلة (حدث فيها تغيير معين). اشتملت الصور المعدلة على نوعين من التغييرات، هما: (أ) – التغييرات الملمحية، وتتمثل في الاستبدال بالملمح الأصلي لوجه الشخص (مثل العين أو الفم) ملمحاً من وجه شخص آخر؛ و (ب) – التغييرات النسبية، وتتمثل في تغيير المسافات بين ملامح الوجه، مثل تغيير المسافة بين الأنف والفم. تشمل التغييرات الملمحية ثلاثة مواقف هي: (أ) – التغيير الملمحي للعين، وفيه استبدل بالعينين الأصليتين للوجه عيني شخص آخر؛ (ب) – التغيير الملمحي للفم، وفيه استبدل بالفم الأصلي للوجه فم شخص آخر؛ (ج) – التغيير الملمحي للذقن، وفيه استبدل بالذقن الأصلي للوجه ذقن شخص آخر. استبعد موقف التغيير الملمحي للشعر من التجربة الحالية؛ وذلك لأنه كان من السهل جداً على المفحوصين في دراسة أودونل وبروس (2001) اكتشاف هذا التغيير، ومن ثم فلا توجد فروق فردية على هذا الموقف التجريبي، التي يمكن أن تنبئ بأي سلوك آخر. وتشمل التغييرات النسبية أربعة مواقف هي: (أ) – التغيير النسبي للعين، وفيه غيرت المسافة بين العينين إما بالزيادة أو بالنقصان بمقدار 2 بكسيل (وحدة قياس حجم الصور)؛ (ب) – التغيير النسبي للفم، وفيه غيرت المسافة بين الفم والأنف إما بالزيادة أو بالنقصان بمقدار 2 بكسيل؛ (ج) – التغيير النسبي للشعر، وفيه غيرت مساحة الشعر إما بالزيادة أو بالنقصان بمقدار 2 بكسيل، مما ترتب عليه تغيير حجم الجبهة أيضاً؛ (د) – التغيير النسبي للذقن، وفيه غير حجم الذقن إما بالزيادة أو بالنقصان بمقدار 2 بكسيل.

أخذت الوجوه الأصلية المستخدمة في مهمة اكتشاف التغيير من قاعدة البيانات نفسها التي قامت بها بروس وزملاؤها (1999) بإعداد مصفوفات مضاهاة الوجوه غير المألوفة المستخدمة في التجربة الحالية. وتشمل 35 صورة رقمية لوجوه أشخاص لم يستخدم أي منهم أهدافاً في مهمة مضاهاة الوجوه في التجربة الحالية. وكان حجم كل صورة نحو 5 × 7 سم. أجريت التغييرات الملمحية والنسبية على هذه الصور باستخدام برنامج الفوتوشوب. وتتكون المهمة من 70 محاولة تغيير (10 محاولات في كل موقف من مواقف التغيير الملمحي والنسبي)، إضافة إلى 35 محاولة تماثل، تعرض لأزواج متطابقة من الصور الأصلية. شكل رقم (2) يعرض أمثلة من هذه المثيرات.



(شكل 2) – أمثلة للمثيرات المستخدمة في مهمة اكتشاف التغيير في الوجه في التجربتين الأولى والثانية.

استخدم جهاز كمبيوتر من نوع أبل ماك إينتوش لعرض هذه المثيرات، وتسجيل استجابات المفحوصين، وذلك باستخدام برنامج السوبر لاب SuperLab. وتمثلت مهمة المفحوصين في تقرير الصورتين أهما متماثلتان أم مختلفتان. ولم تكن هناك فترة زمنية محددة لعرض أزواج الصور على شاشة "الكمبيوتر"، حيث كانت تعرض لحين قيام المفحوص بالاستجابة. وكان هناك فاصل زمني بين عرض كل مثير وآخر مدته ثانية، كانت الشاشة فيه رمادية اللون. وعرضت هذه المثيرات بطريقة عشوائية مستقلة لكل مفحوص على حدة.

النتائج:

يعرض جدول (1) للنسب المئوية للإحصاءات الوصفية لأداء المفحوصين على مهام مضاهاة الوجوه، وتمييز الوجه، واكتشاف التغيير في التجربة الأولى. يقاس أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة بوسطة خمسة مقاييس؛ يختص

ثلاثة منها بالمحاولات التي يوجد فيها الوجه المستهدف، وتشمل التصويب (اختيار الوجه الصحيح)، والفقد (تقرير المفحوص أن الهدف غير موجود)، والتعرف الخاطئ (اختيار وجه شخص آخر). وهناك مقياس خاص بالمحاولات التي لا يوجد فيها الوجه المستهدف، وهو الإيجاب الخاطئ (اختيار وجه من الوجوه العشرة الخاطئة). إضافة إلى هذه المقاييس الفرعية، هناك مقياس كلي وهو الدقة الكلية لأداء المفحوصين، ويحسب عن طريق جمع درجات التصويب مع درجات الرفض الصحيح (التقرير الصحيح بأن الهدف غير موجود في المحاولات التي لا يوجد فيها الوجه المستهدف).

جدول (1)

النسب المئوية للمتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لأداء المفحوصين على مهام مضاهاة الوجوه، وتمييز الوجه، واكتشاف التغيير في التجربة الأولى

المقاييس	م	ع
مهمة مضاهاة الوجوه		
الدقة الكلية	80,8	10,4
التصويب	79	13,7
الفقد	14,7	11,7
التعرف الخاطئ	6,3	6,9
الإيجاب الخاطئ	17,3	15,3
تمييز الوجه	54,9	8,0
مهمة اكتشاف التغيير		
التغيير الملمحي		
العين	34	18,9
الفم	65,1	23,9
الذقن	63	28,8
التغيير النسبي		
العين	42,4	26,2
الفم	51,7	29,4
الذقن	64,3	27,7
الشعر	59,7	26,4
التماثل	82,9	12,5

وبالنسبة لمهمة اكتشاف التغيير، كان مقياس زمن الاستجابة غير دقيق في تحليل الفروق بين المواقف التجريبية؛ وذلك لأن أداء المفحوصين على هذه المهمة كان منخفضاً على نحو كبير. ولذلك اقتصر التحليل على الدقة في الأداء.

جدول (2)

معاملات بيرسون للارتباطات بين مهمة مضاهاة الوجوه وكل من مهمتي اكتشاف التغيير في الوجه وتقدير تمييز الوجه في التجربة الأولى

ن=34، **= دالة إحصائياً عند مستوى 0,01، *= دالة إحصائياً عند مستوى 0,05

	مضاهاة الوجوه غير المألوفة				
	الدقة	التصويب	الفقد	التعرف الخاطئ	الإيجاب الخاطئ
اكتشاف التغيير					
التغيير الملمحي					
العين	**,489	**,443	*,354–	,281–	,283–
الفم	*,360	,262	,040–	**,453–	,256–
الذقن	,141	,157	,192–	,012	,052–
التغيير النسبي					
العين	**,587	**,581	*,412–	**,456–	,280–
الفم	*,356	,329	,166–	*,373–	,190–
الذقن	,213	,227	,147–	,203–	,087–
الشعر	*,421	,294	,119–	*,382–	,312–
تقدير تمييز الوجه	*,270	*,377	**,439–	,007–	,021–

يعرض جدول (2) لمعاملات ارتباط بيرسون بين الأداء على مهمتي مضاهاة الوجوه غير المألوفة واكتشاف التغيير في الوجه. وأجري تحليل البنود لتقديرات تمييز الوجه لفحص العلاقة بين مضاهاة الوجوه ومدى تمييزها. ويعرض جدول (3) لمعاملات ارتباط بيرسون بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. كانت هناك ارتباطات بينية جيدة بين مواقف اكتشاف التغيير. وعلى نحو أكثر أهمية، كانت هناك ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب لكل من العينين، والفم، والذقن.

جدول (3)

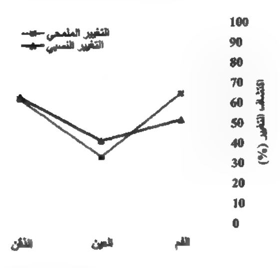
معاملات ارتباط بيرسون بين معالجة الملامح ومعالجة النسب في التجربة الأولى ن=34، **= دالة إحصائياً عند مستوى 0,01، *= دالة إحصائياً عند مستوى 0,05

		التغيير الملمحي			التغيير النسبي		
		العين	الفم	الذقن	العين	الفم	الذقن
التغيير الملمحي	العين						
	الفم	,379*					
	الذقن	,427*	,109				
التغيير النسبي	العين	0,653**	,509**	,348*			
	الفم	,410*	,503**	,382*	,510**		
	الذقن	,418*	,312	,611**	,345*	,648**	
	الشعر	,392*	,418*	,345*	,609**	,615**	,304

وأجري تحليل التباين داخل المجموعات لفحص تأثير نوع المعلومات البصرية في الوجه (الملمحية مقابل النسبية) على اكتشاف التغيير في منطقة الوجه (العينين، والفم، والذقن). استبعد موقف التغيير النسبي في الشعر من هذا التحليل؛ وذلك لأنه لم يكن هناك موقف تجريبي مناظر له في التغيير الملمحي. الرسم البياني رقم (1) يوضح النسب المئوية لاكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في الفم، والعينين، والذقن. أسفرت النتائج عن عدم وجود تأثير رئيس لنوع المعلومات [ف(1، 33) = 0,251]، ولكن كان هناك تأثير رئيس دال بالنسبة لمنطقة الوجه [ف(2، 66) = 22,935، دالة إحصائياً عند مستوى 0,001]. وكان هناك أيضاً تفاعل دال بين نوع المعلومات وعناصر الوجه [ف(2، 66) = 7,638 دالة عند مستوى 0,01).

لفحص الفروق بين كل مناطق الوجه تحت تأثير نوعي المعلومات، أجري اختبار المتابعة المعنون باختبار تيوكي Tukey's HSD Test. بالنسبة للتغييرات الملمحية، كان اكتشاف التغيير في العينين أقل دقة من اكتشاف التغيير في الفم (ق=7,85، دال عند مستوى 0,001)، والذقن (ق=7,32، دال عند مستوى 0,001). ولكن، لم يكن هناك فرق دال بين اكتشاف التغيير في الفم والذقن (ق=0,53). وبالنسبة للتغيير النسبي، كان أيضاً اكتشاف التغيير في العينين أقل دقة من اكتشاف التغيير في الذقن (ق=5,51، دال عند مستوى 0,001)، ولكنه لم توجد فروق دالة بين اكتشاف التغيير في العينين والفم (ق=2,33)، أو بين اكتشاف التغيير في الفم والذقن (ق=3,18).

استخدم اختبار تيوكي أيضاً في فحص الفروق بين اكتشاف التغيير في مناطق الوجه كدالة لنوعي المعلومات. وأسفرت النتائج عن عدم وجود فروق دالة بين اكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في كل من العينين (ق=2,73)، والذقن (ق=0,41). وعلى الرغم من ذلك، فقد كان اكتشاف التغييرات في الفم عندما كانت ملمحية أقل دقة منها عندما كانت نسبية (ق=4,37، دال عند مستوى 0,01).



رسم بياني (1) – النسب المئوية لاكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في الفم، والعين، والذقن في التجربة الأولى.

مناقشة النتائج:

كان الهدف الأساسي من التجربة الحالية فحص العلاقة بين مضاهاة الوجوه غير المألوفة (تشفير التغيير بين الهويات المختلفة) واكتشاف التغيير في الوجه (تشفير التغيير داخل الهوية الواحدة). إضافة إلى ذلك، هدفت التجربة الحالية إلى فحص العلاقة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب، ودور تمييز الوجوه في التنبؤ بأداء مضاهاة الوجوه غير المألوفة. ولننظر إلى أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة.

أولاً – عندما كان الوجه المستهدف موجوداً بين مصفوفة عشرة الوجوه، استطاع المفحوصون اختيار الوجه الصحيح فقط في نحو 80% من المحاولات. وعندما كان الوجه المستهدف غير موجود، اختار المفحوصون وجه شخص آخر في نحو 17% من المحاولات. يؤكد هذا الأداء المنخفض نتائج الدراسات السابقة

بخصوص صعوبة مضاهاة الوجوه غير المألوفة (Bruce et al., 1999; Henderson et al., 2001; Kemp et al., 1997; Megreya & Burton, 2006a,b). إن لهذه النتيجة تطبيقات مهمة ومقلقة إلى حد كبير، فيما يتعلق بتعرف شهود العيان هوية الجاني من خلال مصفوفة العرض الجنائي. بخاصة، أن مهمة مضاهاة الوجوه أعدت – كما ذكر سابقاً – وفقاً لمواقف مثالية، من المستحيل أن تتوافر في مهمة تعرف شهود العيان. وهكذا، فقد ترجع أخطاء تعرف الجاني أساساً إلى صعوبة تشفير الوجوه غير المألوفة (لمناقشة مفصلة لهذا الاستنتاج، انظر Megreya, 2005).

ثانياً – استطاعت تقديرات التمييز التنبؤ على نحو متوسط بالدقة الكلية لأداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة. وارتكز هذا التأثير على أداء المفحوصين في المحاولات التي توجد فيها الوجوه المستهدفة، أكثر منه في المحاولات التي لا توجد فيها الوجوه المستهدفة، حيث ارتبطت تقديرات التمييز بالتصويب والفقد، ولكنها لم ترتبط بالإيجاب الخاطئ. يتفق هذا النمط من النتائج مع نتائج لويس وجونستون (Lewis & Johnston, 1997)؛ حيث وجد أن تمييز الوجوه ينبئ بقوة بمعدلات التصويب، ولكنه لا ينبئ بمعدلات الإيجاب الخاطئ، وذلك باستخدام نموذج ذاكرة التعرف. وعلى الرغم من ذلك، فهذا النمط من النتائج يختلف مع النمط الأكثر استعادة في بحوث تعرف الوجه. فعلى العكس من هذا النمط تماماً، أشارت بعض البحوث إلى: أن تمييز الوجوه ينبئ بالإيجاب الخاطئ، ولكن لا ينبئ بالتصويب (Bartlett et al., 1984; Light et al., 1979)، في حين إن بحوثاً أخرى وجدت أن تقديرات التمييز تنبئ على نحو دال بكل من التصويب والإيجاب الخاطئ (Bruce et al., 1994; Hancock et al., 1996).

ثالثاً – كان أداء المفحوصين على مهمة اكتشاف التغيير في الوجه منخفضاً بوجه عام، وكان اكتشاف التغيير في العينين الأكثر انخفاضاً، مما يتفق مع نتائج دراسة أودونل وبروس (2001). وعلى الرغم من ذلك، كان اكتشاف التغيير في العين، سواء كان هذا التغيير ملمحياً أم نسبياً، أفضل منبئ لمضاهاة الوجوه غير المألوفة، ولكن فقط عندما كان الوجه المستهدف موجوداً بين مصفوفة عشرة الوجوه. إضافة إلى ذلك، استطاع اكتشاف التغيير في الفم والشعر التنبؤ بدرجة معتدلة بمضاهاة الوجوه. ولم يظهر اكتشاف التغيير في الذقن أي دور في التنبؤ بمضاهاة الوجوه غير المألوفة. يؤكد هذا النمط من النتائج أهمية العين باعتبارها العنصر الرئيس في تعرف الوجه (Schyns et al., 2002; Vinette et al., 2004). ويؤكد أيضاً أهمية الشعر في

مضاهاة الوجوه غير المألوفة (Bruce et al., 1999; Duchaine & Weidenfeld, 2003). علاوة على ذلك، لم توجد علاقة بين اكتشاف التغيير في أي عنصر من عناصر الوجه وأداء المفحوصين على المحاولات التي كان فيها الوجه المستهدف غائباً عن مصفوفة عشرة الوجوه (الإيجاب الخاطئ). ويشير ذلك إلى أن ثمة عمليات مختلفة كيفياً مسؤولة عن تشفير التغيير داخل الهويات وبينها.

رابعاً – وهو الأكثر أهمية، أنه كانت هناك ارتباطات إيجابية قوية جداً بين معالجة الملامح ومعالجة النسب لكل من العينين، والفم، والذقن (انظر جدول 3)؛ مما يشير إلى أن كلا هذين النوعين من المعالجة يعتمد على عمليات متشابهة. ومن ثم، تتعارض هذه النتيجة بشدة مع طرفي المعركة النظرية حول إسهامات كل من الملامح والنسب في معرفة الوجه. فكما عرض سابقاً، يذهب طرف منهما إلى أن للنسب أهمية مطلقة، وينكر أي دور للملامح (Bartlett & Searcy, 1993; Freire et al., 2000)، بينما يذهب الطرف الآخر إلى أن الملامح تزود بمعلومات بصرية مهمة، وتعالج على نحو مستقل (Macho, & Leder 1998; Rakover & Teucher, 1997). وتشير النتيجة الحالية إلى أن معالجة الملامح ومعالجة النسب مهمتان بشكل متساو في تعرف الوجوه. صحيح أن كابيزا وكاتو (Cabeza & Kato, 2000) كانت لهما الأسبقية في الإشارة إلى هذا الرأي، لكنهما أشارا إلى أن هناك فروقاً كيفية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. وتتناقض النتيجة الحالية أيضاً مع هذا الرأي الأخير، وتقدم دليلاً قوياً يدعم النظرية القائلة إن الوجوه تشفر ككل (Tanaka & Farah, 1993)، وأن للملامح وما بينها من نسب إسهامات متبادلة في تعرف الوجه (Tanaka & Sengco, 1997). ونظراً للأهمية النظرية لهذه النتيجة، تهدف التجربة التالية لاستعادتها باستخدام الإجراءات التجريبية نفسها، إضافة إلى فحص دور العينين في معالجة الوجوه الجانبية.

التجربة الثانية:

تتكون مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة من صور أمامية عالية الجودة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكدت التجربة الأولى نتائج دراسات سابقة من أن أداء المفحوصين على هذه المهمة منخفض جداً (Bruce et al., 199, 2001; Henderson et al., 2001; Kemp et al., 1997; Megreya & Burton, 2006a,b). فعلى الجانب التطبيقي، جدير بالذكر أن "كاميرات" المراقبة الأمنية المثبتة في مداخل كثير من المؤسسات المالية، والحكومية، والأكاديمية وغيرها نادراً ما تقدم صوراً على مثل هذه الدرجة من الجودة (انظر مثلاً Burton et al., 1999)؛ مما يشير إلى أن مضاهاة

صور الوجوه الملتقطة بوساطة مثل هذه "الكاميرات" سوف تكون أكثر قابلية للخطأ. وبالفعل، دعمت بعض البحوث الإمبريقية هذا الافتراض، حيث عرض على المفحوصين صورتان، إحداهما صورة رديئة الجودة ملتقطة بوساطة "كاميرا الفيديو" الأمنية المعلقة على حائط بمدخل قسم علم النفس بجامعة جلاسجو، والأخرى صورة رقمية عالية الجودة للشخص نفسه أو لشخص آخر. وقد كانت مهمة المفحوصين تحديد الصورتين أهما تعرضان شخصاً واحداً أم شخصين مختلفين. ومع أن هذه المهمة قد تبدو تافهة، فقد كان أداء المفحوصين عليها منخفضاً جداً (Liu et al., 2003). وعلى الرغم من ذلك، فقد لا يكون مستوى جودة الصور المحدد الأساسي لدقة الأداء. ولكن، ربما يكون وضع الوجه أكثر تأثيراً. فعلى سبيل المثال، أشارت البحوث إلى أن اختلاف وضع الوجه بين مرحلتي التعلم والاختبار في نموذج ذاكرة التعرف (من وضع أمامي في مرحلة التعلم إلى وضع ثلاثي الأرباع في مرحلة الاختبار، أو العكس) يؤدي إلى تدهور شديد في ذاكرة المفحوصين للوجوه المتعلمة (Bruce, 1982; Vokey & Read, 1992). حتى على المستوى الإدراكي، وجدت بروس وزملاؤها (1999) أن مضاهاة الوجوه ثلاثية الأرباع أكثر انخفاضاً من مضاهاة الوجوه الأمامية.

وقد أكدت التجربة الأولى نتائج الدراسات السابقة، التي أشارت إلى أن العين تقدم أكثر المعلومات أهمية في تعرف الوجوه (Schyns et al., 2002; Vinette et al., 2004). وعلى الرغم من ذلك، فنظراً لاختلاف التكرار المكاني Spatial Frequency في الوجوه الجانبية عنه في الوجوه الأمامية، تفترض التجربة الحالية أن العين ربما لا تقدم معلومات مهمة في تعرف الوجوه الجانبية. وهكذا، هناك ثلاثة أهداف أساسية في التجربة الحالية: أولاً – تقدير دقة أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية؛ ثانياً – فحص دور العين في معالجة الوجوه الجانبية؛ ثالثاً – إعادة فحص العلاقة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب باستخدام الإجراءات المستخدمة نفسها في التجربة الأولى.

المنهج:

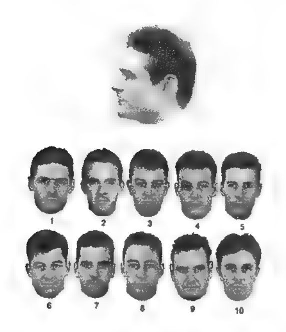
المشاركون:

30 مفحوصاً من طلبة جامعة جلاسجو (20 من الإناث و10 من الذكور) بالمملكة المتحدة شاركوا في التجربة الحالية نظير مبلغ من المال. راوحت أعمارهم بين 17 و21 عاماً، وكان يتمتع جميعهم بنظر طبيعي أو مصحح إلى درجة النظر الطبيعي.

المثيرات والإجراءات التجريبية:

(1) – مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية:

أخذت جميع الوجوه المستهدفة في مهمة بروس وزملائها (1999) لمضاهاة الوجوه غير المألوفة من فيديو كليب مدته نحو 30 ثانية، فيه يجلس الشخص على كرسي دائري يدور دائرة كاملة تدريجياً ابتداءً من اليمين أو اليسار بمعدل 10 درجات. وهكذا للحصول على وضع جانبي للوجه، قمنا بتثبيت الصورة عند الزاوية 90° باستخدام برنامج iMovie HD، ثم لصقت بعد ذلك على ملف خاص ببرنامج "الفوتوشوب".



شكل (3) – مثال لأحد المثيرات المستخدمة في مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية المستخدمة في التجربة الثانية.

تتشابه مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية مع مهمة بروس وزملائها (1999) الأصلية باستثناء واحد فقط، وهو عرض الوجوه المستهدفة في وضع جانبي بدلاً من وضع أمامي. أما مصفوفات عشرة الوجوه فلم يطرأ عليها أي تغيير. الشكل (3) يعرض مثالاً لإحدى المحاولات في هذه المهمة. طبقت (60) محاولة على كل مفحوص: (30) محاولة يوجد فيها الوجه المستهدف و(30) محاولة لا يوجد فيها الوجه المستهدف، وقدمت هذه المحاولات بالتداخل بعضها مع بعض بطريقة شبه عشوائية. وعلى نحو مشابه للتجربة الأولى، خضع وجود الوجه المستهدف أو عدم وجوده في المصفوفة إلى إجراء التوازن العكسي.

(2) – مهمة اكتشاف التغيير في الوجه:

تتكون هذه المهمة من المثيرات والإجراءات نفسها المستخدمة في التجربة الأولى، التي أعدت أساساً بوساطة أودونيل وبروس (2001).

النتائج:

يعرض جدول (4) للمتوسطات والانحرافات المعيارية لأداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية ومهمة اكتشاف التغيير في الوجه. ويعرض جدول (5) لمعاملات بيرسون للارتباط بين أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية واكتشاف التغيير في الوجه.

جدول (4)

النسب المئوية للمتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لأداء المفحوصين على مهام مضاهاة الوجوه الجانبية، واكتشاف التغيير في الوجه في التجربة الثانية

المقاييس	م	ع
مهمة مضاهاة الوجوه		
الدقة الكلية	55,2	12,8
التصويب	57,1	14,4
الفقد	19,8	11,3
التعرف الخاطئ	23,1	12,1
الإيجاب الخاطئ	46,3	17,2
اكتشاف التغيير		
التغيير الملمحي		
العين	37,3	17,0
الفم	52,0	20,7
الذقن	52,3	18,1
التغيير النسبي		
العين	41,0	16,9
الفم	50,3	17,5
الذقن	54,7	16,8
الشعر	51,7	17,7
التماثل	84,7	12,5

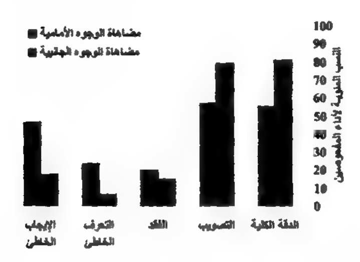
جدول (5)

معاملات بيرسون للارتباطات بين أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية واكتشاف التغيير في الوجه في التجربة الثانية

ن=30، **= دالة إحصائياً عند مستوى 0,01، *= دالة إحصائياً عند مستوى 0,05

	مضاهاة الوجوه الجانبية				
	الدقة	التصويب	الفقد	التعرف الخاطئ	الإيجاب الخاطئ
اكتشاف التغيير					
التغيير الملامحي					
العين	,044	,076	,140	,220–	,038–
الفم	*,390	**,479	,233–	,350–	,230–
الذقن	**,528	**,675	,317–	**,505–	,218–
التغيير النسبي					
العين	,332	,277	,011–	,319–	,275–
الفم	**,530	**,547	,226–	*,438–	,346–
الذقن	*,436	**,511	,170–	**,447–	,213–
الشعر	,325	,283	,119–	,224–	,259–

لفحص تأثير وضع الوجه على أداء مضاهاة الوجوه، قورن أداء المفحوصين على مهمتي مضاهاة الوجوه الأمامية في التجربة الأولى، ومضاهاة الوجوه الجانبية في التجربة الثانية، بوساطة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين. الرسم البياني (2) يوضح الفروق بين الأداء على هاتين المهمتين. أسفرت النتائج عن انخفاض الأداء على مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية مقارنة بالأداء على مهمة مضاهاة الوجوه الأمامية في كل من الدقة الكلية (ت=8,831، دال عند مستوى 0,001)، والتصويب (ت=6,233، دال عند مستوى 0,001)، والتعرف الخاطئ (ت=6,927، دال عند مستوى 0,001)، والإيجاب الخاطئ (ت=7,132، دال عند مستوى 0,001). ولكنه لم يوجد فرق دال بينهما في الفقد (ت=1,758).



رسم بياني (2) – الفروق بين أداء المفحوصين على مهمتي مضاهاة الوجوه الأمامية (التجربة الأولى) ومضاهاة الوجوه الجانبية (التجربة الثانية).

أجري تحليل التباين داخل المجموعات لفحص تأثير نوعي المعلومات (الملامح والنسب) على اكتشاف التغيير في كل من العينين، والفم، والذقن. أسفرت النتائج عن عدم وجود تأثير رئيس دال لنوعي المعالجة [ف(1، 29) = 0,561]، ولكن كان هناك تأثير رئيس دال لمنطقة الوجه [ف(2، 58) = 12,423، دال عند مستوى 0,001]. وكذلك، لم يوجد تفاعل دال بين نوعي المعالجة ومنطقة التغيير [ف(2، 58) = 0,885]. لاختبار دلالة الفروق بين مناطق الوجه، أجري اختبار تيوكي Tukey؛ ففي التغييرات الملمحية، كان اكتشاف التغيير في العينين أكثر انخفاضاً من اكتشاف التغيير في كل من الفم (ق=4,75، دال إحصائياً عند مستوى 0,01) والذقن (ق=4,86، دال عند مستوى 0,01)، ولكن لم توجد فروق دالة بين اكتشاف التغيير في كل من الفم والذقن (ق=0,11). وفي التغييرات النسبية، كان اكتشاف التغيير في العينين أيضاً أكثر انخفاضاً من اكتشاف التغيير في الذقن (ق=4,43، دال إحصائياً عند مستوى 0,01)، ولكن لم توجد فروق دالة بين اكتشاف التغيير في العينين والفم (ق=3,02) واكتشاف التغيير في الفم والذقن (ق=1,40). ولم تكن هناك أية فروق دالة بين اكتشاف التغييرات الملمحية والنسبية في كل من العينين (ق=1,55)، والفم (ق=0,71)، والذقن (ق–0,99).

وأظهر اختبار بيرسون لتحليل الارتباط معاملات ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب في كل من العينين (ر=0,682، دالة عند مستوى 0,01)، والفم (ر=0,492، دالة عند مستوى 0,01)، والذقن (ر=0,519، دالة عند مستوى 0,01).

مناقشة النتائج:

هدفت هذه التجربة إلى تحديد المعلومات المستخدمة في إدراك الوجوه الجانبية، وإعادة فحص العلاقة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب؛ فقد أظهر المفحوصون صعوبة شديدة في مضاهاة الوجوه الجانبية. فعندما كان الوجه المستهدف موجوداً بين مصفوفة الوجوه، اختار المفحوصون الوجه الصحيح فقط في نحو 57% من المحاولات. وعلى الجانب الآخر، فعندما كان الوجه المستهدف غير موجود بين الوجوه العشرة، اختار المفحوصون وجه شخص مختلف في نحو 45% من المحاولات. وكان هذا الأداء أكثر انخفاضاً على نحو دال من الأداء على مهمة مضاهاة الوجوه الأمامية في التجربة الأولى. وهكذا تقدم هذه النتيجة دليلاً على أن تأثير وضع الوجه على ذاكرة التعرف (Bruce, 1982; Vokey & Read, 1992) يكمن في عملية تشفير الوجوه في المقام الأول.

اتساقاً مع التجربة الأولى، كان أداء المفحوصين على مهمة اكتشاف التغيير في الوجه منخفضاً جداً، مما يؤكد النتيجة القائلة إنه ليس كل ما يقع على شبكية العين يمكن تمثيله (انظر مثلاً Simons, 1996). وعلى وجه الخصوص، أظهر المفحوصون صعوبة شديدة في إدراك التغييرات في منطقة العينين، سواء كانت تغييرات ملمحية أم نسبية، مما يؤكد نتائج أودونل وبروس (2001). إن لهذه النتيجة أهمية خاصة، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار نتيجتين أساسيتين؛ هما: (أ) – تعرف الوجوه غير المألوفة مهمة صعبة جداً، وتتضمن الكثير من الأخطاء (انظر مثلاً بروس وزملاؤها، 1999)، في حين أن تعرف الوجوه المألوفة مهمة سهلة، وتتضمن القليل جداً من الأخطاء (انظر مثلاً بيرتن وزملاؤه، 1999)؛ (ب) – تقدم العين أكثر المعلومات البصرية أهمية في تحديد هوية الوجه (Schyns et al., 2002; Vinette et al., 2004). ومن ثم، يبدو، أن صعوبة تعرف الوجوه غير المألوفة ترجع إلى عدم القدرة على التمثيل المعرفي الناجح للمعلومات المتضمنة في منطقة العين. وعلى الجانب الآخر، يبدو أن سهولة تعرف الوجوه المألوفة تكمن في التمثيل المعرفي الجيد للمعلومات الواردة من منطقة العين. وهناك دليل تجريبي يدعم بقوة هذا الاستنتاج، وهو أن الائتلاف مع الوجوه أدى إلى تحسن دال في إدراك التغييرات في العين، بينما لم يكن له أي تأثير ملحوظ على إدراك التغييرات في عناصر الوجه الأخرى (O'Donnell & Bruce, 2001). ولذلك، كان أكثر المفحوصين قدرة على إدراك التغيير في العين – في

التجربة الأولى – هم أنفسهم أكثر قدرة على مضاهاة الوجوه غير المألوفة، والعكس أيضاً صحيح.

وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن للعين أي دور في معالجة الوجوه الجانبية في التجربة الثانية؛ حيث كانت هناك ارتباطات قريبة من «الصفر» بين مضاهاة الوجوه الجانبية وإدراك التغييرات الملمحية والنسبية في العين. وهكذا، فقد تسبب العرض الجانبي للوجه في إخفاء بعض المعلومات المهمة في منطقة العين، وهو ما تسبب – بدوره – في زيادة صعوبة مضاهاة الوجوه الجانبية. إضافة إلى ذلك، لم يكن للشعر أية أهمية في إدراك الوجوه الجانبية. وبدلاً من ذلك، قدمت المنطقة التي تجمع بين الفم والذقن معلومات أكثر أهمية في تعرف الوجوه الجانبية؛ حيث كانت هناك ارتباطات دالة بين مضاهاة الوجوه الجانبية وإدراك التغييرات الملمحية والنسبية في كل من الفم والذقن؛ بخاصة عندما كان الوجه المستهدف موجوداً بين الوجوه العشرة. وهكذا، أدى عرض الوجوه في وضع جانبي إلى حدوث انتقال إدراكي من الجزء العلوي للوجه (المهم في تعرف الوجوه الأمامية) إلى الجزء السفلي منه. ومرة أخرى، لم يكن هناك علاقة بين الإيجاب الخاطئ في مهمة مضاهاة الوجوه الجانبية وأي موقف من مواقف اكتشاف التغيير في الوجه، مما يؤكد الافتراض أن هناك عمليات معرفية مختلفة مسؤولة عن إدراك التغيير بين الهويات الوجهية المختلفة وإدراك التغيير داخل الهوية الوجهية الواحدة.

وتأكيداً للتجربة الأولى، كانت هناك ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب في كل من العين، والفم، والذقن. تشير هذه النتيجة إلى وجود عمليات متماثلة يعتمد عليها كل من معالجة الملامح ومعالجة النسب. وسوف نعود إلى مناقشة هذا الاستنتاج بمزيد من التفصيل عند المناقشة العامة.

المناقشة العامة

كان الهدف الرئيس في البحث الحالي فحص علاقة تشفير المعلومات الوجهية بين الهويات المختلفة وداخل الهوية الواحدة، وذلك عن طريق فحص العلاقة بين مضاهاة الوجوه واكتشاف التغيير في الوجه. إضافة إلى ذلك، هدف هذا البحث إلى فحص العلاقة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. فقد طلب من المفحوصين أداء مهمتي مضاهاة الوجوه غير المألوفة المصممة بوساطة بروس وزملائها (1999) واكتشاف التغيير في الوجه المصممة بوساطة أودونل وبروس (2001). ففي مهمة

مضاهاة الوجوه، عرض على المفحوصين صورة عالية الجودة لوجه مستهدف (أخذت بوساطة "كاميرا فيديو") في وضع أمامي (التجربة الأولى) أو وضع جانبي (التجربة الثانية). أسفل هذه الصورة، كان هناك مصفوفة من عشر صور عالية الجودة (أخذت بوساطة "كاميرا رقمية") لوجوه أمامية، إحدى هذه الصور قد تمثل الشخص المستهدف نفسه المعروض أعلى هذه المصفوفة (انظر الشكلين 1 و3 على سبيل المثال). وكانت مهمة المفحوصين مضاهاة هوية الشخص المستهدف مع هويات الوجوه العشرة. وفي مهمة اكتشاف التغيير في الوجه، عرض على المفحوصين صورتان متماثلتان (للوجه نفسه)، أو مختلفتان حيث تشمل إحداهما تغييراً دقيقاً في أحد الملامح (بوساطة التغيير بالملمح الأصلي للوجه ملمح شخص آخر) أو في المسافات بينها (مثل زيادة أو نقصان المسافة بين الأنف والفم) وكانت مهمة المفحوصين تحديد هاتين الصورتين إذا ما كانتا متماثلتين أو مختلفتين (انظر شكل 2 على سبيل المثال).

فقد كان أداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة منخفضاً جداً، مما يؤكد نتائج الدراسات السابقة (Bruce et al., 1999; 2000; Henderson et al., 2001; Kemp et al., 1997; Megreya & Burton, 2006a,b). وأصبح هذا الأداء أكثر انخفاضاً عندما عرضت الوجوه المستهدفة في وضع جانبي. وهكذا، فإذا كان لوضع الوجوه تأثير قوي على ذاكرة التعرف (Bruce, 1982; Vokey & Read, 1992)، فإن هذا التأثير يكمن أساساً في تشفير الوجوه، الذي يتم قبل عملية التذكر.

كما أظهر المفحوصون صعوبة كبيرة في إدراك التغيير في الوجه عامة، وفي العينين خاصة، مما يتفق مع نتائج أودونل وبروس (2001)، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان إدراك التغيير في العين أفضل منبئ لأداء المفحوصين على مهمة مضاهاة الوجوه الأمامية (التجربة الأولى). تؤكد هذه النتيجة الدور المهم الذي تؤديه العين في تعرف الوجوه؛ حيث أشارت البحوث السيكوفيزيقية الحديثة إلى أن العين هي المكون الرئيس لتعرف هوية الوجه (Schyns et al., 2002; Vinette et al., 2004). وقد يشير ذلك، بدوره، إلى أن انخفاض قدرة المفحوصين على إدراك الوجوه غير المألوفة ربما يرجع إلى ضعف قدرتهم على تشفير المعلومات الواردة من منطقة العين. وعلى الجانب الآخر، عندما عرضت الوجوه المستهدفة في وضع جانبي (التجربة الثانية)، لم يكن للعين أي دور في تعرف هوية هذه الوجوه. وكذلك، لم تظهر أية أهمية للشعر في إدراك الوجوه الجانبية، على الرغم من أهميته في

مضاهاة الوجوه الأمامية (Bruce et al., 1999; Duchaine & Weidenfeld, 2003). وبدلاً من ذلك، أدت المنطقة التي تجمع بين الفم والذقن دوراً مهماً في معالجة الوجوه الجانبية. وهكذا، كان هناك تحول إدراكي من الجزء العلوي من الوجه إلى الجزء السفلي منه، مع تغيير وضع الوجه من الوضع الأمامي إلى الوضع الجانبي.

وفي كلتا الحالتين (العرض الأمامي والعرض الجانبي للوجه)، لم يكن هناك أية علاقة بين الإيجاب الخاطئ في مهمة مضاهاة الوجوه غير المألوفة ومهمة اكتشاف التغيير في الوجه. تشير هذه النتيجة إلى أن تشفير المعلومات الوجهية بين الهويات المختلفة وداخل الهوية الواحدة يعتمد على عمليات مختلفة. ومن ثم، لم يستطع المفحوصون ذوو القدرة المرتفعة على اكتشاف التغييرات الدقيقة جداً بين صورتين لوجه واحد، المقارنة الناجحة بين وجوه أشخاص مختلفين.

ولعل أكثر النتائج أهمية في البحث الحالي هي وجود ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب، فقد أشارت البحوث السابقة إلى أن قلب الوجوه يؤذي أو يتلف معالجة النسب، ولكنه لا يؤثر على معالجة الملامح (Bartlett & Searcy, 1993; Freire et al., 2000). فعلى سبيل المثال وجد فريري وزملاؤه (Freire et al., 2002) أن قلب الوجوه يتلف إدراك التغييرات النسبية، ولكنه لا يؤثر على إدراك التغييرات الملمحية. وقد فسرت هذه النتائج وفقاً لوجود انفصال بين معالجة الملامح ومعالجة النسب (لمناقشة تفصيلية لهذا الموضوع، انظر Bartlett et al., 2003).

وعلى الرغم من ذلك، فقد وجد مجرية وبيرتن (2006ب) ارتباطات إيجابية قوية بين معالجة الوجوه غير المألوفة المعدولة والمقلوبة. وفي المقابل، لم يكن هناك أي ارتباط بين معالجة الوجوه المألوفة المعدولة والمقلوبة. وفقاً لهذين الباحثين، يشير هذا النمط من النتائج إلى أن تعرف الوجوه غير المألوفة لا يعتمد على معالجة النسب، التي قد تمثل حجر الزاوية في تعرف الوجوه المألوفة. وبعيداً عن هذا الاستنتاج المتطرف، تشير هذه النتائج – على الأقل – إلى وجود ارتباط إيجابي بين معالجة الملامح ومعالجة النسب؛ بخاصة عند تعرف الوجوه غير المألوفة.

اتساقاً مع ذلك، فإن نتائج البحث الحالي لم تؤيد فرض الانفصال بين معالجة الملامح ومعالجة النسب. على العكس، كانت هناك ارتباطات إيجابية قوية جداً بين معالجة الملامح ومعالجة النسب؛ مما يشير إلى أن ثمة عمليات أو «ميكانيزمات»

مشتركة بين هذين النوعين من المعالجة. جدير بالذكر، أن هناك بعض النتائج السابقة التي تدعم هذا الاستنتاج. فعلى سبيل المثال، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن قلب الوجه يتلف أيضاً معالجة الملامح (Barton et al., 2003; Tanaka & Farah, 1993). ولذلك، ترى بروس وهامفراي (Bruce & Humphreys, 1994) أنه «يبدو من الصعب أو من المستحيل تشفير جزء «ملمح» معين من وجه معدول دون بعض من التأثير من الملامح الأخرى الأكثر بعداً» (ص125).

ويتفق هذا الرأي مع النظرية القائلة إن الوجوه تعالج ككل (Tanaka & Farah, 1993؛ حيث وجد تناكا وسينجكو (Tanaka & Sengco, 1997) أن التغيير في المسافة بين العينين لم يتلف فقط المعالجة الملمحية للعين، ولكنه أدى إلى تلف المعالجة الملمحية لكل من الأنف والفم، اللذين لم يطرأ على نسبهما أي تغيير. ولذلك، خلص تناكا وسينجكو (1997) إلى أن هناك إسهامات متبادلة بين معالجة الملامح ومعالجة النسب في تعرف الوجوه. يتفق الباحثان الحاليان تماماً مع هذا الاستنتاج؛ حيث إنه ليس منطقياً التصور أن المسافة بين الأنف والفم (مثلاً) يمكن تشفيرها دون تشفير الأنف والفم في حد ذاتهما. ومن ثم، فلا توجد فروق كيفية بين معالجة الملامح ومعالجة النسب، بل كلاهما ضروري لمعالجة الوجه.

المصادر

محمد محمد السيد خليل، (1991). هل تعوض الخبرة عن تأثير نقص إشارات الوجه؟ بحث تجريبي في فاعلية عملية الاتصال. دراسات نفسية، 1(1): 27-47، القاهرة.

Ahmed, R.A. & Gielen, U.P. (1998). *Psychology in the Arab countries*. (1998). Egypt: Menoufia University Press.

Angelone, B.L., Levin, D.T., & Simons, D.J. (2003). The relationship between change detection and recognition of centrally attended objects in motion pictures. *Perception*, 32: 947-962.

Austen, E.L., & Enns, J.T. (2003). Change detection in an attended face depends on the expectation of the observer. *Journal of Vision*, 3: 64-74.

Bartlett, J.C., Hurry, S., & Thorley, W. (1984). Typically and familiarity of faces. *Memory & Cognition*, 12: 219-228.

Bartlett, J.C., Searcy, J.H., & Abdi, H. (2003). What are the routes to face recognition? In M.A. Peterson & G. Rhodes (Eds.), *Perception of faces, Objects, and scenes: Analytical and holistic processes* (pp. 21-52). New Yorki: Oxford University Press.

Bartlett, J.C., & Searcy, J. (1993). Inversion and configuration of faces. *Cognitive Psychology*, 25: 281-316.

Barton, J.J.S., Deepak, S., & Malik, N. (2003). Attending to faces: Change detection, familiarization, and inversion effects. *Perception*, 32: 15-28.

Barton, J. J. S., Keenan, J.P., & Bass, T. (2001). Discrimination of spatial relations and features in faces: Effects of inversion and viewing duration. *British Journal of Psychology*, 92: 527-549.

Bruce, V. (1982). Changing faces: Visual and non-visual coding processes inf ace recognition. *British Journal of Psychology*, 73: 105-116.

Bruce, V., & Humphreys, G.W. (1994). Recognising objects and faces. *Visual Cognition*, 1: 141-180.

Bruce, V., Burton, A.M., & Dench, N. (1994). What is distinctive about a distinctive face? *Quarterly Journal of Experimental Psychology*, 47A: 119-141.

Bruce, V., Henderson, Z., Greenwood, K., Hancock, P.J.B., Burton, A.M., & Miller, P. (1999). Verification of face identities from images captured on video. *Journal of Experimental Psychology: Applied*, 5: 339-360.

Bruce, V., Henderson, Z., Newman, C., & Burton, A.M. (2001). Matching identities of familiar and unfamiliar faces caught pm CCTV images. *Journal of Experiemental Psychology*: Applied, 7: 207-218.

Burton, A.M. & Megreya, A.M. (2006). *Processing orientation and face matching.* Experimental Psychology Society (EPS): London Meeting, 6-8 January, University of London, UK.

Burton, A.M., Miller, P., Bruce V., Hancock, P.J.B., & Henderson, Z. (2001). Human and automatic face recognition: A comparison across image format. *Vision Research*, 41: 3185-3195.

Burton, A.M., Wilson, S., Coan, M., & Bruce, V. (1999). Face recognition in poor-quality video: Evidence from security surveillance. *Psychological Science*, 10: 243-248.

Cabeza, R., & Kato, T. (2000). Features are also important: Contributions of featural and configural processing to face recognition. *Psychological Science*, 11: 429-433.

Duchaine, B.C., & Weidenfeld, A. (2003). An evaluation of two commonly used tests of unfamiliar face recognition. *Neuropschologia*, 41: 713-720.

Farah, M.J. (1996). Is face recognition? special? Evidence from neuropsychology. *Behavioural Brain Research*, 76; 181-189.

Farah, M.J., Drain, H.M., & Tanaka, J.W. (1995). What causes the face inversion effect? *Journal of Experimental Psychology: Human Perception & Performance*, 21: 628-634.

Freire, A., Lee, K., & Symons, L.A. (2000). The face-inversion effect as a deficit in the encoding of configural information: Direct evidence. *Perception*, 29: 159-170.

Hancock, P.J.B., Bruce, V., & Burton, A.M. (2000). Recognition of unfamiliar faces. *Trends in Cognitive sciences*, 4: 330-337.

Hancock, P.J.B., Burton, A.M., & Bruce, V. (1996). Face processing: Human perception and principal components analysis. *Memory & Cognition*, 24: 26-40.

Henderson, Z., Bruce, V., & Burton, A.M. (2001) Matching the faces of robbers captured on video. *Applied Cognitive Psychology*, 15: 445-464.

Hershler, O., & Hochstein, S. (2005). At first sight: a high-level pop out effect for faces. *Vision Research*, 45: 1707-1724.

Hochberg, J. & Galper, R.E. (1967). Recognition of faces: 1. An exploratory study. *Psychonomic Science*, 9: 619-620.

Huff, C.R., Rattner, A., & Sagarin, E. (1986). Guilty until proved innocent: wrongful conviction and public policy. *Crime & Delinquency*, 32: 518-544.

Kassin, S.M. (2005). On the psychology of confessions: Does innocence put innocents at risk? *American Psychologist*, 60: 215-228.

Kemp, R., Towell, N., & Pike, G. (1997). When seeing should not be believing: Photographs, credit cards and fraud. *Applied Cognitive Psychology*, 11: 211-222.

Levin, D.T., & Simons, D.J. (1997). Failure to detect changes to attend objects in motion pictures. *Psychonomic Bulletin and Review*, 4: 501-506.

Lewis, M.B., & Johnston, R.A. (1997). familiarity, target set, and false positives in face recognition. *European Journal of Cognitive Psychology*, 9: 437-459.

Light, L.L., Kayra-Stuart, F., & Hollander, S. (1979). Recognition memory for typical and unusual faces. Journal of Experimental Psychology: *Human Learning & Memory*, 5: 212-228.

Liu, C.H., Seetzen, H., Burton, A.M., & Chaudhuri, A. (2003). Face recognition is robust with incongruent image resolution: Relationship to security video images. *Journal of Experimental Psychology*: Applied, 9: 33-41.

Macho, S., & Leder, H. (1998). Your eyes only? A test of interaction influence in the processing of facial features. *Journal of Experimental Psychology: human Perception & Performance*, 24: 1486-1500.

Mack, A., & Rock, I. (1998). *Inattentional Blindness*. London: The MIT Press.

Macrae, C.N. & Lewis, H.L. (2002) Do I know you? Processing orientation and face recognition. *Psychological Science*, 13: 194-196.

Megreya, A.M. (2005) *Processing unfamiliar faces*. Unpublished Ph.D. Thesis. University of Glasgow, Glasgow, UK.

Megreya, A.M. & Burton, A.M. (2005). *Hits and false positives in face matching: A familiarity-based dissociation*. BBCS/SCCC 15th Annual Meeting Experimental Psychology Society (EPS), 14-17 July. Universite de Monreal, Canada.

Megreya, A.M. & Burton, A.M. (2006a). Recognising faces seen alone or with others: When two heads are worse than one. *Applied Cognitive Psychology*, 20: 957-972.

Megreya, A.M. & Burton, A.M. (2006b) Unfamiliar faces are not faces: Evidence from a matching task. *Memory & Cognition*, 34: 865-876.

Moscovitch, M., Winocur, G., & Behrmann, M. (1997). What is special about face recognition? Nineteen experiments on a person with visual object agnosia

and dyslexia but normal face recognition. *Journal of Cognitive Neuroscience*, 9: 555-604.

Nickerson, R.S. (1965). Short-term memory for complex meaningful visual configurations: A demonstration of capacity. *Canadian Journal Of Psychology*, 19: 155-160.

O'Donnell, C., & Bruce, V. (2001). Familiarisation with faces selectively enhances sensitivity to changes made to the eyes. *Perception*, 30: 755-764.

O'Regan, J.K., Deubel, H., Clark, J.J., Rensink, R.A. (2000). Picture changes during blinks: Looking without seeing and seeing without looking. *Visual Cognition*, 7: 191-211.

Pashler, H. (1988). Familiarity and visual change detection. *Perception & Psychophysics*, 44: 369-378.

Perfect, T.J. (2005). *Processing bias and face recognition*. BBCS/SCCC 15th Annual Meeting Experimental Psychology Society (EPS), 14-17 July. Universite de Montreal, Canada.

Pryke, S., Lindsay, R.C.L., Dysart, J.E., Dupuis, P. (2004). Multiple independent identification decisions: A method of calibrating eyewitness identification. *Journal of Applied Psychology*, 89: 73-84.

Rakover, S.S., Teucher, B. (1997). Facial inversion effects: Parts and whole relationship. *Perception & Psychophysics*, 59: 752-761.

Reder, L.M., & Kusbit, G.W. (1991). Locus of the Moses Illusion: Imperfect encoding, retrieval, or match? *Journal of Memory & Language*, 30: 385-406.

Rensink, R.A., O?Regan, J.K., Clark, J.J. (1997). To see or nor to see: The need for attention to perceive changes in scenes. *Psychological Sciences*, 8: 368-373.

Rhodes, G., Brake, S., & Atkinson, A.P. (1993). What?s lost in inverted faces? *Cognition*, 47: 25-57.

Ro, T., Russell, C., & Lavie, N. (2001). Changing faces: A detection advantage in the flicker paradigm. *Psychological Science*, 12: 94-99.

Saad, E.M. Hadhoud, M.M., Moawad, M.I., El-Halawany, M., & Abbas, A. M. (2005). Detection of faces un a color natural scene using skin color classification and template matching. Twenty Second National Radio Science Conference (NRSC), March 15-17, Cairo, Egypt.

Schyns, P.G., Bonner, L., & Gosselin, F. (2002). Show me the feature! Understanding recognition from the use of visual information. *Psychological Science*, 13: 402-409.

Schyns, P.G. & Gosselin, F. (2003). Diagnostic use of scale information for componential and holistic recognition. In M.A. Peterson & G. Rhodes (Eds.), Perception of faces, objects, and scenes: *Analytical and holistic processes* (pp. 120-145). New York: Oxford University Press.

Simons, D.J. (1996). In sight, out of mind: When object representations fail. *Psychological Sciences*, 7: 301-305.

Simons, D.J., & Levin, D.T. (1997). Change blindness. *Trends in Cognition Sciences*, 1: 261-267.

Simons, D.J., & Levin, D.T. (1998). Failure to detect changes to people during a real-world interaction. *Psychonomic Bulletin and Review*, 5: 644-649.

Tanaka, J.W., & Farah, M.J. (1993). Parts and wholes in face recognition. *Quarterly Journal of Experimental Psychology*, 46A: 225-245.

Tanaka, J.W., & Sengco, J.A. (1997). Features and their configuration in face recognition. *Memory & Cognition*, 25: 583-592.

VanRullent, R. (2006). On second glance: Still no high-level pop-out effect for faces. *Vision Research, 46: 3017-3027.*

Vinette, C., Gosselin, F., & Schyns, P.G. (2004). Spatio-temporal dynamic of face recognition in a flash: It?s in the eyes. *Cognitive Science*, 28: 289-301.

Vokey, J.R., & Read, J.D. (1992). Familiarity, memorability, and the effect of typicality on the recognition of faces. *Memory & Cognition*, 20: 291-302.

Vuilleumier, P. (2000). Faces call for attention: Evidence from patients with visual extinction. *Neropsychologia*, 38: 693-700.

Wechsler, H., Phillips, P.J., Bruce, V., Soulie, F.F., & Huang, T.S. (1998) Face recognition: *From theory to application*. London: Springer.

Wells, G.L., Small, M., Penrod, S., Malpass, R.S., Fulero, S.M., & Brimacombe, C.A.E. (1998). Eyewitness identification procedures: Recommendations for lineups and photospreads. *Law & Human Behavor*, 22: 1-39.

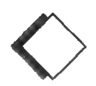
Wolfe, J.M. (1999). Inattentional amnesia. In V. Coltheart (Ed.), *Fleeting memories* (pp. 71-94). Cambridge: MIT Press.

Yarmey, A.D., Yarmey, A.L., & Yarmey, M.J. (1994). Face and voice identifications in showups and lineups. *Applied Cognitive Psychology*, 8: 453-464.

Yin, R.K. (1969). Looking at upside-down faces. *Journal of Experimental Psychology*, 81: 141-145.

قدم في: يونيو 2006

أجيز في: نوفمبر 2006



Face Matching and Change Detection

Ahmed M. Megreya [*]
A. Mike. Burton [**]

Although we have an excellent ability to recognise familiar faces, even when presented in low-quality pictures, people are *really* poor at *matching unfamiliar faces,* even when presented in high-quality images, Here, we attempt to predict unfamiliar face matching performance by a face change detection task. Detecting changes in the eyes, regardless of whether they were featural or configurational, was the best predictor, provided that tragets were presented *in a full-face* frontal view, but not in a profile pose. More importantly, we found strong positive associations between featural and configurational processing, suggesting that similar processes are in use, We conclude that configurational information cannot be processed without encoding featural information in the first place.

Key words: Visual perception, Face recognition, Matching unfamiliar faces, Face change detection, Featural and configurational processes.

* Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Minufiya Universtiy Egypt.
** Dept. Of Psychology, University of Glasgow, UK.

ندوة العلاقات الكويتية الآسيوية

عقدت مجلة العلوم الاجتماعية ندوة في القاعة الدولية بمبنى كلية العلوم الاجتماعية في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الأحد الموافق 2007/4/29 م بحضور كل من:

د. خالد أحمد الشلال، رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية.

أ. د. محمد السيد سليم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ومنسق الندوة.

د. عبدالله الغانم، مدرس العلوم السياسية بجامعة الكويت.

د. هيلة المكيمي، مدرسة العلوم السياسية بجامعة الكويت.

د. سامي الفرج، مدير مركز الدراسات الإستراتيجية.

افتتح الندوة الدكتور خالد الشلال، فرحب بالحضور، موضحاً أن مجلة العلوم الاجتماعية قد خطت لنفسها نهجاً يجمع بين نشر البحوث وعقد الندوات الحوارية ونشر أعمالها؛ لكي تكون الفائدة أعم وأشمل للجمهور والمجتمع. وأشار إلى أن الندوة ستتناول العلاقات الكويتية الآسيوية، وأن صاحب هذه الفكرة هو أ. د. محمد السيد سليم، وهو غني عن التعريف، إنه أستاذ في العلوم السياسية.

وأدعوه إلى تقديم رؤيته لموضوع الندوة، وهو العلاقات الكويتية الآسيوية.

أ. د. محمد السيد سليم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ د. خالد الشلال رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، الأخت د. هيلة المكيمي، الأخ د. عبدالله الغانم والأخ د. سامي الفرج والإخوة الكرام أشكركم على المشاركة في هذه الندوة التي تنظمها مجلة العلوم الاجتماعية في موضوع العلاقات الكويتية الآسيوية، وسأحاول باختصار أن أقدم ما أتصوره مفاتيح كبرى لهذا الموضوع. ابتداء حينما أتحدث عن آسيا فأنا أقصد هنا آسيا غير العربية، يعني أتكلم عما يقع إلى الشرق من الكويت، وهذا يشمل دول شرق آسيا: الصين واليابان والكوريتين، بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز؛ ذلك أن علاقات الكويت بدول آسيا العربية لها حركيات وآليات مختلفة عن علاقاتها بدول آسيا غير العربية. وحينما نتحدث عن آسيا فنحن نتكلم عن أكبر قارات العالم من حيث المساحة (44,9 مليون كم^2 تمثل ثلث مساحة اليابسة في العالم)، ومن حيث عدد السكان (نحو 3,8 بلايين نسمة يشكلون 60% من سكان العالم). وفي هذه المساحة شديدة الاتساع نجد أعلى جبال العالم (قمة جبل إفرست)، وأكثر مناطق العالم انخفاضاً (البحر الميت). ويوجد فيها كل الأقاليم المناخية والنباتية المعروفة في العالم، وفيها نزلت الديانات السماوية الثلاث، بل جاءت معظم الديانات غير السماوية أيضاً، فيها أكثر شعوب العالم فقراً وغنى في آن واحد، فيها أكثر مدن العالم ازدحاماً، وأقلها في الكثافة السكانية. يوجد فيها معظم السلالات العرقية ومعظم اللغات والثقافات المعروفة في العالم. راوح موقعها النسبي من النظام العالمي بين كونها ساحة للصراع الاستعماري منذ أوائل القرن السادس عشر إلى كونها مسرحاً لظهور ثاني أكبر اقتصاد في العالم (اليابان) ولظهور النمور الآسيوية. هي إذن ليست قارة واحدة بل هي قارات متعددة تجمعت في محيط جغرافي واحد. هي قارة المتنوعات والمتناقضات إلى حد أن البعض يقول: إن آسيا ليست قارة واحدة، آسيا مجموعة قارات متداخلة بعضها في بعض؛ لأن شرق آسيا تختلف عن جنوب آسيا وعن وسط آسيا، ونعلم قصة الصعود الآسيوي منذ أوائل التسعينيات، والحديث الذي دار بعد نهاية الحرب الباردة عن أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً. وهذا ما دشنه البنك الدولي للإنشاء والتعمير حينما نشر كتابه المشهور بعنوان المعجزة الآسيوية سنة 1993، الذي قال فيه: إن آسيا ستكون قاطرة النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين. هذا التنبؤ من البنك

الدولي ما لبث أن أصابته ضربة كبرى حينما حدثت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، التي أدت إلى انهيار اقتصادي شامل في الدول التي سميت في ذلك الوقت بالنمور الآسيوية ككوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا. ولكن هذه الدول سرعان ما تعافت من هذه الأزمة، وبدأت في استئناف رحلة الصعود الآسيوي. واليوم أصبحت الدول الآسيوية، ولاسيما الصين واليابان و معهما مايسمى دول النمور الآسيوية تمثل قاطرة النمو الاقتصادي العالمي. آسيا غير العربية التي نتحدث عنها تمثل اليوم نحو 23% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفيها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهو الاقتصاد الياباني، وأهم اقتصاد ناشىء في العالم وهو الاقتصاد الصيني. ومن ثم فإن آسيا تتيح عديداً من الفرص للدول العربية التي تتعامل معها، ومنها الكويت. من ناحية أخرى يمكن القول: إنه مع بداية القرن الحادي والعشرين حدثت في آسيا تطورات جوهرية تجعلها شديدة الأهمية للسياسة الكويتية، لعل أهم تطور حدث في آسيا هو انتقال بؤرة الصراع العالمي والتوازن الدولي من أوروبا إلى آسيا؛ مما يجعل مستقبل الصراع العالمي يتحدد على المسرح الآسيوي، ابتداءً من الحرب في أفغانستان، والصدام الأمريكي الصيني الذي حدث في أوائل عهد الرئيس بوش، والتطورات الكبرى التي تجري في وسط آسيا. لقد أصبحت آسيا نقطة التوازن العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين. آسيا أيضاً مكان تظهر فيه وتنمو ترتيبات اقتصادية وسياسية كثيرة، سنتحدث عنها بعد قليل، تؤثر على الكويت. وأنا أعتقد أن هناك العديد من الفرص المتاحة للكويت للتعامل مع هذه الترتيبات، وأن هذه الفرص لم تستثمر بعد.

سأقسم مداخلتي إلى ثلاث نقاط؛ النقطة الأولى سأتحدث فيها عن التطورات التي تجري في آسيا والتي تتطلب من الكويت، اهتماماً حقيقياً بهذه القارة، وهذا لا يعني – كما سنرى – أن الكويت لا تهتم بآسيا، ولكن هذا الاهتمام لا يرقى إلى مرتبة وضع آسيا على أولوية الأجندة السياسية الخارجية الكويتية. أما النقطة الثانية فهي تحديد المصالح المتبادلة بين الكويت وآسيا. وأخيراً سأتحدث عن العناصر المقترحة لسياسة كويتية فعالة للتعامل مع القارة الآسيوية.

(1) – التطورات الإستراتيجية في آسيا: تجري في آسيا تطورات شديدة الأهمية، بالإضافة إلى ما قلت عن انتقال التوازن الدولي إلى قلب القارة الآسيوية، وعن الصعود الآسيوي، فإن آسيا مسرح لنشوء مؤسسات إقليمية جديدة، هذه المؤسسات تقع على نقطة تماس مع المصالح الكويتية، لعل من أهم المؤسسات

التي نشأت في آسيا خلال السنوات العشر الأخيرة هي «رابطة تجمع دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي». وهي رابطة تهتم بتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات، وبها ثلاث دول عربية هي اليمن، وعمان، والإمارات. كذلك أنشئ "مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا" سنة 2002 و مقره في كازاخستان، وهو أول منظمة آسيوية شاملة للتعاون الأمني، بالإضافة إلى عشرات المنظمات الأخرى التي تتناول القضايا الجديدة في القارة الآسيوية مثل «منظمة بحر قزوين»، «منظمة البحر الأسود»، «منظمة الحوار الآسيوي»، و«منظمة الحوار الآسيوي – الشرق أوسطي». نحن أمام مجموعة ضخمة من الترتيبات المؤسسية الآسيوية التي تجري في هذه الساحة، والتي تؤثر على مصالح الكويت مباشرة. إلى أي حد انضمت الكويت لهذه المؤسسات أو استفادت من الفرص المطروحة فيها، وهي مؤهلة للاستفادة من هذه الفرص؟ تجري في آسيا أيضاً ترتيبات اقتصادية هائلة، من أهمها مثلاً قضية خطوط النقل القاري الآسيوي، وتشمل (أ) – إنشاء خط السكة الحديد الأوراسي الذي يمتد من شنغهاي إلى القوقاز ومنها إلى أوروبا. وهذا الخط بني بالفعل، وهو يعني أن هذا ليس مشروعاً. هذا الخط يستطيع أن ينقل البضائع من أوروبا إلى شرق آسيا وبالعكس عن طريق سكة حديد يمتد بطول القارة الآسيوية، وهذا الخط بدأ بالفعل يسحب جزءاً من التجارة الآسيوية القادمة أو الآتية إلى منطقة الخليج العربي. وقد نظمت وزارة التخطيط الكويتية مشروعاً لدراسة أثر هذا الخط على المصالح الكويتية. ولكن هذا لم ينعكس بعد في استفادة الكويت منه، (ب) – الطريق البحري القطبي الشمالي، وهو طريق يبنى الآن بالفعل، ويبنى على أساس أن ينقل تجارة دول شرق آسيا عن طريق المحيط المتجمد الشمالي إلى دول أوروبا دون المرور بمضيق ملقا وبحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر وقناة السويس، بالنظر إلى أن طريق مضيق ملقا هو نقطة تجمع القرصنة الدولية في العالم، فدول شرق آسيا بدأت تتضرر من مضيق ملقا في نقل تجارتها إلى الشمال، وهذا الطريق سيؤثر بالفعل على التجارة الآسيوية مع دول مجلس التعاون الخليجي. هناك أيضاً في القارة الآسيوية صراعات إقليمية، فهناك سباق التسلح الهندي الباكستاني والمشكلة الكشميرية، وهناك الصراعات الجديدة والقضايا الأمنية الجديدة التي تجري في هذه القارة؛ مثل ازدهار تجارة المخدرات والأسلحة الصغيرة والجريمة المنظمة، وغيرها. وهذه القضايا كلها لا بد أن تنعكس على المصالح الخليجية والكويتية. هناك أيضاً فرص اقتصادية متاحة في القارة الآسيوية، كنمو تكنولوجيا

المعلومات في كثير من دولها، وبخاصة دول مثل ماليزيا، والهند، وكوريا الجنوبية؛ مما يخلق فرصاً أساسية للكويت للتعامل مع هذه الدول. إذاً، قارة آسيا اليوم هي مسرح لعديد من التطورات وعديد من الفرص المتاحة. وفي الوقت نفسه هناك عديد من مصادر التهديد للمصالح الأمنية الكويتية الكامنة في آسيا مما يتطلب الاهتمام بآسيا وعدم اعتبارها دائرة ثانوية من دوائر السياسة الخارجية الكويتية، بل إن من المطلوب أن تبلور الكويت إستراتيجية أساسها "التوجه شرقاً East Look"؛ بمعنى أن تسعى الكويت إلى تركيز سياستها نحو التفاعل مع مايحدث في المسرح الآسيوي، واعتباره على قدر المساواة مع ما يحدث على الجبهات الغربية.

(2) – هناك أيضاً شبكة مصالح كويتية آسيوية مهمة تتطلب من الكويت الاهتمام بالتوجه شرقاً. ما هذه المصالح؟ مصالح الكويت مع آسيا تتحدد في عدة نقاط. أولاً: آسيا ميدان لتنويع الشركاء والبدائل بالنسبة للكويت؛ فالتفاعل النشيط مع الدول الآسيوية الإحدى والخمسين يوسع دائرة الشركاء الدوليين، وكلما تنوع الشركاء، تنوعت البدائل أمام الدولة، وزادت حريتها ومساحة حركتها في السياسة الدولية، الكويت بالفعل متجهة نحو آسيا؛ فتجارة الكويت مع آسيا بالنسبة للصادرات تساوي 37% تقريباً، وبالنسبة للواردات نحو 33%؛ يعني ثلث تجارة الكويت الخارجية مع هذه الدول تقريباً. لكننا نجد نسبة التجارة لدول أخرى في منطقة الخليج مع آسيا أعلى بكثير من هذه النسبة.

ثانياً: آسيا أيضاً نموذج مهم للتنمية، فإذا كنا نتحدث عن التنمية، لا بد أن ندرس النماذج الآسيوية؛ لأن النماذج الآسيوية في التنمية كانت – في الحقيقة – نماذج فريدة من نوعها. نماذج سلمت بالدور المحوري للقطاع الخاص من ناحية، لكنها لم تتخل إطلاقاً عن الدور الناظم للدولة. في الدول الآسيوية مثل النموذج الكوري، النموذج الياباني أو النموذج الماليزي، تجد أنه يُلقي كثيراً من الشك على المفهوم الغربي الرأسمالي التقليدي الذي يقول: كلما قل دور الدولة زادت الرفاهية الاقتصادية للدولة. هذا لم يحدث في اليابان أو الصين، ولم يحدث في ماليزيا، ومن ثم فإننا يمكن أن نكون نحن من يستفيد من خبرة هذه الدول في مجال تحديد الدور الأمثل للدولة في التنمية.. ثالثاً: آسيا كذلك مجال للوصول إلى الصيغة المثلى للتكامل الإقليمي. لماذا نجح التكامل الإقليمي بين دول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وأصبحت التجارة بين دول الرابطة تمثل نحو 35% من إجمالي تجارتها الكلية، بينما التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي أو بين الدول العربية

لم يرق إلى هذا المستوى؟ لست في موقف يسمح لي أن أتكلم عن هذا الفرق بين الاثنين. ولكن في تقديري، فإن الفارق يكمن في أن دول الآسيان ركزت على التكامل من خلال التنمية وليس العكس. فبإمكاننا الاستفادة من دروس نجاح التكامل الآسيوي.. من ناحية أخرى، آسيا لها مصالح مهمة مع دولة الكويت مما يجعل هذه المصالح متبادلة وليس من جانب واحد فقط، مصالح الدول الآسيوية مع الكويت هي: (1) – تأمين تدفق النفط الكويتي إلى الأسواق الآسيوية، وهناك دول آسيوية تعتمد إلى حد كبير على النفط الكويتي. (2) – الكويت ميدان للعمالة الآسيوية ولا سيما العمالة الجنوب آسيوية والعمالة الكورية. (3) – الكويت أيضاً مجال للصادرات الصناعية الآسيوية.

(3) – إذن، هناك شبكة مصالح متبادلة بين الطرفين تجعل من الممكن البناء عليها في تطوير سياسة كويتية فعالة مع الدول الآسيوية، أنا مثلاً عندما نظرت إلى الصحافة الكويتية في الشهور الثلاثة الأخيرة وجدت فعلاً أن هناك اهتماماً بآسيا، ولكنه اهتمام لا يرقى إلى مرتبة سياسة متكاملة للتعامل مع هذه القارة. مثال ذلك خبر في عناوين الصحف يقول: إن الكويت قررت عدم تطبيق التخفيضات في صادراتها من النفط على الدول الآسيوية، وبالتحديد، بينما تطبقها على أوروبا، وهذا مؤشر على الاهتمام بآسيا. شارك وفد مجلس الأمة الكويتي في مؤتمر "جمعية برلمانات آسيا من أجل السلام" المنعقد في نوفمبر الماضي 2006 ورئيس مجلس الأمة الكويتي دعا فيه إلى سياسة كويتية تجاه آسيا. بنك الكويت الوطني دعا لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة السابق لإلقاء محاضرة عن خبرة التنمية في سنغافورة ودلالتها بالنسبة للكويت. وهذا كله يشير إلى أن هناك اتجاهات نحو القارة الآسيوية. ولكن كما قلت إنها لا ترقى لمرتبة سياسة متكاملة للتعامل معها.

إذن، ما عناصر هذه السياسة التي أتصور أنها يمكن أن تحقق أو تعمق المصالح الكويتية مع الدول الآسيوية مما أسميته نحو سياسة كويتية فعالة تجاه آسيا؟ لعل **العنصر الأول** من عناصر هذه السياسة هو ضرورة اتخاذ قرار إستراتيجي بالاتجاه شرقاً، أي أن تصبح آسيا من أولويات أجندة السياسة الخارجية الكويتية أو على قمة هذه الأولويات. هذا ما فعله بالضبط محاضير محمد حينما تولى رئاسة وزراء ماليزيا سنة 1981. اتخذ محاضير قراراً إستراتيجياً بأن الشريك الأساسي لماليزيا هو اليابان. وعبر عشرين عاماً حقق هذا التوجه نتائج باهرة بالنسبة لنقل التكنولوجيا إلى ماليزيا. اليوم نصف صادرات ماليزيا الصناعية

هي " تكنولوجيا متقدمة ". **العنصر الثاني**: يتعلق بفهم آسيا من منظور آسيوي، لا يمكن أن تتبلور سياسة متكاملة تجاه الدول الآسيوية بناءً على خبراتنا التقليدية في التعامل مع الثقافات والدول الغربية والأوروبية بالتحديد، فنحن تعودنا على الحديث باللغة الإنجليزية وعلى التعامل مع الأمريكيين والأوروبيين، ولكن هل الأسلوب الآسيوي في التعامل هو نفسه الأسلوب الأوروبي.؟ من المهم أن نبدأ في بلورة سياسة لكي نفهم آسيا من منظور آسيوي، من خلال التعامل مع مؤسساتها البحثية، وإنشاء مؤسسات بحثية تهتم بدراسة هذه الدول ومن خلال قراءة الكتب الآسيوية. لا يمكن أن أعرف عن ماليزيا من كتاب صدر في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أقرأ عن الصين في كتاب صدر في بريطانيا. فلا بد أن أفهم آسيا من منظور آسيوي ومن خلال التعامل المباشر مع هذه الدول؛ لأن هذه المسألة ستحدد نجاح مثل هذا التعامل أو فشله. الآسيويون لهم أسلوب في التعامل يختلف عن الأسلوب الأوروبي، فهم مثلاً ينظرون إلى الأمور ويحسبون المكسب والخسارة في المدى البعيد، نحن لم نتعود بعد على هذه المسألة، ومن ثم نحن ننظر أحياناً إلى عدم الرد الآسيوي على طلباتنا على أنه إهمال لهذه الطلبات، و لكنه من قبيل التأني والحساب الدقيق. ومن عناصر السياسة الكويتية المقترحة جماعية التعامل الكويتي مع آسيا، في إطار خليجي آسيوي أو في إطار عربي آسيوي، ولكن أتصور أنه لا بد أن يكون هناك نوع من الرابطة الجماعية التي من خلالها تبني الكويت علاقتها مع الدول الآسيوية. أنا أتصور، مثلاً، منتدى خليجياً آسيوياً.. يعقد مؤتمر قمة، مثلاً، كل سنتين لمناقشة المصالح المشتركة وتطويرها. وهذا في الواقع ما تفعله الدول الأوروبية. فالاتحاد الأوروبي منذ سنة 1996 يعقد مؤتمر أوروبياً آسيوياً، مع دول رابطة جنوب شرق آسيا ويسمى Asia Europe Meeting (ASEM) ينعقد مرة كل سنتين، ويناقش مجمل العلاقات الآسيوية الأوروبية، وأنا أتصور أننا بحاجة إلى ترتيب مؤسسي جماعي بهذا الشكل؛ بحيث لا تكون الكويت بمفردها كدولة صغيرة إزاء عمالقة كبار مثل الصين، واليابان، والهند، ولكن حينما تكون في إطار جماعي أكبر أعتقد أن هذا يقوي المركز التفاوضي الكويتي.

العنصر الثالث: مشاركة الكويت في الترتيبات الاقتصادية والأمنية الآسيوية الجديدة. لا أفهم لماذا لم تنضم الكويت حتى الآن إلى رابطة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وهي تتيح فرصاً هائلة لتحرير التجارة ونقل التكنولوجيا والاستثمارات؟ فسلطنة عمان، والإمارات واليمن أعضاء في هذه المؤسسة، لماذا لم تنضم الكويت

حتى الآن إلى مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا مع أن هذه المؤسسة تنشئ ترتيبات أمنية جديدة تؤثر في كل القارة الآسيوية.، والآسيان، على سبيل المثال، قد تبدو مؤسسة بعيدة ولكننا سوف ندهش من أن الآسيان فيها فئة للعضوية تسمى فئة شريك الحوار، وشريك الحوار ليس شرطاً أن يكون دولة في جنوب شرق آسيا. فأي دولة مهتمة بالتعاون مع دول الآسيان يمكن أن تستفيد من فئة شريك الحوار، وتستفيد من التسهيلات الاقتصادية الموجودة في الآسيان. الهند، واليابان، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة شركاء حوار للآسيان. فلماذا لا تطلب الكويت أن تكون شريك حوار للآسيان وتحضر اجتماعات المنظمة وتستفيد من هذه الترتيبات.

النقطة الأخرى تتعلق بضرورة وجود منظور كويتي للتعامل مع الدول الآسيوية يقوم على الربط بين الاقتصادي وغير الاقتصادي؛ بمعنى أن شبكة العلاقات ينبغي أن تكون شبكة علاقات متكاملة تشمل الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية، أنا أركز على هذا التكامل بين السياسي والاقتصادي لأن بعض الدول تركز – أحياناً – على الجانب الاقتصادي في التعامل مع الدول الآسيوية وتهمل الجانب السياسي تماماً، وبعض الدول تركز على الجانب السياسي وتهمل الجانب الاقتصادي، وكلا المسلكين في تقديري لم يحقق نتائج مهمة. لا بد أن تهتم الكويت بالقضايا الأمنية الآسيوية. يعني أتصور أنه لابد من بلورة سياسة آسيوية من قضايا موجودة في آسيا كقضية كشمير، وكقضية جزر سبراتلي المتنازع عليها في شرق آسيا، وكقضية مشكلة نمور التاميل في سريلانكا، وقضية التبت، لأن هذه القضايا هي التي ستكون محل اهتمام النظام الدولي في خلال السنوات العشر القادمة. حينما سقط الاتحاد السوفيتي اكتشفنا أننا لا نعلم شيئاً عن آسيا الوسطى ولا نعلم شيئاً عن هذه الدول الجديدة، وبدأنا نبلور السياسة بعد السقوط بالفعل. أما آن الأوان لكي نستبق الأحداث وندرس هذه القضايا الأمنية ونبلور سياسات تجاهها قبل أن تتفجر بالفعل؟ مثل هذا الاهتمام سيؤدي بالآسيويين إلى الاهتمام بالقضايا الأمنية في منطقة الخليج. لا يمكن تصور أن تهتم اليابان أو كوريا الجنوبية أو الصين بقضية أمن الخليج في الوقت الذي لا نهتم فيه بالقضايا الأمنية الموجودة في هذه المنطقة، وأنا أتصور أن هناك فرصاً عديدة لبناء شراكات مهمة جداً مع هذه الدول. سأعطي مثالاً واحداً يتعلق بالموضوع النووي. فاليابان دائماً تقول إن السلاح النووي الكوري الشمالي هو تهديد لأمنها، وهذه مسألة قد تكون حقيقية،

ولكن في الوقت نفسه حينما نقول لليابان إنه بالمنطق الياباني نفسه فإن السلاح النووي الإسرائيلي هو تهديد للعرب وللدول الخليجية في الوقت نفسه. إذن نحن واليابان يمكن أن ندخل في شراكة متبادلة لمحاربة الأسلحة النووية ومنع انتشارها في أي مكان في العالم. سواء كان السلاح بيد كوريا الشمالية أو في يد إسرائيل. هذا هو الأساس الذي تبنى عليه الشراكات بين الدول. لكن حتى الآن لم نعرض مثل هذه الصفقات وهذه الشراكات على هذه الدول. وأتصور أيضاً أننا لا بد أن نهتم بحوار الحضارات مع آسيا، وهذا الموضوع شديد الأهمية بالنسبة للآسيويين ولا سيما الصينيين، واليابانيين. ومنذ أن أصدر هنتنجتون كتابه حوار صراع الحضارات، الذي قال فيه: إن الصراع القادم سيكون صراع الحضارة الصينية والإسلامية ضد الغرب، اهتم الآسيويون بطرح مفهوم حوار الحضارات. وقد أنشأت اليابان حواراً للحضارات مع العالم الإسلامي عقد حتى الآن خمس جولات، جولة في البحرين، وجولة في طوكيو، وجولة في طهران، وجولة في تونس، والجولة الأخيرة عقدت مرة أخرى في طوكيو. الصين عقدت أربع دورات لحوار الحضارات، وهناك منتدى عربي صيني يتكلم عن حوار الحضارات. كان الوجود الكويتي محدوداً إلى حد كبير، وفي كثير من الأحيان كان غائباً، كان أول مرة تشارك فيها الكويت، في حوار الحضارات هي الحوار الياباني مع العالم الإسلامي الأخير الذي عقد في طوكيو، وحضره د. عبدالله سهر، لكن أنا أتصور، على سبيل المثال، أن الجولة القادمة لحوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي يمكن أن تنعقد في الكويت، وهذا سيعطي دفعة قوية جداً لسياسة الكويت تجاه الدول الآسيوية. أخيراً، أريد الإشارة بسرعة إلى دول آسيا الوسطى، وهو موضوع ستوليه الدكتورة هيلة المكيمي اهتماماً خاصاً في مداخلتها. هذه دول فيها حضارة عريقة وربما لا نعلم أن أوزبكستان فيها نسخة المصحف الشريف الأولى، أي نسخة عثمان، وهي الموجودة في مدينة طشقند، ليس لنا أي دور في آسيا الوسطى تقريباً. الدور العربي يكاد يكون غائباً ومقصوراً على بعض الزيارات، وعلى بعض المبادلات، ولكن آسيا الوسطى ساحة مهمة للتجارة والاستثمار ونشر اللغة العربية، دول آسيا الوسطى تبنت الحروف اللاتينية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ونحن عجزنا أن نجعل دول آسيا الوسطى تتبنى الحروف العربية في التعامل كما كانت قبل الحقبة الروسية. ومن ثم نحن بحاجة إلى أن نضع آسيا الوسطى في قائمة الأولويات.

د. خالد الشلال: أشكرك على العرض الوافي والشامل، ويبدأ الدكتور سامي الفرج في التعقيب.

د. سامي الفرج:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني أن أشارككم اليوم بصفتي شخصاً من خارج الجامعة، وأشارك أ. د. محمد السيد سليم، د. خالد الشلال، د. عبدالله الغانم، د. هيلة المكيمي، في هذه الندوة. أتصور أن مشاركتي تكون مكملة لجهد زملائي. فهم يعملون في حقل التدريس والتأليف، وأنا أعمل في حقل الممارسة والتخطيط الإستراتيجي، النقاط التي أثارها أ. د. محمد السيد سليم ممتازة، تتعلق بالنقاط التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين دولة صغيرة مثل دولة الكويت تقع في آسيا كذلك وعمالقة الاقتصاد الناهضين الآن في كل من الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، ودول آسيا الوسطى، الدول التابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً، والدول النفطية الحديثة مثل دول بحر قزوين حالياً، وكيف يمكن لنا أن ندفع بمصالحنا الكبرى باعتبارنا دولة صغيرة وجزءاً من منظومة مجلس التعاون الخليجي ومن المحيط العربي الكبير في هذا العالم المتصارع على المصالح وعلى مصادر الخامات الأولية وغيرها.

ولكن أختلف مع أ. د. محمد سليم في نقطة جوهرية. فنحن واعون لمعظم هذه النقاط، وأنا كان لي الشرف بوضع ما يسمى اليوم "بإستراتيجية طريق الحرير"، في سبتمبر 1998. وبعد مرور تسع سنوات و بالتحديد نهاية سبتمبر 2006 أصبحت برنامجاً، وتذكرون حديث سمو رئيس الوزراء في خطابه إلى مجلس الأمة في أكتوبر سنة 2006 قال: إستراتيجية حكومة دولة الكويت هي إستراتيجية طريق الحرير، وطبعاً تعرفون أن دلالة طريق الحرير هي دلالة الطريق الآسيوي العظيم الممتد من روما إلى إيكيناوا؛ أي يمتد حتى الجزر اليابانية.

وستقوم الكويت ببناء مدينة تسمى مدينة الحرير، ومدينة الحرير هذه ستكون بمنطقة مدينة الصليبية، وستكون في الجهة المقابلة لمدينة الكويت من اتجاه الجنوب ومقابلة لجزيرة بوبيان باتجاه الشرق. ولا توجد أي إستراتيجية لطريق الحرير لأي دولة خليجية أخرى عدا دولة الكويت، وعلى أقل تقدير المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولا ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة مع الصين وتوطين الصناعات الصينية في منطقة الخليج. عندما نتكلم عن آسيا، نتكلم

عن الصين والهند في المرتبة الأولى، فبالنسبة لهاتين الدولتين العملاقتين، الأهمية الكبرى لنا – كما نراها – على المستوى اليومي هي قضية العمالة، حتى هذه اللحظة لا نجد أن هاتين الدولتين العملاقتين ترجمتا مصالحهما الأمنية إلى مصالح تتطلب إعادة نشر قوات إستراتيجية في العالم، ولكننا نرى الصين اليوم تحاول أن تنشر أسطولها" للمياه العميقة" . وهذا الأسطول يأتي نشره في العالم حتى بإيعاز ودعوة من حكومة الولايات المتحدة لسبب بسيط، وهو ما تكلم عنه أ. د. محمد سليم فيما يتعلق بالأمن في المضائق مثل مضيق ملقا، وهذا ما تعجز عنه حتى قوات الولايات المتحدة وحدها. الآن نرجع، لماذا نرى اليوم بالتحديد الصين هي العملاق الصاعد، وهي التي ترتبط مصالحنا معها. يلاحظ الكثيرون اليوم عند الذهاب إلى السوق أو لشراء أي شيء أن المنتج الذي أمامه هو المنتج الصيني. ولكن القليل يعلم أنه حتى عام 1820 فإن الصين مثلت ما بين 25% إلى 30% من تجارة العالم. اليوم تمثل الصين بنهاية عام 2005 نحو 46,5% من التجارة العالمية.

إذا لاحظتم أنني دائماً أقول الكويت ودول مجلس التعاون، لأننا نعتبر لاعبين صغاراً، يجب أن تكون رهاناتنا الإستراتيجية كتلة، وأن تكون بالاتجاه الصحيح وأن تكون استثماراتنا قوية في هذا الاتجاه. ومن ثم عندما نتكلم عن إستراتيجية لماذا ذهبنا باتجاه النظر شرقاً، نظرنا شرقاً بما يسمى بإستراتيجية الربط الإقليمي، الربط الإقليمي؛ لأننا نحن إقليم في آسيا يعتبر غرب آسيا ونحن ننظر شرقاً لماذا؟ لأن أمامنا كانت معضلة في نهاية التسعينيات عندما تحدثنا عن وضع إستراتيجية في دولة الكويت. وهذه المعضلة كانت أن نظام صدام حسين موجود ولم يكن بإمكاننا عمل شيء، فقررت الولايات المتحدة أن يكون نظام صدام حسين هدفاً لإستراتيجية الاحتواء المزدوج، كما قررت أن تكون إيران هدفاً آخر، بالنسبة لنا كان وضع صدام حسين في حالة اللاسلم واللاحرب، واعتبر بالنسبة لنا معطلاً للنمو، ووضعت إيران في السلة نفسها واعتبرت بالنسبة لنا معيقاً كبيراً لنمونا في المنطقة. ترون اليوم نبرة مختلفة في دولة الكويت تتكلم عن الاستثمارات وعن النشاط الاقتصادي، وترون أن هذه النبرة لم تكن موجودة قبل مارس 2003 أي قبل سقوط صدام حسين، فالسبب هو وجود حالة عدم استقرار في المنطقة كانت سبباً معيقاً جداً للنمو. السبب الآخر بالنسبة لنا عدم وجود استقرار في العراق، وعدم استقرار العلاقة مع إيران، وعدم استقرار في منطقة الهلال الخصيب، ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية

التي يتزايد عدد سكانها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار مع ليبيا. فكانت المنطقة صعبة بالنسبة لقضية البدء بإستراتيجية. لكن هل وضعت أسس هذه الإستراتيجية؟ نعم. وما السبب الآخر الذي كان يشغلنا؟ كانت قضية احتمال تحول النفط في دول بحر قزوين إلى سلعة منافسة للنفط الذي نملكه. نظرنا إلى اقتصاديات تلك الدول، ووجدنا أن اقتصادياتهم تقوم على سلعة واحدة أخرى غير النفط، وهي القطن. كذلك فمستوى التكنولوجيا جيد ولكن الإدارة تعتبر من أكثر إدارات العالم فساداً. بالنسبة للتنمية الاقتصادية هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي تدعو إلى عدم الاطمئنان. ولكن من ناحية أخرى، هذه الدول استطاعت بمساعدة التقنيات المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة، أن تبني أنابيب النفط باتجاه تركيا، ومن ثم إلى أوروبا ومعناها أن نفقد السوق وتصبح هذه الدول منافسة، لأنها أقرب إلى أوروبا.

نظرنا إلى القلاقل التي قد تثور أمام مثل هذا الطريق، والقلاقل كانت عدم الاستقرار في مناطق مثل جمهورية الشيشان، وجورجيا. هل نستطيع أن نستغل عدم الاستقرار في تلك المنطقة ونحاول أن نوجه نمو هذه الدول باتجاه إيران واتجاه آسيا واتجاه الخليج؟ كان الجواب بالنسبة لنا نعم هذه فرصة جديرة بالمحاولة، ومن ثم ما الطريق إلى ذلك؟ الطريق إلى ذلك هو أن نبني جسوراً مع إيران وأن تكون إيران طريقنا إلى دول آسيا المنتجة للنفط، ومن ثم بعد ذلك تكون طريقنا إلى الصين، مروراً بالهند، ودول أخرى. وبعد سقوط نظام صدام حسين، سقطت مناطق عدم الاستقرار، وتهيأت البيئة للاستثمار على المستوى الإستراتيجي، وعلى المستوى الإستراتيجي تبلور شيء اسمه مدينة الحرير. وبالنسبة لنا هي ليست مجرد بناء ميناء في بوبيان، ولكن سيكون في هذه المدينة كل شيء، المدينة المالية، والمدينة الأولمبية... وأود أن أقول شيئاً واحداً، قبل شهرين تكلم وزير الديوان الأميري سمو الشيخ ناصر صباح الأحمد، وهو مسؤول عن وضع هذه الإستراتيجية، ومنذ نحو عشر سنوات إلى اليوم، كان يتكلم عن قضية تمويل خطوط سكك الحديد في الجمهوريات الآسيوية، كان في زيارة ربما تعتبر من عشرات الزيارات التي قام بها وقامت بها وفود كويتية، القطاع الخاص منطلق في هذا الاتجاه. في 7 فبراير سنة 2007 وقعت 3 دول رئيسة على اتفاق باسم "طريق الحرير الحديدي"، Iron Silk Road، وهي تركيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا. وهذا المشروع حقيقي مثل المشروعات الأخرى التي تكلم عنها أ. د. محمد السيد

سليم. وهناك مشروعات من الشرق تأتي باتجاه الغرب، وهناك مشروعات من الغرب تأتي باتجاه الشرق، والهولنديون عملوا على دراسة اسمها دراسة طريق الحرير، وتبين لهم أن تكلفة الطريق البري عبر آسيا الذي ينطلق من الصين باتجاه أوروبا وباتجاه هولندا ذاتها هو 54% أقل من تكاليف الطرق البديلة. ومن ثم نحن نتكلم عن جدوى اقتصادية كبيرة. وبالنسبة لنا في دولة الكويت، نتكلم عن جدوى سياسية وأمنية. لماذا؟ أمننا أولاً لا يتحقق بتحقيقنا لذاتنا فقط وإنما بتحقيق الأمن لجيراننا أيضاً. يجب أن نكون المحطة التي تجتنب العمالة والعقول من الغرب. وكذلك يجب أن تكون المنطقة التي تستقطب العقول والعمالة من منطقة الهند، ومنطقة جنوب آسيا، والصين كذلك، ويجب أن تكون المنطقة التي تستطيع أن نخلق فيها فرصاً للعمل لكل من إيران والعراق، ومن ثم ندرأ خطر الحروب في المستقبل. وأنا أسأل الآن ما الخيار الآخر؟ نجلس ونشاهد العالم، سوف ندخل في حرب أخرى، هذه طبيعة الأشياء، لأننا منذ بداية هذه الجلسة ازدادت هذه الدولة ثراءً في خلال الأربعين دقيقة الماضية، وسوف تزداد خلال الدقائق الخمس القادمة والتي بعدها، وهناك عدم تجانس بين طبيعة السكان والمنطقة والظروف السياسية وغيرها. إذن، يجب أن نفكر بطريقة إستراتيجية لنرسي دعائم الاعتماد المتبادل بيننا وبين كل هؤلاء. وأنا أقصد العالم كله. من أجل أن ندرأ الحروب، وبالنسبة لنا القضية قضية مصيرية تتعلق بأمننا وأمن الآخرين، أمامنا الأمثلة واضحة، وتحليلنا لظروف السياسة أنه لم يكن أي أحد منا يحتاج إلى أن يكون في نهاية التسعينيات عالماً بالدراسات الإستراتيجية ومن ثم يتوقع أن صدام حسين إذا استمر في كرسيه فسيستمر عدم الاستقرار، وأن بذور التطرف في العالم الإسلامي سوف تزداد وتهجم على العالم وتؤثر على استقرار الأنظمة العربية والإسلامية القائمة. ما كان أحد بحاجة إلى تفكير إستراتيجي لكي يعرف أن أعداد السكان سوف يزداد بكل هذه المناطق المحيطة بنا، ما كان بحاجة إلى تفكير إستراتيجي ليعلم أن العالم سوف يعتمد أكثر وأكثر على مصادر الطاقة، وما كان بحاجة إلى تفكير إستراتيجي ليعلم أن الإنسان بحاجة لخلق طرق بديلة للتنمية، وعلى سبيل المثال نحن ندرك عندما نرى الهند عملاقاً اقتصادياً ونرى نهضة كبيرة في الجانب التكنولوجي، وأن المناطق الخاملة في الاقتصاد الهندي هي مناطق الموانئ التي كانت هي مناطق طريق الحرير السابقة والطريق البحري المرتبط بطريق الحرير، اليوم المناطق الرئيسة للنشاط الاقتصادي للهند هي المناطق الداخلية. لماذا ؟لأنه لا توجد طرق

تربطهم بالعالم. فكيف يصلون إلى هذا العالم، لم يكن أمامهم من طريق سوى الاتصال بالعالم عبر الأقمار الصناعية من خلال الموجات العريضة Super Broad Band. فكل العالم يرى حاجته ويرى عوائقه والعوائق التي تحول بينه وبين الوصول إلى حاجته، وماذا يفعل يحاول أن يسلك طريقاً بديلة وهذا الذي حدث بالنسبة لنا. إننا مررنا بفترة عدم استقرار منذ الثورة الإيرانية سنة 1979، ثم الحرب العراقية الإيرانية، ثم غزو الكويت، والحصار على العراق، وأحداث 11 سبتمبر، والهجمات الإرهابية في الدول المحيطة بنا في كل من مصر والسعودية والأردن، إضافة إلى عدم الاستقرار في العراق وإيران، فلا حظ لنا في أن نستقر ونحقق أمننا ونحقق مستقبلاً لأجيالنا القادمة إلا ببناء طرق جديدة. وعندما نظرنا إلى العالم وجدنا أنه من الممكن أن نشتري حاسبات آلية، وصواريخ وسفناً وطائرات كلها من الغرب المتقدم. ولكن الارتباط العضوي الذي يتعلق بأمننا لايتحقق فقط بوجود قوات تحقق التوازن الإستراتيجي بالنسبة لنا في المنطقة وإنما بارتباط قوي بالدول المحيطة بنا سواء الدول العربية أو الدول الإسلامية، أو الدول الآسيوية. ومن ثم عندما يحاول أحدنا أن يفهم اليوم مغزى علاقتنا وتشابكها، وهذا الزخم الدبلوماسي الموجود عندنا في دولة الكويت يدرك أنه بسبب محاولتنا أن نرتبط بالكثير. أرجو أن أكون قد أسهمت ولو بجزء بسيط فيما يتعلق بمنظور الممارس للتخطيط الإستراتيجي في موضوع الندوة، وأن تكون قد تحققت الفائدة المنشودة. أشكركم ومع السلامة.

د. خالد الشلال: شكراً للدكتور سامي الفرج، و أدعو الدكتور عبد الله الغانم إلى تقديم مداخلته.

د. عبد الله الغانم:

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر أ. د. محمد السيد سليم وكذلك د. سامي الفرج. سأتكلم في جانب لم يُتطرق إليه بدرجة عالية وهو دول جنوب شرق آسيا أو ما تسمى اليوم بدول آسيان، وهي 10 دول، تضاف إليها دولة أخرى في جنوب شرقي آسيا هي تيمور الشرقية، ولكنها ليست عضواً في الآسيان بعد. ودول جنوب شرق آسيا تشمل ماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وميانمار (بورما سابقاً)، وبروناي، والفلبين، وفيتنام، وأخيراً تيمور الشرقية. هذه كلها دول ضمن دول جنوب

شرق آسيا. حقيقة، إذا نظر الباحث في العلاقات بين الكويت وهذه الدول يجدها علاقات محدودة جداً؛ وذلك بسبب قصر فترة التفاعل التاريخي. ولو أعطيتكم بعض الأرقام عن هذه الدول لاتضح أن هذه الدول مهمة جداً. فالتعداد السكاني في منطقة دول جنوب شرق آسيا يصل إلى نحو نصف مليار نسمة؛ يعني أكثر من الشعب العربي بمرة ونصف. كذلك فهذه الدول هي في طور التنمية السريعة، وخاصة – كما هو الحال – في سنغافورة وتايلاند وماليزيا التي تعتبر رائدة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، لكن إذا أردنا أن ننظر إلى العلاقات الحقيقية بيننا وبينها نجد أنها ضعيفة. فوارداتنا من هذه المنطقة لا تتجاوز 1%، في حين أن وارداتها من دول الخليج، بما في ذلك النفط، لا تتجاوز 3% فقط من وارداتها على مستوى العالم. وحتى مع الزيارات الأخيرة التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لبعض هذه الدول مثل تايلاند، لم نجد بعد ذلك أي مبادرات حقيقية، وإن كانت هناك دراسات معينة لتقوية العلاقات بين الطرفين. ربما الذي نستطيع أن نتكلم عنه في العلاقات وننظر إليه حالياً هو علاقات العمالة بيننا وبين هذه الدول، فكثير من أبناء هذه الدول يعملون في الكويت وخاصة في مجال العمالة المنزلية كالفلبينيين والإندونيسيين. وهناك عمالة شبه ماهرة تعمل في المطاعم أو في المؤسسات المهنية البسيطة. كيف يمكن تطوير علاقاتنا بهذه الدول؟ منطقة جنوب شرق آسيا، مثل منطقة الكويت، تقع على خط سير مهم جداً، فمنطقة الخليج تعتبر منطقة نفطية ويسير فيها الخط النفطي والشريان النفطي للعالم. كذلك منطقة جنوب شرق آسيا يمر فيها ما يسمى بمضيق ملقا نسبة إلى مدينة ملقا، وهو من أكثف الطرق البحرية الموجودة على مستوى العالم، لأن الكثير من السفن التي تأتي من الصين وكوريا وتايوان تمر في هذه المنطقة، ومن هنا تعتبر منطقة شديدة الأهمية بالنسبة لهذه الدول ولنا، لأنه يمر فيها أيضاً ناقلات النفط الخليجية إلى اليابان والصين وكوريا الجنوبية. وهذا يجعل المنطقة مهمة بالنسبة لنا. وكما ذكر أ. د. محمد السيد سليم هناك نزاعات إقليمية في منطقة ما يسمى بجزر سبراتلي وهي جزر متنازع عليها بسبب وجودها في المنطقة الإستراتيجية بالإضافة إلى وجود مكامن نفطية لم يتم استكشافها بسبب الخلافات، والقضية المهمة جداً هي كيف نستفيد من التقنية الموجودة في هذه المنطقة، كما ذكر د. سامي الفرج وأ.د. محمد سليم "إننا بحاجة

إلى أن ننظر إلى الشرق" We have to look East، خاصة سنغافورة وماليزيا وتايلاند، وهي تعتبر مناطق استيطانية للتقنية الغربية والتقنية المتقدمة، ويمكن أن نتعلم من إستراتيجياتهم كيفية توطين التقنية الأجنبية في البلاد العربية. نحن نعاني هذه الإشكالية حقيقة حتى اليوم. ليس لدينا إستراتيجية معينة لتوطين التقنيات الغربية، كيف نستطيع ذلك، بالاستفادة من تجارب هذه الدول، هذه الدول أيضاً على الرغم من اختلافها الديني واختلاف مصالحها واختلافها السكاني فإنها تتوحد تحت منظومة الآسيان وتحقق الكثير من الإنجازات، في حين أننا نحن الدول الخليجية لدينا انسجامات في القضايا الدينية والقضايا العرقية والتاريخية لكننا لم نستطع أن نحقق ما حققوه من انسجام فيما بينهم. هذه الدول الآسيان استطاعت أن تقيم شراكات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكننا حتى الآن لا نزال ندور في حلقة مصالحنا الضيقة ولم نشرك الآخرين ضمن مصالحنا هذه. هناك أيضاً عدد من الأمور التي يمكن أن نستفيد منها في هذه المنطقة ومن ذلك العمالة الماهرة المتوفرة في هذه المنطقة. لا نزال حتى الآن نكتفي بجزء كبير من العمالة الوافدة وهي محلية أو منزلية لا أكثر ولا أقل. ولكن لديهم أيضاً كثير من الإنجازات وكثير من الخبرات التي لم نستفد منها. مثال سنغافورة معروفة بخبراتها وبإمكانياتها فيما يتعلق بكونها مركزاً مالياً. وهذا المركز المالي والحكومة الإلكترونية وغيرهما من الأمور لم نستفد بشيء كبير حتى اليوم منه. كذلك تايلاند وماليزيا عندهما إمكانيات كبيرة فيما يتعلق بالتطور العقاري والتنمية الصناعية، نحن إلى اليوم لم نستفد من هذا الشيء، وكذلك إذا أردنا أن نتكلم أكثر وأكثر عن قضية معالجة المشكلات البيئية، فهذه الدول عانت مشكلات بيئية، وبدأت بوضع إستراتيجيات لمعالجتها، نحن في الكويت ودول الخليج على وشك أن نواجه مشكلات بيئية كبيرة. عندما نتكلم عن مشروع النخلة، أو مشروع جزر العالم في دبي، أو نتكلم عن مشروع اللؤلؤة في قطر، أو مشروع درة البحرين، أو مدينة الحرير في الكويت، هذه كلها لها تكاليف بيئية ضخمة. فكيف يمكن أن نتعامل مع هذه التكاليف البيئية الضخمة وحتى الآن لم يتم وضع علاجات لها، ولم نستفد من الخيارات الموجودة لدى الدول الأخرى وخاصة اليابان؛ إذ لها باع كبيرة في معالجة الإشكالات البيئية. نحن نحتاج لمعالجة هذه القضية والأخذ من خبرات الآخرين في جنوب شرق آسيا.

د. خالد الشلال: شكراً د. عبدالله الغانم على هذا الشرح الوافي وأدعو الدكتورة هيلة المكيمي إلى تقديم مداخلتها.

د. هيلة المكيمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

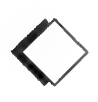
في البداية أتوجه بالشكر إلى د. خالد الشلال على إقامة هذه الندوة ودعوتي للمشاركة، وكذلك أتوجه بشكر خاص للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم الذي يدير هذه الندوة ولحديثه فيها.

عندما ننظر إلى الولايات المتحدة ننظر من خلال منظورنا الإقليمي الخليجي الضيق أو علاقات أمريكا بإيران، ولكن اهتمامنا بالجزء الآسيوي من العالم يعطينا فهماً أكبر للصورة وبشكل أوسع. وأقصد من ذلك أن هناك حالة من الصراع العالمي الروسي الأمريكي قائمة. لا تزال حرب باردة أو حرب مصالح قائمة بين أمريكا وروسيا، على الرغم من أن روسيا تحاول أن تثبت ذاتها بوصفها حليفاً غربياً وأساسياً للغرب وخصوصاً أن الروس استفادوا من موجة الحرب على الإرهاب في تفعيل المركزية الروسية داخل روسيا. وكلنا نشاهد تفاعلات ملف الدرع الصاروخي الذي تعتزم الولايات المتحدة نشره في شرق أوروبا وما يثيره من خلافات بين روسيا و الولايات المتحدة. هذا الدرع يمكن أن يكون أحد التجهيزات التي اتخذتها الولايات المتحدة في حالة توجيه ضربة إلى إيران. أصل إلى الجانب الخليجي الآسيوي. نتحدث عن تركمنستان، وهي إحدى دول آسيا الوسطى وما حدث مؤخراً في هذه الدولة من تغيير في نظام الحكم بوفاة صابر نيازوف؛ مما أدى إلى صراع على السلطة. وأهمية حديثنا عن تركمنستان تحديداً، أنها كانت توفر حالة من السلام وكانت أوكرانيا مستفيدة بشكل أساسي من إمدادات الغاز والبترول من تركمنستان، ومن ثم أوجدت لأوكرانيا حالة من الاستقلالية عن روسيا. ولكن في حالة انتقال السلطة في تركمنستان فإن أوكرانيا قد تتأثر، مما يعني أن دول آسيا الوسطى قد أصبحت لاعباً مهماً في السياسة الدولية. وتركمنستان ليست بلداً بعيدة أبداً، فهي تقع إلى الشرق من إيران، وهو ما يعني أنها تؤثر على دول الخليج. الشيء الآخر أن آسيا الوسطى والنفوذ الأمريكي المتزايد في الآونة الأخيرة في هذه المنطقة يخلق حالة من التوتر؛ لأن الروس ما زالوا يعتبرون هذه المنطقة من المصالح الحيوية بل هي "الحديقة الخلفية" لروسيا، وترفض روسيا تهميش

نفوذها فيها. وفي سياق "الحرب على الإرهاب" ودخول أمريكا في قضية أفغانستان، كانت آسيا الوسطى مسرحاً مهماً. فقد تم وضع قواعد أمريكية في ترمز، وهي تقع جنوب أوزبكستان. كذلك الجماعات الإسلامية لاعب أساسي في آسيا الوسطى بل هي الآن تقود المعارضة وخصوصاً في دول مثل أوزبكستان. إذن نحن بالفعل معنيون بالتغيرات التي حدثت وتحدث في هذه الدول وبمتابعتها، والشيء الآخر هو البعد الإستراتيجي وأهمية منطقة آسيا الوسطى سواء بالنسبة إلى التنافس الروسي الأمريكي على البترول في آسيا الوسطى وعلى نفط قزوين، أو الحرب على الإرهاب في أفغانستان والقواعد الأمريكية. على الرغم من أن القواعد الآن تمت إزالتها ولكن كانت نقطة ومحطة مهمة للأمريكيين للتغلغل في منطقة آسيا الوسطى. هناك أيضاً الجماعات الإسلامية من الصينيين المسلمين (اليوجور) الذين يعيشون في منطقة سينكيانج، وهي الإقليم الغربي الصيني. أجد الصين مهتمة بقضية "الحرب على الإرهاب" للقضاء على الجماعات المسلمة في الصين التي تطالب بالانفصال. و في الوقت ذاته فالصين مستورد للنفط و تعتمد على دول الخليج العربي في جزء مهم من وارداتها النفطية. كذلك قدمت آسيا الوسطى حضارات تاريخية كبيرة، وعند الرجوع إلى التاريخ القديم نجد الإمام البخاري والترمذي ومسلم ومجموعة كبيرة من العلماء قدمتهم آسيا الوسطى لنا. إذن تربطنا بالفعل معهم علاقات ثقافية إسلامية عربية متميزة، ومن ثم يجب الا نهمل هذه المنطقة وخصوصاً أن هويتنا الثقافية مهمة جداً ولا نستطيع أن نتجاوزها، واهتمامنا بالهوية يرجع إلى الجذور، وجزء من هذه الجذور يقع في آسيا الوسطى، الجانب الآخر هو أننا لا نستطيع أن نتجاوز الأنظمة السياسية في داخل آسيا الوسطى ويجب أن نتابعها ونهتم بها. فالآن نحن نعيش في عصر العولمة ما هو محلي أصبح خارجياً وما هو خارجي أيضاً أصبح محلياً. وهناك الكثير طبعاً من التغيرات التي حدثت على هذه الأنظمة السياسية في الداخل وخصوصاً في تعاطيها مع الجماعات الإسلامية. وهذه الجماعات الإسلامية قضية مهمة لنا، ونحن لا تزال لدينا جماعات متطرفة وهذه الجماعات يجمعها نوع من الارتباط وإن لم يكن ارتباطاً حقيقياً أو مادياً ولكن يظل ارتباطاً معنوياً وفكرياً. فأي أنظمة تسهم في تكوين هذه الجماعات المتطرفة، تسهم في دعم التطرف العالمي. ونحن نتأثر بهذا كله. إذن اهتمامنا بالأنظمة هذه ومتابعتها وطبيعة تعاطيها في الداخل وفي الديمقراطيات وحقوق الإنسان ومع الجماعات الإسلامية أتصور أنها تخصنا بشكل أساسي،

الشيء الآخر أن هناك أرضاً واعدة، هناك بترول واستثمارات في تلك المنطقة، أولى الاستثمارات كانت من قبل الإسرائيليين. ونحن تأخرنا كثيراً بل لم ندخل إلا بشكل محدود، وكنا نعتذر بسبب انشغالنا بالغزو العراقي على الكويت ومن ثم لم نكن نتفاعل مع آسيا الوسطى عندما استقلت سنة 1991. أما الآن فلا يوجد لدينا عذر ومن ثم يجب أن ندخل في هذه المنطقة، ونستثمر ولا نترك الساحة للإسرائيليين فقط، ولا أقول ذلك من باب التنافس بل من باب الفكر الإستراتيجي ووضع التوازنات لكي تظل الكويت الرائدة في هذا الجانب، الكويت وخصوصاً الصندوق الكويتي للتنمية، لديه أنشطة متميزة في آسيا الوسطى، نأمل أن تتطور. ولايفوتني أن أشير إلى تركيا ودورها في آسيا الوسطى. والحق أن دول آسيا الوسطى الخمس، عدا طاجيكستان، يجمعها الإرث التركي، ومن ثم لديها ارتباط قوي مع الأتراك. واستطاعت تركيا بنظامها العلماني أن تستوعب الإسلاميين بل إنهم وصلوا إلى سدة الحكم. وأتصور أن تركيا تمثل نموذجاً جيداً لهذه المنطقة، إضافة إلى أن تركيا بلد واعد في أن يكون بالفعل قوة دولية تؤثر على هذه المنطقة.

د. خالد الشلال: شكراً د. هيلة المكيمي وختاماً أشكر أ. د. محمد السيد سليم ود. عبدالله الغانم ود. سامي الفرج ود. هيلة المكيمي على تلبيتهم الدعوة وإسهاماتهم ومداخلاتهم في هذه الندوة، وأشكر الصحافة التي حضرت اليوم لتغطية الموضوع، وأتمنى أن يكون طريقكم حريراً إلى البيت. مع السلامة، وشكراً.



مراجعات الكتب:

اجتماع

في الخلاص النهائي: مثال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين

تأليف: فهمي جدعان
الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، 404 صفحات.
عرض: مجد الدين خمش*

يقوم فهمي جدعان في كتابه الجديد هذا بتحليل النظم الفكرية – الأيديولوجية الكبرى المهيمنة حالياً على الثقافة العربية، والتي تؤدي أدواراً أساسية في توجيه قرارات المجتمع، وسلوكيات الأفراد والجماعات. وهذه النظم الفكرية المهيمنة التي يحللها جدعان هي: نظام الإسلاميين، ونظام العلمانيين، ونظام الليبراليين. وهو يقدم منذ البداية أطروحته التي تقول: إن هناك تعارضاً قوياً بين هذه النظم الفكرية، على الرغم من أن كلاً منها – في حقيقته الخالصة – يدعو إلى التعددية، واحترام رأي الآخر. وذلك يعود – في رأيه – إلى ثقافة أصحاب هذه النظم؛ إذ كل منهم يحتكم إلى ثقافة تاريخية تشكلت في فضاء النظم الفكرية نفسها في مسارها التاريخي الممتد عبر القرون، والبيئات، والعصور. كما ينتقد هذه النظم جميعها أيضاً؛ لأنها تحولت إلى أيديولوجيا أحادية، إقصائية ولذلك فهي «...تصطدم بالمبادئ الأصلية للفلسفات التي تقوم عليها» (جدعان، 2007: 46). وبسبب هذه المثالب فإن تلك النظم غير قادرة على التفاعل الإيجابي فيما بينها لتنتج نظاماً فطرياً جديداً منفتحاً ومعاصراً يبشر بالخلاص المجتمعي للعرب، ويبدأ في تحقيقه. كما أن كلاً منها منفرداً غير قادر على تحقيق هذا الخلاص المجتمعي وذلك بسبب تصارعه مع النظامين الآخرين، ورفضه لطروحاتهما. ويقرر فهمي جدعان (جدعان 2007: 33):

* أستاذ علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، الأردن.

«والحقيقة أننا هنا قبالة نماذج من النظم، كل شيء يفرض عليها أن تستجيب لما يمكن أن أطلق عليه نداءات الخلاص. وكل واحد من هذه النظم مدعو إلى أن يستمع إلى هذه النداءات، لأن الصدود عنها، واحتقارها، أو امتهانها لن يترتب عليه إلا استمرار السير في الطرق التي لا يمكن أن تفضي إلى شيء، أو أن تفضي إلى طرق مسدودة».

وللوصول إلى هذا النظام الفكري الجديد المستمد مما هو مشترك بين النظم الفكرية الثلاثة يبدأ فهمي جدعان رحلته عبر مئات الصفحات ليقدم تركيباً متناغماً من جملة المبادئ والقيم والرؤى المطروحة في كل نظام منها، بحيث يكون هذا النظام الفكري الجديد موضع قبول، أو نقاش، أو تداول بين المعنيين بمسألة الخلاص النهائي (جدعان، 2007: 56). بهدف التوصل إلى حالة من الفعل التضافري، الحيوي، المؤثر بين جملة العناصر التي يمكن اشتقاقها، والمستند إلى مجموعة من المبادئ والأفكار والقيم الموجهة لحياتنا حاضراً ومستقبلاً، لا إلى نظام أيديولوجي صارم مغلق.

والمنهج الذي يستخدمه جدعان لتحقيق أطروحاته منهج تفكيكي – تجسيري، فهو أولاً يفكك كل نظام من النظم الفكرية الثلاثة التي يتعامل معها إلى عناصره النقية الخالصة من الشوائب السياسية والتاريخية، ثم يعمل على جسر الهوة بينها من خلال استثمار ظاهرة الديموقراطية، وهي هنا ليست صندوق الاقتراع فقط – أو تكنولوجيا سياسية أو طريقة في الحكم – فهذا غير كافٍ لجسر الهوة بين هذه النظم، وإنما هي «...كمشروع اجتماعي يهدف إلى النمو، والتطور، والخير الجمعي لكل المواطنين، فهي السبيل إلى التقدم والرفاهية» (جدعان، 2007: 48). أو بتعبير آخر المطلوب ثقافة الديموقراطية بما تحتوي من مبادئ وقيم إنسانية عامة مثل: التعددية، الحرية، المساواة، التسامح، المساءلة، المرونة، تداول السلطة، والحلول العملية وليس الغيبية للمشكلات الحياتية، واحترام إبداعات الثقافة الإنسانية في كل مكان. ويلاحظ جدعان أن هذه المبادئ والقيم متضمنة في نظم الأفكار التي يحللها، والتي جرى التعتيم عليها خلال مسيرتها التاريخية. وحين تستوعب هذه المبادئ والقيم، ويتمثلها المواطنون العرب والمسلمون في أقطار العالم العربي والإسلامي يبدأ تحول هذه المبادئ والقيم إلى طريقة حياة للناس. ويشرح جدعان ذلك بقوله (جدعان، 2007: 52):

«وفي الثقافة الديموقراطية يقبل الجميع مبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون وأن الشعب ذا السيادة المكون من أفراد متساوين رغم تنوعهم يمارس فعلياً كفاياته وقدراته السياسية ويحترم تعدد الآراء والإرادات للمواطنين الآخرين، ولا يقبل بمبدأ عزل المخالفين أو إقصائهم، سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً. فإن الوجود الدائم للديموقراطية يتعلق بتكوين كتلة من الرجال والنساء العازمين على أن يفرضوا معاً سيادتهم وإرادتهم بما هم مواطنون».

وعند تحليل نظام الإسلاميين الفكري يفرق جدعان بين الإسلام من حيث كونه ديناً وبين نظام الإسلاميين: فالإسلام دين رحمة وتسامح وانفتاح بينما يدعو الإسلاميون إلى الصراع، والانغلاق، والوقوف في وجه الحضارات الأخرى، وعدم الاستفادة منها في سعيهم لإعادة إحياء تجربة الماضي الدينية. ويوضح جدعان ذلك بقوله (جدعان، 2007: 95):

«والحقيقة أن وعود الإسلاميين الموجهة أولاً وآخراً إلى مبادئ الاستخلاف في الأرض، والحاكمية، وحتمية الدولة الإسلامية، وأمر تغيير العالم، لم تعد تمثل فقط وعوداً طوباوية في جملتها، كما لم تعد تمثل وعوداً ملقية بالمسلمين إلى التهلكة والدمار فحسب، ولكنها أيضاً فوق هذا وذاك وعود تحريفية، هي وليدة الظروف التاريخية الصعبة التي مر بها العالم العربي والإسلامي في العصر الحديث، وثمرة الآفاق المسدودة التي وجد هذا العالم نفسه قبالتها منذ سقوط دولة الإسلام وتحقق الظفر الحضاري الغربي وتدخل الدول الغربية في إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي والهيمنة عليه».

وهو يلتقي في ذلك مع ما توصل إليه رضوان السيد في كتبه، وبخاصة (سياسات الإسلام المعاصر، بيروت: دار الكتاب العربي، 1999). فقد توصل السيد من خلال تحليلاته إلى أن فكر الإسلام السياسي، بشكله النظامي وغير النظامي، يستند في رؤيته للعالم ولدور المسلمين، فيه منذ الستينيات من القرن الماضي إلى مقولات أساسية، وهي: مقولة الاستخلاف، ومقولة التكليف، ومقولة الحاكمية، وذلك يقتضي إقامة نظام نموذجي عماده الشريعة الإسلامية، ومستقره الدولة الإسلامية... وهذا الفكر يقوم أيضاً على مقولة "الهوية الذاتية" التي تستبعد التغيير من جهة، وتتسلح بموقف محلي وكوني يستند إلى فكرة الانفصال عن المجتمع وعن العالم الخارجي. وإقامة جدار من التنافر بين الإسلام وبين الغرب،

ومقاطعة سائر التجارب الحضارية الأخرى، والوقوف موقف المصارع لهذه التجارب يهدف إلى إفشالها والحلول مكانها.

لكن جدعان يلاحظ بموضوعيته المعهودة أن هذا التيار السكوني، الانعزالي المغلق لا يمثل حقيقة الإسلام العظيم، كما أنه ليس إلا تياراً محدود الانتشار. ويؤكد جدعان (جدعان، 2007: 156): «...لا يتطرق أي شك في أن التيار الأغلب في الإسلام المعاصر تيار الإسلام الإنساني الحضاري، الحامل في تشكيلاته المختلفة لقيم العدالة والمساواة، والخير العام والتواصل الإنساني الرحيم وغير ذلك من القيم الإنسانية البسيطة والطيبة... هو التيار الذي ينبغي البناء عليه والتشديد على أنه هو الذي يتعين أخذه بالحسبان حين يراد تبيين الوجه الطبيعي لهذا الدين».

وحين يحلل نظام العلمانية يوضح جدعان أنها موقف محايد من الأديان، وهي موقف عقلاني إنساني من العالم والأحداث تؤدي إلى فصل السياسة عن الدين، دون إقلال من شأن الدين والممارسات الدينية في المجتمع. فالنواة الأساسية للموقف العلماني الإصرار على مبدأ استقلال العقل الإنساني، وعدم اعتبار الدين الأساس الأخير للإلزام السياسي والأخلاقي. والقول بأسبقية العقل على النقل، مما يعني إعطاء الأولوية للاعتبارات العقلية في كل ما له علاقة بالشؤون الدنيوية. ويحلل جدعان العلمانية في هذا الكتاب باعتبارها موقفاً عقلانياً من العالم يتضمن سبيلاً من سبل الخلاص باعتماد العقل والقيم الإنسانية. لكن جدعان (جدعان، 2007: 198) يلاحظ أيضاً أن العلمانية «...لن يتهيأ لها في الفضاءات العربية أن تكون كذلك إلا إن هي تخلت عن الصيغة الراديكالية المغلقة – أي عن العلمانية بما هي فصل، وطورت فهماً للعلمانية الحيادية المنفتحة، المتوافقة مع نظام سياسي حر يعتمد الديموقراطية بما هي تكنولوجيا سياسية ذات قيم ثقافية مصاحبة وأن يوجه مبدأ استقلال العقل الإنساني بحيث يعترف في هذا الاستقلال بشرعية الأوامر والمطالب والحقوق التي تلزم بها القوى الأنثروبولوجية الأصلية في الإنسان».

وعند تحليل نظام الليبرالية يوضح جدعان أن مبدأها الحرية، وتشمل الحريات السياسية والشخصية، وحرية السوق. والليبرالية كما تفهم في الفكر العربي المعاصر تنطلق من ضرورة التوفيق بين وجود سلطة سياسية منظمة، ونوع من الردع المنظم من ناحية، والاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية، وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيقها من ناحية ثانية، وذلك في إطار توافر قيم أخلاقية تحدد حدود المقبول اجتماعياً.

والليبرالية على المستوى الفردي تتضمن أساساً مفهوم المنافع، أو المصالح المتبادلة، التي هي أساس السلوك الإنساني. فتبادل المنافع هو الحافظ الذي يدفع المواطنين إلى العمل معاً وإلى الدخول في علاقات اجتماعية متنوعة على الرغم من اختلاف توجهاتهم وتنوعها. وتمثل الليبرالية في مضمونها السياسي اعتماد الدستور، وتعدد الأحزاب، والحريات العامة، والفصل بين السلطات، والانتخابات الحرة التي توفر فرص المشاركة للمواطنين في العمل السياسي. أما المضمون الاقتصادي لليبرالية فيشير إلى قوى السوق وعلاقاته، واحترام الملكية الخاصة، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وحرية الاستثمار، وحرية الاستهلاك.

ولا يشك أحد من المفكرين العرب اليوم في أن الحرية بمضامينها السياسية والاقتصادية، والشخصية شرط ضروري لإدراك نهضة عربية جديدة، وفي أن قدرة العالم العربي على التعامل مع تحديات العولمة ومخاطرها - يوضح جدعان (جدعان، 2007: 302) - مرهونة بمدى انحسار الاستبداد، وبمدى تقدم قضية الحقوق والحريات الأساسية. وهو ما تضمنه الديموقراطية باعتبارها ثقافة مجتمعية، وتكنولوجيا سياسية. ويلاحظ جدعان أن الحرية ليست هي الشرط الوحيد ولا الشرط الكافي لحصول هذه النهضة، لكنها شرط رئيس لا بد منه.

وفي الفصل الخامس والأخير من الكتاب الموسوم بـ (فصل المقال) يعود فهمي جدعان ليستجمع خلاصة ما توصل إليه في تحليلاته لنظم الأفكار الأيديولوجية المهيمنة على المجتمع العربي، فيرى أنها جميعها تلتقي عند الديموقراطية (بالطبع بعد تعليق الشوائب التي شابت هذه النظم الفكرية خلال مسيرتها التاريخية). فنواة الإسلام الجوهرية التي يبرزها هذا التحليل هي العدالة المقترنة بالمصلحة. ونواة العلمانية الجوهرية العقلانية التكاملية، ونواة الليبرالية التضامنية الحرية الإيجابية؛ مما يؤذن بانتهاء التعارض (أو التصارع أحياناً) بين هذه النظم الفكرية، ويبشر بالوصول إلى تركيبة فكرية جديدة تتضمن الديموقراطية باعتبارها عملية سياسية، وثقافة مجتمعية، بعد أن تحشد لها القوى وتتضافر الجهود لإنجاحها.

ويستنتج فهمي جدعان في خاتمة كتابه (جدعان، 2007: 385-386):

«في الفضاء الديموقراطي تستطيع نواة الإسلام الجوهرية؛ أي العدالة المقترنة بالمصلحة وقيمها المجاورة، والنواة العلمانية الجوهرية؛ أي العقلانية التكاملية،

ونواة الليبرالية التضامنية؛ أي الحرية الإيجابية أن تتضافر وتلتقي عند مركب شامل يوجه ثقافة وحراك جميع هذه النظم، ويأذن بإدراك نتائج واقعية ذات أداء عالٍ وجدوى حقيقية في الحياة المشخصة الحاضرة والمنظورة للمجتمعات العربية؛ إنه نظام من القوى المتكاتفة المتضافرة، يأذن ببناء عالم عربي إنساني، حامل لمقومات التقدم، وقادر على البقاء والعيش في العالم الكوني المعقد الذي يتشكل أمام أعيننا، وتعجز نظمنا حتى الآن عن مضاهاته والاستجابة لأحكامه ومتطلباته».

ملاحظات ختامية:

منهجية التجسير الفكري: يستثمر فهمي جدعان هذه المنهجية الفعالة في كتابه هذا بحيث تمكن من الوصول إلى ما هو مشترك من مفاهيم وأفكار بين النظم الفكرية – الأيديولوجية الثلاثة التي يحللها – على الرغم من تعارضها وتصارعها – لتقديم منظومة فكرية أيديولوجية جديدة مستمدة من نظم فكرية متنافسة، أو متعارضة تستدمج الديموقراطية ثقافة أساسية لهذه المنظومة الجديدة.

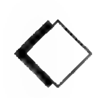
العولمة وتحرير الاقتصاد العربي: لم يعط فهمي جدعان اهتماماً كافياً للعولمة وما تؤدي إليه من تحرير للاقتصاد العربي وربطه بالاقتصاد العالمي، وما يرتبط بهذا التحرير من حرية لحركة رأس المال، والأفكار، والأشخاص. وتوضح التحليلات أن العولمة وهي تدعم النظام الفكري الليبرالي في المجتمع العربي والعالم تؤدي أيضاً – وكنتيجة غير متوقعة – إلى تزايد انتشار الجماعات الدينية المتشددة، وما تدعو إليه من أفكار، ومبادئ إقصائية.

نظم فكرية – أيديولوجية فرعية: يركز فهمي جدعان في تحليلاته في هذا الكتاب على النظم الفكرية – الأيديولوجية الكبرى، ولكن هناك نظماً فكرية – أيديولوجية فرعية مثل النظام الفكري القرابي (القبلي والعشائري). وهذا النظام لا يقل في هيمنته وتأثيره على مفاهيم الأفراد وسلوكهم، وعلى قرارات المجتمع في بعض المجتمعات العربية عن النظم الكبرى التي يحللها فهمي جدعان. كما أن هذا النظام القرابي يدخل في تعارضات مع النظم الفكرية الأخرى في المجتمع العربي، وهو يستثمر الديموقراطية أيضاً بوصفها تكنولوجيا سياسية لزيادة سلطته وانتشاره.

تعميم المشروع الفكري بين الجماهير: يطرح الكتاب مشروعاً فكرياً رصيناً ومتجانساً، يقف على أرضية مشتركة بالنسبة للنظم الفكرية المهيمنة في المجتمع

العربي. ويمكن لهذا المشروع إذا ما تم تبسيطه ثم نشره وتعميمه واستيعابه من قبل فئات المجتمع، إضافة إلى الحكومات – أن يؤدي إلى نتائج مهمة في تطوير المجتمع العربي وتقدمه، وبخاصة إذا ما تبناه المثقفون، ومؤسسات الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. والأهم من ذلك إذا ما تبنته سلطة سياسية حاكمة بحيث تعمل على إنشاء المؤسسات، والآليات التشريعية المناسبة لنشره، وتعميمه، ومتابعة التزام مبادئه؛ بحيث يتحول إلى قيم، يتمثلها الأفراد في سلوكهم اليومي، وتشريعات تقوم عليها المؤسسات.

كتاب جدير بالقراءة والتمعن من قبل كل مثقف عربي، ودارس للفكر والمجتمع. وهو من الكتب الثرية، المفعمة بالعرض والتحليل والتي تغني المكتبة العربية، وتلهم صناع القرار السياسي العربي صياغة مستقبل عربي مشرق، مزدهر.



اجتماع

الحرية والإصلاح السياسي في العالم العربي

تأليف: محمد محفوظ
الناشر: الدار العربية للعلوم – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 2005 – 159 صفحة.
عرض: عبدالخالق يوسف الختاتنة*

يتناول الكتاب واحداً من أكثر الموضوعات أهمية وجاذبية في الساحة العربية في اللحظة الراهنة، انطلاقاً من أن الإصلاح السياسي في الوطن العربي، أصبح يمثل خياراً إستراتيجياً لا رجعة عنه لمعظم مكونات المجتمع العربي، تحت طائلة تأثير التحولات والتطورات السياسية والاجتماعية، سواء في الوطن العربي أو في مختلف دول العالم التي فرضت واقعاً جديداً، يتطلب إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة وعميقة؛ فالخلل في التركيبة السياسية الذي تراكم طوال العهود الماضية أفضى عربياً لمزيد من التداعيات والضعف والانهيار والتنازل عن الحقوق وازدياد حالات الارتهان للخارج، فالاستمرار بالأوضاع الحالية على ما هي عليه يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة تهدد الأمن الاجتماعي والوطني والقومي العربي. ومقابل ذلك يمثل مشروع الإصلاح السياسي أحد أهم مخارج الأزمة التي يعيشها النظام السياسي العربي ومخرجاته المتلونة.

ومن أجل التعامل مع مشروع الإصلاح السياسي والوطني، بوصفه مسألة إستراتيجية يؤكد الكاتب الجوانب التالية:

1 – أن قوى المجتمع وتعبيرات الوطن المتعددة، تتحمل مسؤولية رئيسة في موضوع تأكيد مشروع الإصلاح وتثبيته، ودفع مؤسسة الدولة للقيام بخطوات عملية في هذا الإطار.

---

* أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

2 – أن الإصلاح السياسي ليس مطلباً شعبياً فحسب، بل هو ضرورة للدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي، فلا يمكن لمؤسسة الدولة العربية أن تواجه تحديات الداخل وضغوطات الخارج، دون المباشرة في مشروع الإصلاح السياسي والتعامل مع قضاياه وبرامجه بعقلية جديدة تتجه بجد نحو إزالة كل التوترات وحالات الاحتقان التي تعوق تطوير المشروع الوطني.

3 – أن المطالبة بالإصلاح السياسي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني، هي صلب برنامج المطالبين بالإصلاح منذ فترات زمنية طويلة. ولذلك فهي ليست تكيفاً مع مشروعات الخارج، بل هي تعبير عن ضرورة اجتماعية وسياسية ووطنية عميقة وتاريخية، ولهذا فهي ليست حالة تناغم مع منطلقات المشروعات الخارجية التي تطالب بإحداث تحولات سياسية وديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

الكتاب «الحرية والإصلاح في العالم العربي» يعد محاولة لبلورة خيار الإصلاح الوطني في أبعاده الفكرية والثقافية والسياسية. ويتوزع إلى **ثلاثة فصول، الفصل الأول** "التجديد وآفاق الإصلاح" يناقش الجذور الدينية والثقافية والمنهجية التي يستند إليها مشروع الإصلاح السياسي، الذي يتطلب إصلاحات دينية وفكرية وثقافية لكي يتم الإصلاح السياسي. فالاجتهاد والتجديد وفق منهج واضح ومشروع هو الذي يوفر الأحكام التشريعية التي تستوعب متغيرات الحياة، فالتجديد يعد عملية عقلية فكرية مستمرة تتواصل فيها الأحداث، وتشكل الخيارات الفكرية والإستراتيجية المطروحة حوارات دائمة وحركة نشطة، باعتبارها عملية شاملة تتطلب جهود العامة، وتنخرط فيها كل الطاقات والقدرات. والتجديد لا يعد خروجاً على الضوابط والقيم، بل هو قراءة عميقة للنص والواقع يؤدي إلى فضاءات معرفية جديدة على قاعدة النص مع الانفتاح على كل المبادرات والإبداعات الإنسانية، ولهذا كان التطور القانوني والفقهي في الدائرة الإسلامية، مرتبطاً في بعض جوانبه بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والحضارية.

فعملية التجديد مفتوحة على الواقع بكل إمكاناته وتفاصيله، وتتواصل بشكل علمي مع النص، وتبحث في آفاقه وأحكامه ضمن الضوابط الشرعية لهذه العملية. وملاحقة الواقع بكل متغيراته ومكتسباته ترافق عملية الاجتهاد والتجديد من حيث حركتها في الموضوعات المتغيرة والمتجددة، أو من حيث حركتها في المجالات والحقول المتعددة.

وفي إطار الصيغة المنهجية لعملية الاجتهاد والتجديد في الإطار الفكري والمعرفي أكد الكاتب نقطتين أساسيتين هما:

1 – ضرورة الاعتماد على الحجة والبرهان، من خلال اتباع المنهج العلمي والموضوعي الذي يجب الاستناد إليه في عملية التجديد.

2 – العلاقة بين النص والواقع؛ فالحياة والواقع هما مادة الأحكام الشرعية، ولهذا فإن القطيعة بين الفقه والواقع ستكون على حساب ثراء الفقه، فتجديد الوعي بالدين وسيلة للدخول في مسيرة الحضارة المعاصرة، والتجديد ليس خضوعاً لضغوطات الواقع، وليس توقيعاً تعسفياً مع حاجات العصر، وإنما استنطاق أصيل لثوابت النص لاستيعاب المتغيرات وتقديم الحلول والإجابات وفق القواعد العامة والأصيلة. إن التجديد لا يشكل حالة قطعية مع المنجزات العلمية السابقة، بل يعني التواصل الواعي معها، وامتلاك القدرة العلمية والإمكانية المنهجية للإضافة إليها.

وفي جانب آخر تناول الكاتب مفهوم الجهاد والعلاقة مع الآخر، والمفارقة بين الجهاد والعنف، والتشويه الذي لحق بمفهوم الجهاد وتزايد الالتباسات المحيطة به، بسبب تداعيات الواقع، ووضح الكاتب الفرق بين الجهاد والعنف؛ فالأخير يعني ممارسة الإيذاء والعدوان لأهداف مشروعة أو غير مشروعة، أما الجهاد فإنه شرع من أجل دفع الظلم ورد العدوان ومقاومة المعتدي والمحتل، فباعث الجهاد ليس الكفر وإنما الظلم والعدوان، مستشهداً بعدد من الآيات القرآنية مثل الآية الكريمة ﴿فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾، إلا أن للجهاد ضوابط، فحينما تنتفي موجبات القتال والجهاد كالظلم والاعتداء والتهجير القسري من الأوطان والاحتلال وتتغير الظروف، فإن الأسباب الموجبة للجهاد تنتفي، وعليه فإن مفهوم الجهاد في الرؤية الإسلامية لا يعني التشريع للتشدد والعنف، وإنما هو مشروع بناء القوة الإسلامية الشاملة؛ لكي يتمكن المسلم من رد الظلم والعدوان ومحاربة المعتدين، ولهذا فالرؤية للجهاد لا تبتعد عن الحرية بكل موجباتها ومستوياتها، فالحرية لا تتناقض مع الجهاد، والجهاد يعد جسراً لتعزيز الحرية وصيانتها في الواقعين الإسلامي والإنساني.

وبالمقابل فإن هناك مقتضيات وضرورات عديدة تدفع إلى الدخول النوعي في حركة العصر واستيعاب منجزاته ومكاسبه، تتمثل في القيم والمبادئ الرافعة إلى التطور والتقدم، وتتجلى في إحدى صورها في البدء بمشروع الإصلاح الديني، من

خلال تجاوز الفهم السطحي، وتحرر الوعي الديني من الخرافة والتقليد والاجترار، والدفع بعملية الاجتهاد والتجديد والإبداع للواقع. والإصلاح لا يعني رفض قيم الدين أو الخروج عن ضوابطه ومتطلباته وإنما إعادة تأسيس الفهم للدين بعيداً عن النظرة الأحادية والجمود، وإعادة الوعي على أسس حضارية، فالفهم الأحادي للدين يفقر قيم الدين ولا يجدده، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الإسلام واختزاله بطريقة واحدة، فالمنهج الأحادي قد أفضى للتوترات والأزمات والعنف، وهو أحد أركان انتهاك قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

ويعالج الكاتب «محمد محفوظ» في نهاية الفصل الأول مسألة الاستبداد، ويعتبر الاستبداد بكل أشكاله، من العقبات الجوهرية التي تعوق عملية الإصلاح والتجديد والتطور. وإنجاح العمليات الإصلاحية يتطلب تفكيك أسس الاستبداد وتحرير المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية من كل أشكال الديكتاتورية والتسلط والاستفراد بالقرار والسلطة. وتفكيك الاستبداد من القضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي يتطلب النهوض بالأمور التالية:

1 – تنقية مصادر المعرفة وأنظمة القيم الثقافية والاجتماعية وسلّمها من بذور الاستبداد والتسلط والهيمنة.

2 – تنمية الإنتاج الثقافي والمعرفي الديني، الذي يتجه إلى تطوير الوعي السياسي والاجتماعي المناقض للاستبداد والمسهم في تعميق الخيار الديموقراطي في مستويات الحياة المتعددة.

3 – القيام بمبادرات مجتمعية تهدف إلى الحد من ظاهرة الاستبداد، من خلال توسيع دائرة المشاركة الشعبية في مجمل شؤون الحياة والحد من تغول السلطة السياسية وهيمنتها على كل مفاصل الحياة.

4 – تنظيم العلاقة بين مختلف قوى المجتمع وتعبيراته الفكرية والسياسية والمدنية وصياغتها على أسس الاحترام المتبادل، ومشاركة الجميع في مقاومة الاضطهاد وكل أشكال الاستبداد. إن تجاوز هذه المفارقة يتطلب بشكل جدي بلورة خطاب حقوقي يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، واحترام الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على قدسيته، وخلق ذلك يحتاج إلى نظام الحرية والديموقراطية، وصيانة الحريات العامة والسياسية والديموقراطية، واحترام رأي الأغلبية.

الفصل الثاني حمل عنوان: التعددية ومتطلبات الوحدة، حيث تشكل التعددية قوة مانعة للوحدة، ومن خلال التعددية يمكن التغلب على ثقوب الوعي الاجتماعي وتجديد الثقافة الاجتماعية العربية من خلال التغلب على خيارات العنف والإقصاء في التعامل مع الآخر، والنظرة الموضوعية والعادلة للذات والآخر، والحوار والفهم المتبادل والتلاقي، وإرساء نزعة ثقافية جديدة، محورها الأساسي الإنسان، ويؤكد الكاتب عدداً من الجوانب هي:

1 – يعاني الواقع العربي تشويهاً على الصعيد الدولي، من خلال الاستناد إلى البعد النظري للجانب الإنساني والحقوقي، فيأتي هذا الواقع في سياق تاريخي وقيمي رفيع، متزامن مع واقع وممارسات ليست لها صلة بهذا السياق والقيم الأساسية التي نتحدث عنها.

2 – أن المسؤولية الإنسانية، هي أساس الحق والواجب، ومن ثم فإن هذا المرتكز والرؤية تستدعي في إطار المسؤولية ونيل الحقوق التمسك بحرية الإرادة والاختيار الحر.

3 – ضرورة الانفتاح والتواصل العميق مع مفهوم الكرامة الإنسانية المستنبط من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾.

إن العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الصدام والعنف مع الآخر عديدة، وهي تأتي بالمجمل من منظومة فكرية تنكر على الآخرين امتلاك الحق في الاعتقاد والتمتع بالوجود، إلا أن التاريخ الإنساني يفيد أن إلغاء الآخر لا يخص الذات أو يحافظ على مكتسباتها، وإنما يدخل الجميع في دورة من العنف، ويقابل ذلك الحوار الواعي، والصادق الذي يؤسس لاحترام الإنسان والآخر. فالتحديات الكبرى التي تواجه الجميع، بحاجة إلى فكر جديد يحترم الآخر، ويؤسس للظروف والمناخات المناسبة للتعارف والتواصل بين مختلف التغيرات والمكونات، فعندما يكون نظام العلاقات الداخلي يتسم بالقطيعة والجفاء والتباعد، فإن قوة المجتمع تفقد الممانعة والترابط بين مختلف مكونات المجتمع، فالأولوية الكبرى اليوم تكمن في تعزيز الوحدة الاجتماعية والوطنية لمواجهة التحديات وتجاوز المخاطر الجسيمة، وبناء علاقات داخلية بين مختلف مكونات المجتمع والوطن على أسس أخلاقية ودينية ووطنية. فالأمن الاجتماعي والوطني بحاجة إلى كل مبادرة مع الآخر على أسس الحق والعدالة والمساواة. إن نجاح الحوار الوطني بحاجة إلى توفير الشروط الثقافية والمجتمعية التالية:

1 – الانخراط في مشروع الإصلاح الثقافي والفكري، وهو يتطلب الحوار والتواصل بين مكونات ثقافية تحمل في داخلها عناصر سلبية في العلاقة مع الآخر.

2 – الموازنة بين نقد الذات ونقد الآخر، وهي تتطلب نقد الممارسات والمواقف الفكرية لجميع الاتجاهات والوصول إلى صيغ عملية وممكنة وحضارية لإدارة الاختلاف والتنوع في الفضاء الاجتماعي.

إن التحولات والتطورات المتلاحقة التي تجري في الوطن العربي والعالم الإسلامي، تستدعي التعمق والاستفادة القصوى منها، واستعادة استخدام العقل، والتفاعل مع مكاسب الحضارة الإنسانية، والانفتاح على المنجزات الحضارية للآخر، فالأفق الثقافي القادر على التفاعل مع التحولات، يكون بالضرورة قادراً على احتضان قيم الحوار والتسامح والانفتاح والتواصل والقبول بالآخر.

ويرجع الكاتب فشل المشروعات السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى إلى غياب الحرية وخضوع الموجودات العربية والإسلامية إلى تبعيات متعاظمة في الاقتصاد والثقافة، فالخضوع لقوى السيطرة هو الذي يحول دون نجاح مشروعات التنمية. إن إقامة قواعد الحرية لا يمكن أن تنجح من خلال ممارسات الشطب والإلغاء والتكفير والتشريد. فلا حرية دون حوار الآخر وقبوله، فالحرية والديموقراطية هي وسيلة الإنسان المتحضر في تعامله مع الاختلافات الفكرية والسياسية. فالحرية تعد مفتاح التقدم وطريق تعبئة الطاقات والإمكانات وتوظيف المقدرات للنهوض بالمجتمع، الحوار والتواصل الفكري يعد شرطاً أساسياً لتجريد مفهوم الحرية في الواقع المجتمعي، ولهذا فإنه من المستحيل مناقشة مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي المعاصر، بمعزل عن مفهوم الاختلاف؛ إذ إن الاختلاف حالة طبيعية في الوجود الإنساني والتنمية الحتمية لواقع التعدد، وبالمقابل فإن التعدد يستدعي الاختلاف. ووفقاً لذلك فإن الاختلاف لا يشكل نقصاً أو عيباً بشرياً، وإنما هو حق طبيعي للآخر ليعبر عن ذاته ومكوناته دون انتقاص من الآخرين.

أما فيما يتعلق بعلاقة المسألة المذهبية بقضايا الوحدة الوطنية، فقد أكد الكاتب أن الوطن العربي يحتضن العديد من المدارس الفقهية والمذهبية الإسلامية، وأن العمل على بناء الوحدة الوطنية، يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين مختلف المدارس الفقهية – المذهبية، بحيث لا تكون العلاقة قائمة على التهميش والمماحكات الطائفية، وهذا يتطلب نقد الأسس الثقافية والسياسية ومرتكزاتها العقدية والفكرية.

علماً أنه على المستوى التاريخي لم يكن التعدد الفقهي والمذهبي في التجربة التاريخية الإسلامية مظهراً من مظاهر الانقسام، بل كان دليل حيوية عقلية وفكرية ومناخ اجتماعي منفتح أدى إلى عملية الاجتهاد ونشوء الاتجاهات الفكرية والسياسية، وتتحمل الدولة مسؤولية قانونية وأخلاقية، لإيجاد البيئة المناسبة للتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، فالتعدد المذهبي إذا توافرت له الإدارة السليمة والحضارية، يتحول إلى عنصر لإثراء لحمته الداخلية وتعزيزها. فالتعدد المذهبي ليس حالة مضادة للمواطنة، واحترام التعدد المذهبي وحمايته القانونية والسياسية، يسهم في تحقيق الشروط الحقيقية لبقاء الوطن. إن التجارب الديموقراطية الكبرى في التاريخ الإنساني، لم تعمل على نفي الخصوصيات والتعددات الموجودة في المجتمع، وإنما صاغت مواثيق وطنية وحضارية احترمت التنوع ومتطلبات التعدد، ولهذا فإن التعددية بكل مستوياتها لا تناقض مفهوم المواطنة المتساوية، وبناء الوحدة الوطنية يقتضي الاعتراف بالتعددية المذهبية الفكرية والسياسية في إطار نظام سياسي تعددي تداولي ديموقراطي.

الفصل الثالث والأخير من الكتاب حمل عنوان «المواطنة: الحقوق والواجبات»، ويركز الكاتب فيه على أن الإصلاح السياسي، يقتضي العمل على بلورة حقائق ومتطلبات المواطنة في الواقع الاجتماعي والسياسي، فالواقع العربي يقتضي من أجل الخروج من الأزمات والتوترات الداخلية، إعادة النظر في السياسات والإجراءات التي صاغت مفهوم المواطنة بصرف النظر عن المنابت الأيديولوجية أو القومية أو العرقية. إن الخطوة الأولى في مشروع الحل والإصلاح تكمن في تأسيس علاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة، وبطبيعة الحال لا يعني أن تكون رابطة المواطنة رابطة قسرية – قهرية، وإنما طوعية قائمة على الاختيار الحر والتعايش السلمي بين جميع المكونات والتغيرات، فخلق المواطنة الجامعة والحاضنة، لا يتأتى من خلال نفي الخصوصيات الثقافية وتهميشها، وإنما عبر إيجاد نظام اجتماعي ومناخ اجتماعي ثقافي يسمح لكل المكونات المشاركة في الوطن. إن إرساء مبدأ المواطنة في نظام العلاقات بين أبناء الوطن الواحد ومؤسسة الدولة، لا يلغي الروابط والمشتركات الأخرى، وإنما يصونها ويحترمها ويوفر لها قنوات المشاركة في تنمية الوطن. بكل الأحوال إن التزام المواطنة لا يتناقض مع الالتزام الديني أو القومي.

فالثالوث القيمي (العدالة – الحرية – المساواة) هو الذي يمنح المواطنة معناها

الحقيقي، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة؛ إذ المواطنة حقوق وواجبات، منهج وممارسة، حقائق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية.

ومن أجل الخروج من الأزمات المتلاحقة وتكوين علاقات سليمة في ظل مبدأ المواطنة، فإن الكاتب يؤكد العناصر التالية:

1 - إن إنجاز مبدأ المواطنة في الواقع الاجتماعي والوطني، بحاجة إلى توسيع رقعة المشاركة في الشأن العام ومساحتها، وإيجاد استعداد حقيقي عند مختلف الشرائح والفئات لتحمل المسؤولية، وتوسيع دائرة القاعدة الاجتماعية التي تمارس الأدوار والوظائف في الحياة العامة.

2 - إن تطوير نظام العلاقات الاجتماعية والثقافية بين جميع مكونات المجتمع وتعبيراته وحقائقه، يعد من أهم الشروط والروافد التي تفضي إلى إرساء مبدأ المواطنة في الواقع الحياتي بكل مستوياته.

3 - تفعيل سلطة القانون وتجاوز كل حالات التحايل على القانون ومحاولاته، فلا مواطنة دون قانون ينظم العلاقة والمسؤوليات، ويحدد الواجبات والحقوق، ويكبح كل محاولات التجاوز والتعدي على أطراف المعادلة الوطنية.

فالمواطنة بكل قيمها، وحقوقها، وواجباتها ومسؤولياتها، تعد حجر الأساس في تطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الإنسان، وتجديد الحياة السياسية والثقافية. ووفقاً لذلك فالمواطنة لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديموقراطية - قانونية، تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار أو الاستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم العقلية والعملية، ودور الدولة يكمن في توفير المناخ القانوني والاجتماعي وبناء الأطر والمؤسسات القادرة على استيعاب الجميع وانطلاقاً من أن المسألة الوطنية ليست مسألة بسيطة بسبب العمق الوجداني والعاطفي والفكري والتاريخي التي تحتويه، فإن الوطن كذلك لا يعني الأرض والتراب فحسب، وإنما يدخل في ذلك الوجدان الإنساني، وتبادل العلاقة الترابطية بين الوطن والمواطن، فالوطن الذي يحتضن بوعي الأبعاد القيمية والمعنوية هو ضرورة إنسانية وحضارية، وتعميق مفهوم الانتماء الوطني يتطلب العمل على بلورة واقع المواطنة في كل الأبعاد الحياتية، وبالمقابل فإن الانتماء الوطني التزام ومسؤولية، وكسب متواصل في مختلف الميادين لربط مكاسب الماضي بمنجزات الحاضر وصولاً إلى مستقبل وطني جديد، يمارس فيه الجميع أدوارهم ووظائفهم وحقوقهم.

ومن أجل تحقيق المشروع العربي في المواطنة والدولة، فإن هناك ضرورات ذاتية وموضوعية قصوى لتنمية ثقافة سياسية - ديموقراطية جديدة في المجالين العربي والإسلامي، تتجاوز كل عناصر التخلف والانحطاط والاستبداد العالقة في الثقافة السياسية السائدة. فالاستبداد السياسي الجاثم على صدر الأمة، هو الذي يعرقل انطلاقتها الحضارية الجديدة، وإنجاح المشروع العربي يشكل حاجة ماسة، إلى تفكيك ثقافة الاستبداد والديكتاتورية في الواقع الثقافي والسياسي العربي، وبناء فكر وثقافة سياسية جديدة، قوامها الديموقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وصيانتها.

ويخلص الكاتب في جانب من الفصل الأخير إلى أن الاستبداد جذر الأزمة، وأرجع كل الإخفاقات المتتالية في كل حقول الحياة إلى الاستبداد والاستئثار بالرأي والقرار والاستفراد بالسلطة؛ فالاستبداد في متوالياته العديدة والخطيرة هو الذي أسس للفشل والإخفاق وشرع للهزيمة والانكسار، وخلق العنف والقتل المجاني. كل ذلك يدفع إلى تأسيس وبناء ثقافة سياسية جديدة تتجاوز رواسب الانحطاط وموروثات الاستبداد السياسي، وتعزز الخيار الديموقراطي ورفض كل محاولات تكميم الأفواه، والاضطهاد والقهر السياسي والاجتماعي، فالقطيعة المعرفية والعملية مع حقائق التسلط والهيمنة وموجبات احتكار السلطة والقرار والرأي وانتهاك حقوق المواطن وإرادته، بحاجة إلى رؤية سياسية جديدة وثقافة مجتمعية ودستورية تبلور مشروعاً وطنياً جديداً.

ولهذا، فإن هنالك علاقة جدلية واضحة بين المواطنة والعدالة السياسية، والمقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة في النظام السياسي والاجتماعي، هو مقدار وجود متطلبات العدالة السياسية في الواقع الاجتماعي والسياسي وإحقاق تكافؤ الفرص، وتكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني:

1 - إزالة كل القرارات والإجراءات التي تمنع بعض المواطنين لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية من مزاولة العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقول والميادين.

2 - أن الاهتمام بالمشروعات الخدمية والتنموية في الإطار الوطني، لا بد أن يكون بالتساوي وبعيداً عن حالات التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعية.

3 - تعميم مختلف المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقول على

جميع الفئات الاجتماعية، وإشراك كل الطاقات والكفاءات الوطنية في تحمل المسؤولية وإدارة الشأن العام.

وهذه الأمور تركز على توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإرساء قواعدها، وبالاتجاه المقابل فإن ظاهرة العنف السياسي، لا يمكن حصر مواجهتها بالوسائل الأمنية فقط؛ لأن الوسائل الأمنية والحديد والنار وإخضاع المجتمع ومكوناته بالقوة والعنف يولد عنفاً مقابلاً، ويزيد من حالات التوتر. فالإنسان أو المجتمع الذي يتعرض لاعتداءات على حقوقه ومكتسباته ومنجزاته الحقوقية، وحقه في العيش والحياة الكريمة، لا يمكن أن يدافع عن واقع فاسد هو أحد ضحاياه، فلذلك فإن الاستقرار السياسي اليوم، يقتضي العمل على خلق الشروط الأساسية من أجل حياة سياسية جديدة، قوامها الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، والظلم بكل مستوياته وأشكاله، لا يحقق مواطنة متساوية، بل يسهم في تدمير المنجزات وإضاعة المكاسب.

جملة القول: يمثل الكتاب صرخة عربية، ونداء عقل، وتلمساً للواقع السياسي العربي بكل سلبياته، ومحاولة تنويرية للمواطن العربي للمطالبة بالإصلاح السياسي الجذري، لكي يتمكن من العيش بكرامة في وطنه، بعيداً عن سياسات الإقصاء والنفي والتغييب وإهدار الطاقات والإمكانات والتلاعب بالمقدرات البشرية والطبيعية. كل هذا يشير إلى ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والديني والاجتماعي، الذي تحاول أنظمة الاستبداد والقمع في الوطن العربي عرقلته والتلاعب فيه، بمجموعة الإجراءات الشكلية الخادعة والكاذبة لمواجهة الضغوطات الشعبية الداخلية والخارجية. فالإصلاح السياسي في ظرف الأمة الراهن - كما كان في الماضي وكذلك يكون في المستقبل - يشكل ضرورة وطنية وقومية ملحة لا يمكن الرجوع عنها تحت أي ظرف من الظروف؛ لأن كل المؤشرات والمعطيات العلمية تؤكد أن جمود الحالة السياسية العربية التقليدية وتخلفها، هي التي أوصلت العرب إلى هذه المرحلة من الانحطاط السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. فالأوطان ليست ملكاً للسلطات الحاكمة، ولا المواطن العربي تنازل عن حقه في الحياة لهذه السلطات، وإنما جاءت الأورام السلطوية في غفلة من الزمن، وفي ظروف تاريخية معقدة أدت إلى انحراف تاريخي ما زال يمارس القوة والتزييف والتهميش والإقصاء لتأكيد شرعية فاقدة لعناصر الشرعية والبقاء.

علم نفس

معجم السمات الوجدانية في وصف الشخصية

تأليف: أحمد محمد عبدالخالق
الناشر: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2004.
مراجعة: عبداللطيف محمد خليفة*

اتجه بعض علماء النفس إلى معاجم اللغة الطبيعية بوصفها مصدراً للخصال القابلة للتصنيف Taxonomy العلمي. وأشار ألبورت Alloprt عام 1937 إلى أن هذا المدخل اللغوي المعجمي لوصف الشخصية يبين أن معظم خصال الشخصية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية موجودة في اللغة الطبيعية، بالإضافة إلى خصالها البارزة المهمة.

وعلى الرغم من أن المدخل اللغوي المعجمي للشخصية على المستوى العالمي – ترجع بدايته المبكرة إلى الإنجليزي جولتون Golton عام 1884، فإنه لا يوجد في اللغة العربية معجم نوعي خاص بالشخصية الإنسانية. والشخصية الإنسانية – كما أشار معد المعجم – تنمو وتتطور من خلال التواصل مع الآخرين، ولا يكون هذا التواصل إلا باللغة، وإحدى طرق فهم الشخصية هي دراسة لغة الشخصية، وتمثل الأوصاف التي يستخدمها الناس لوصف أنفسهم أو أقرانهم اللغة الطبيعية.

وتيسيراً للبحث النفسي في ضوء هذا المدخل اللغوي فقد استُبدل باللغة الطبيعية المستخدمة في الحوار العادي اللغة كما وردت في المعاجم. ومن ثم عمد

* أستاذ بقسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

كثير من الباحثين النفسيين في عدد من اللغات (مثل الإنجليزية، والألمانية) إلى تحديد الكلمات التي تشير إلى الشخصية في لغاتهم القومية ثم تجميع هذه الكلمات.

ونظراً لأنه لم تجر في اللغة العربية دراسة مناظرة، فقد قام أحمد عبدالخالق (2000) بدراسته الرائدة، التي هدفت إلى تكوين معجم ألفاظ الشخصية. وكانت الخطوة الأولى هي تعيين المعجم، واستقر الرأي على اختيار المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في طبعته الثالثة المنشورة عام 1985، الذي يضم 1111 صفحة من القطع الكبير في ثلاثة أعمدة.

وعرّفت الشخصية بأنها «نمط سلوكي مركب، يميز الفرد عن غيره من الناس، ويتكون من تنظيم فريد لمجموعة من الوظائف والسمات والأجهزة المتفاعلة معاً، وتضم:

1 – القدرات العقلية.

2 – الوجدان والانفعال.

3 – النزوع والإرادة.

4 – التركيب الجسمي.

5 – الوظائف الفيزيولوجية.

وتحدد تلك الجوانب طريقة الفرد الخاصة في الاستجابة وأسلوبه الفريد في التوافق مع البيئة.

وفي ضوءهذا التعريف قام فريق من الباحثين بمسح المعجم الوسيط لانتقاء الكلمات التي تدخل في معجم ألفاظ الشخصية. وهذه الكلمات قد تكون من الأسماء أو الصفات أو الأفعال. وتمثل الهدف من هذا المسح الشامل في تكوين وعاء أساسي لكلمات الشخصية Masterpool of Personality Traits، وذلك عن طريق إدراك كل الكلمات التي يحتمل أن ترتبط بها تمهيداً لوضع معجم عربي للألفاظ المتصلة بها، توطئة للهدف الأخير المتمثل في وضع معجم لألفاظ الشخصية Lexion of Personality Traits، بعد عمليات الحذف والتنقيح والتصنيف.

وأسفرت نتائج هذه الدراسة التي قام بها أحمد عبدالخالق (2000) عن 667 صفحة تحت عنوان «معجم ألفاظ الشخصية»، مرتبة وفقاً للترتيب نفسه الذي يتبعه المعجم الوسيط، ويبدأ بحرف الألف وينتهي بحرف الياء.

وفي دراسة تالية لمعجم ألفاظ الشخصية السابق ذكره، قام عبدالخالق (2004) بعزل الألفاظ المرتبطة بالجوانب الوجدانية للشخصية، وقدم معجم السمات الوجدانية – الذي نعرض له الآن – ويقع في (218) صفحة، ويشتمل على قسمين: أولهما مقدمة المعجم، وتقع في 42 صفحة، وثانيهما المعجم، ويقع في 172 صفحة. أما الصفحات الأربع المتبقية فتتضمن محتويات المعجم، والتقديم، والملخص.

تناول الباحث في مقدمة المعجم مجال دراسة الشخصية الإنسانية، مشيراً إلى أن بنية الشخصية أو تركيبها يأتي في صدر الموضوعات التي يدرسها علم نفس الشخصية، ويشير مفهوم البنية إلى أكثر الجوانب استقراراً وثباتاً في الشخصية. ثم تطرق إلى السمات بوصفها وحدات للتحليل في مجال الشخصية، موضحاً معناها وملامحها الأساسية وأهداف دراستها مؤكداً أن هناك وجهتين – في علم نفس الشخصية – للنظر إلى السمات، فهناك وجهة النظر التي تدرس الشخصية بوصفها مرحلة نهائية أو هدفاً في حد ذاته، أما الوجهة الثانية فتنظر إلى السمات من حيث هي عناصر البناء التي تتكون منها مفاهيم من رتبة أرقى في تحليل الشخصية، حيث تدرس السمات الصغرى المتعددة للشخصية بوصفها هدفاً مبدئياً أو مرحلة أولى تمهد لاستخراج العوامل الأساسية المشتركة الكبرى بينها. وذلك حتى نخرج في النهاية بصورة تتميز بالدقة والإيجاز والاقتصاد في الوصف. كما اشتملت هذه المقدمة على بيان أهمية وصف الشخصية على نحو ما تقدمه اللغات الطبيعية، كالإنجليزية والعربية مثلاً. حيث يقدم لنا هذا المنحى الحكمة الشعبية التي تشيع بين الناس في ثقافة معينة متجسدة في اللغة، ويبين أن اللغة الطبيعية يمكن أن تستخدم لتحديد مجال الفروق الفردية الشخصية.

وقد اتجه عدد من علماء النفس إلى معاجم اللغة الطبيعية بوصفها مصدراً للخصال القابلة للتصنيف العلمي؛ فمعجم الشخصية المستمد من معاجم اللغة الطبيعية يمكن أن يمدنا بمجموعة كبيرة من الخصال، وتستوعب هذه المجموعة تلك الكلمات التي يجدها الناس في مجتمع هذه اللغة مهمة ومفيدة بوجه خاص في تفاعلاتهم اليومية بعضهم مع بعض. ونقطة البدء في معظم التصنيفات التي تعتمد على هذا المنحى هي اللغة الطبيعية؛ بمعنى أن أكثر الفروق الفردية أهمية ستدخل في النهاية في لغة الحضارة أو الثقافة التي ظهرت فيها هذه الفروق، كما أن أكثر الفروق أهمية في الشخصية يدخل في معظم اللغات، إن لم يدخل فيها كلها.

هذا، ويتلخص الأساس المنطقي للفرض المعجمي – كما ذكر «كاتل» – في هذا الافتراض: «إن كل جوانب الشخصية الإنسانية ذات الأهمية والفائدة قد سُجلت في وقت سابق في متن اللغة».

كما اشتملت مقدمة معجم السمات الوجدانية على عرض للدراسات اللغوية «المعجمية» للشخصية، بدءاً من الاهتمامات المبكرة للعالم الإنجليزي «جولتون» عام 1884، ثم الدراسات السابقة لبعض اللغات مثل الألمانية والهولندية والروسية والأسبانية والفليبينية.

كما عرض الباحث في مقدمة المعجم لمشكلات المنحى المعجمي في دراسة الشخصية، فهناك خمس عقبات تتمثل في: صعوبة تحديد مجال دراسة اللغة الطبيعية للشخصية في كل فئة من فئاتها، ومحدودية ترجمة هذه الألفاظ من لغة إلى أخرى، وتأثير المضامين التقويمية والجاذبية الاجتماعية لألفاظ الشخصية، ومشكلات التصنيف، وتناقض كثير من الألفاظ والتعبيرات عندما تستخدم بصيغة المتكلم.

وأوضح عبدالخالق أن هناك أساسين لعدم الثقة في الفرض المعجمي لدى كثير من علماء الشخصية: أولهما أن هناك أسباباً عديدة للتفكير في أن صفات اللغة الطبيعية ربما لا تعد أساساً مناسباً لعلم النفس العلمي. وأما الأساس الثاني لعدم الثقة في الفرض المعجمي، فهو مختلف كل الاختلاف، ويتلخص في أن هناك جهوداً علمية قليلة نسبياً لربط النماذج المعجمية بمقياس الشخصية الأخرى.

أما الهدف من معجم السمات الوجدانية في وصف الشخصية فتمثل في تكوين معجم عربي للألفاظ (الصفات والأسماء والأفعال) التي تصف الجوانب الوجدانية للشخصية. وبدأ العمل في هذا المعجم بوضع التعريف الآتي للجوانب الوجدانية: «حالة عامة تشمل المشاعر والانفعالات والحالة النفسية والمزاج، وأمثلتها: الابتهاج، والسرور، والغضب، والاكتئاب، والحزن، والقلق». وقدم معد المعجم للباحثين تعريفاً محدداً للشخصية بأنها تتضمن جماع السمات الأربع التالية:

1 – العقلية، 2 – الوجدانية، 3 – الإرادية السلوكية، 4 – والجسمية.

وطلب من الباحثين تحديد الألفاظ المتصلة بالجوانب الوجدانية فقط، سواء أكانت من الصفات أم الأسماء أم الأفعال، مع استبعاد الجوانب العقلية والإرادية والجسمية المتصلة بالشخصية، وفي حالة الشك في أن مدخلاً معيناً يندرج أولاً، فيجب أن تُدرجه.

واختير فريق عمل المعجم من المتخصصين في علم النفس (من الحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه في التخصص)، وعمل كل منهم مستقلاً عن زميله، ثم أجريت المطابقة بينهم. وتفصيل ذلك أن اثنين منهم قاما بقراءة متأنية لكل مدخل من مداخل ألفاظ الشخصية بهدف عزل الألفاظ المتصلة بالجوانب الوجدانية تبعاً للتعريف المحدد سلفاً وبأوسع معنى للمصطلح، وقام كل منهما بعمله بشكل مستقل، وفي نسختين مستقلتين من المعجم المشار إليه، وعزل المدخل بوضع علامة (✓) على يمينه. ثم أجريت المطابقة بين عملهما بوساطة باحث متخصص ثالث، وذلك اعتماداً على مراجعة كل المداخل لمعجم ألفاظ الشخصية (667 صفحة).

وبعد ذلك قام عبداللطيف خليفة (الباحث الحالي) بالاشتراك مع أ. د. أحمد عبدالخالق معد المعجم، بمراجعة المداخل التي استقر الرأي عليها – حتى هذه المرحلة – والتي يفترض أنها تتطرق إلى الجوانب الوجدانية للشخصية. ثم قام عبدالخالق بمراجعة شاملة لمفردات المعجم المقترح. وتتمثل أهمية هذا المنحى المعجمي في دراسة الشخصية، في عدة جوانب، منها ما يأتي:

أولاً: ندرة مثل هذه الدراسات المعجمية في اللغة العربية.

ثانياً: إمكانية حصر قائمة السمات التي يمكن بوساطتها دراسة الطابع القومي للشخصية في المجتمعات العربية. حيث يتمثل الهدف الأخير للدراسة المعجمية – في إطار علم نفس الشخصية – في أن تجرى دراسة في الشخصية العربية تعتمد على قائمة من الكلمات المشتقة من معجم ألفاظ الشخصية.

ومن خلال فحصنا للسمات الواردة في معجم السمات الوجدانية في وصف الشخصية يتضح أنها تدور حول عدة مظاهر فرعية للمكون الوجداني، ومن أمثلة هذه المكونات الفرعية ما يأتي:

1 – الصبر وتحمل المشقة.
2 – الخجل والخوف.
3 – الغيرة والعناد.
4 – التروي والاعتدال.
5 – الصداقة والعلاقات الاجتماعية.
6 – الود والمحبة.
7 – الكراهية.
8 – القلق والكآبة.
9 – الفهلوة والمرح.
10 – الشك والوساوس.
11 – الثقة بالنفس.
12 – التعصب والعنف.

13 – العجز عن التحكم في الانفعالات. 14 – التفاؤل.

15 – التشاؤم. 16 – التعاطف.

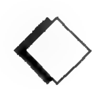
17 – رحابة الصدر. 18 – التسامح.

19 – السعادة والسرور. 20 – التسلط والاستبداد بالرأي.

ويتوقع من الدراسات والبحوث العاملية (التي تستخدم أسلوب التحليل العاملي) لهذه القائمة من السمات، أن تكشف عن المكونات والأبعاد الفرعية للمكون الوجداني للشخصية؛ مما يساعد على فهم أفضل لمكونات الشخصية الإنسانية.

أما ما يمكن ملاحظته على هذا العمل الرائد الذي يقدم مادة لا غنى عنها للدارس اللغوي والنفسي، فيتمثل في الحاجة إلى إجراء العديد من الدراسات والبحوث لهذا المعجم حتى تعم الفائدة المرجوة منه.

ومن أهم الجوانب التي يمكن أن تتطرق إليها مثل هذه الدراسات حصر السمات الواردة في المعجم وتصنيفها إلى انفعالات محددة (كالخوف، أو السعادة، أو الحزن... إلخ). حيث يتيح ذلك إمكانية دراسة هذه الانفعالات بطريقة علمية ومنهجية دقيقة. لقد كان من أهم النتائج المثمرة لمنحى الدراسة المعجمية للشخصية أنه أدى إلى اكتشاف العوامل الخمسة الكبرى في الشخصية، وهو خط من الدراسات على درجة كبيرة من الأهمية في مجال علم نفس الشخصية.



سياسة

السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية - الإسرائيلية

دراسة أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول

تأليف: بدر عبدالعاطي

الناشر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: 2003.

عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

موضوع هذا الكتاب هو دراسة أثر التحولات العالمية التي شهدتها البيئة الأمنية منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين على سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية. وبوجه عام، نجد أن اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وخروجها مهزومة ومدمرة سعت إلى تحقيق هدفين؛ الأول: أن تصبح قوة اقتصادية. الثاني: الحفاظ على أمنها القومي. وبعد نجاح اليابان في تحقيق هدفيها سالفي الذكر – وبالتحديد منذ نهاية الحرب الباردة – بدأت ممارسة دور عالمي أكبر. وقد وجدت الصراع العربي – الإسرائيلي مجالاً مهماً في هذا الصدد.

يقع الكتاب الذي بين أيدينا في 325 صفحة، توزعت على فصول ستة، يبدأ أولها بالإطار النظري للكتاب، حاول من خلاله الكاتب تفسير العلاقة بين التغير في البنيان العالمي والتغير في السياسات الخارجية للوحدات الدولية المكونة للنسق العالمي. وركز على أهم مقولات المدرسة الواقعية الجديدة ومدرسة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية وكذلك المفاهيم التي تطرحها كل مدرسة، ومنها بنية النسق وتعريفه وتحديد عناصره وكيفية تشكله، والآلية والكيفية التي يؤثر من خلالها التغير في بنية النسق العالمي على السياسات الخارجية للوحدات المكونة له، والعوامل المؤثرة في حدوثه.

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

أما **الفصل الثاني** من الكتاب وجاء بعنوان «تحولات النسق العالمي» فقد ناقش من خلاله المؤلف طبيعة التحولات التي شهدها النسق العالمي منذ أواخر الثمانينيات، وتمثلت في الثورة الصناعية الثالثة وتهميش دور العالم الثالث، وسقوط الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الأحادية، وتزايد عدد التكتلات الاقتصادية وانتشار ظاهرة الإقليمية الجديدة، وتكوين الاتحاد الأوروبي، ليؤكد بذلك د. بدر عبدالعاطي أن تلك التحولات في النسق العالمي كان لها دورها المتزايد في التأثير على السياسات الخارجية للوحدات الدولية المكونة للنسق الدولي؛ حيث أدت هذه التحولات إلى ظهور واقع ونسق عالمي جديد لا يعد مجرد تحول في العمليات السياسية والاقتصادية الدولية، ولكنه تحول بنيوي في النسق ذاته، مما فرض على بعض الدول إعادة صياغة أهداف سياستها الخارجية وتوجهاتها على الساحة العالمية لمحاولة التكيف مع المتغيرات والتحديات التي تطرحها هذه التحولات.

ويلاحظ في هذا الصدد عدم تحليل الكاتب لبعض التحولات التي شهدها النسق العالمي منذ نهاية الحرب الباردة التي كان لها تداعياتها المتزايدة على السياسات الخارجية للدول، ومنها العولمة، وهو تحول مهم لا يمكن إنكاره خاصة في بعدها الاقتصادي، كذلك بروز قضايا مثل التدخل الدولي الإنساني وبروز مفهوم الأمن الإنساني، وما كان لهذا الأخير من انعكاسات على السياسات الخارجية لبعض الدول، ومنها بالتحديد كندا واليابان.

أما **الفصل الثالث** من الكتاب فقد خصصه المؤلف لاختبار تأثير تلك التحولات التي شهدها نسق النظام العالمي منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين على سياسة اليابان الخارجية بوجه عام، وذلك تمهيداً للانتقال في الفصول الثلاثة التالية للحديث عن سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية؛ إذ أكد أن السياسة الخارجية لليابان تأثرت بشكل مباشر بالتغيرات الجذرية التي شهدها النسق العالمي خاصة التغير في بنيته وانتقاله من نسق ثنائي القطبية إلى نسق تنفرد فيه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. حيث حاولت اليابان خلال تلك الحقبة الموازنة بين حقيقة كونها عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً من خلال السعي للقيام بدور سياسي عالمي نشط.

وتناول في هذا الفصل أثر حرب الخليج الثانية 1990/1991 على سياسة اليابان الخارجية، ومؤشرات تنشيط دور اليابان في الشؤون السياسية والأمنية

العالمية، ومن أبرزها مشاركة القوات اليابانية في عمليات حفظ السلام، وسعيها للحصول على مقعد دائم لها في مجلس الأمن، وتولي أفراد يابانيين لمناصب دولية مرموقة في المنظمات الدولية، وزيادة مساعدة التنمية الرسمية اليابانية للدول النامية.

ويلاحظ على هذا الفصل عدة ملاحظات، منها محدودية مستوى التحليل حيث حصر المؤلف انعكاسات تحولات النسق العالمي على سياسة اليابان الخارجية في قضايا محدودة، لكن هذا التحول في النسق العالمي كان له انعكاسات أكبر على سياسة اليابان الخارجية، منها على سبيل المثال تبني اليابان لمفهوم الأمن الإنساني بوصفه أحد عناصر أجندة اليابان الخارجية، الذي جاء انعكاساً لتحولات النسق العالمي في محاولة لممارسة اليابان دوراً عالمياً أكبر، ومن ذلك دورها في الأمم المتحدة من خلال إنشاء صندوق الأمن الإنساني، ولجنة الأمن الإنساني في محاولة منها لممارسة تأثير ودور عالمي أكبر يتناسب مع قوتها الاقتصادية.

أما **الفصلان الرابع والخامس** فقد خصصا للحديث عن السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية؛ إذ بدأ الفصل الرابع بالحديث عن محددات السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، وتناولها الباحث وفقاً لمحاور ثلاثة هي المحددات الداخلية للسياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، والمحددات الإقليمية للسياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، وأثر العلاقات اليابانية – الأمريكية على سياسة الأولى تجاه الشرق الأوسط.

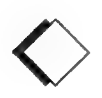
تناول من بين المحددات الداخلية الثقافة السياسية اليابانية، والأوضاع الاقتصادية اليابانية، والقيود القانونية التي يفرضها الدستور على السياسة الخارجية اليابانية، والتطورات الاجتماعية وارتباطها بالدور العالمي لليابان، وبنية النظامين السياسي والدفاعي الياباني بوصفها محدداً للسياسة الخارجية اليابانية. أما المحددات الإقليمية فتمثلت في أثر العامل الجغرافي على السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، والشرق الأوسط بوصفه مصدراً لإمدادات الطاقة لليابان، والعلاقات التجارية ومساعدات التنمية اليابانية لدول الشرق الأوسط. واختتم الفصل باستعراض أثر التحالف الياباني – الامريكي على سياسة اليابان تجاه عملية السلام.

ويلاحظ على المحددات الداخلية التي ذكرها الباحث أنها لم يكن لها في

مجملها تأثير على سياسة اليابان الخارجية تجاه الشرق الأوسط باستثناء عدد محدود منها. فبالنسبة لمحدد الثقافة السياسية اليابانية، أخذ الباحث في استعراض طبيعة الثقافة السياسية والقيم التقليدية اليابانية دون أن يطرح إلى أي مدى شكل هذا المحدد عاملاً مؤثراً على سياسة اليابان تجاه الشرق الأوسط، كما أن بعض المحددات الأخرى جاءت محددات عامة لسياسة اليابان الخارجية بوجه عام وليست ذات صلة بسياسة الأخيرة تجاه الشرق الأوسط، منها ذلك المحدد المرتبط ببنية النظامين السياسي والدفاعي الياباني. وربما كان من الملائم استعراض الباحث في ثنايا الحديث عن التحالف الياباني – الأمريكي لعلاقة اليابان مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل خلال تلك الفترة، وسياسة اليابان تجاه عملية السلام من 1973–1990.

وفي الفصل السادس والأخير تناول المؤلف سياسة اليابان تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية من 1991–1999؛ أي منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام واستعرض تطور العلاقات اليابانية – الإسرائيلية، والدور الياباني في مسار عملية السلام متعدد الأطراف، والدور الياباني في كل من المسارين السوري واللبناني، واختتم بالحديث عن الدور الياباني في المسار الفلسطيني. ويلاحظ أن الباحث لم يشر إلى تطور علاقات اليابان مع منظمة التحرير الفلسطينية خلال تلك الفترة، كما كان الحال في الفصل الخامس.

في واقع الأمر، يمثل كتاب الدكتور بدر عبدالعاطي إثراءً مهماً للمكتبة العربية لا يمكن التقليل من شأنه خاصة في ظل ما ورد به من معلومات قيمة وتحليل وافٍ، وتأصيل نظري جيد، وتقسيم في غاية الدقة. والأهم من هذا كله هو طبيعة الموضوع الذي يتناوله.



سياسة

سباقات التسلح وتطور التسلح النووي في جنوب آسيا

Arms Race and Nuclear Development in South Asia.

تأليف: **Dervaiz Iqbal Cheema and Imtias H. Bokhari**
الناشر: **Islamabad Policy Research Institute, 2004.**
عرض: نيللي كمال الأمير

ما الأبعاد السياسية والإستراتيجية لسباق التسلح وفقاً لوجهة النظر الهندية؟ وكيف تختلف تلك الأبعاد بالنسبة لباكستان؟ كيف تطور التسلح النووي في إقليم جنوب آسيا؟ كيف يمكن تعرف مفاهيم الاستقرار وعدم الاستقرار في إقليم جنوب آسيا في إطار حالة سباق التسلح النووي التي يشهدها نلك الإقليم؟ إلى أي حد يمكن تطبيق مفهوم إجراءات بناء الثقة بين الهند وباكستان؟ يطرح كتاب سباقات التسلح وتطور التسلح النووي في جنوب آسيا، تلك التساؤلات، وتحاول فصوله المتتالية الإجابة عنها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب قد راعى بتقسيماته الموضوعية إلى حد كبير، وتناول قضية شديدة الحساسية بين دولتين هما الهند وباكستان، ونلك بعرضه القضية الواحدة من خلال ثلاث رؤى؛ إحداها لهندي، والثانية لباكستاني، والأخرى تعبر عن وجهة نظر طرف خارجي.

قسّم الكتاب إلى ستة محاور رئيسة، تحتوي جميعها ثمانية عشر فصلاً. وقد جاءت المحاور على النحو التالي: **أولاً** – طبيعة سباقات التسلح في جنوب آسيا: تحليل مقارن. **ثانياً** – تطورات الأسلحة النووية في الهند وباكستان. **ثالثاً** – أنظمة الأسلحة النووية والطلب عليها وضبطها. **رابعاً** – تطور التسلح في جنوب آسيا. **خامساً** – الاستقرار وعدم الاستقرار في جنوب آسيا. ثم، ضبط التسلح ومعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية في جنوب آسيا.

يمكن القول إن من أهم أساسيات التعايش بين الدولتين وجود مساحة كافية من التفاهم المشترك والثقة المتبادلة، وتفهم المطالب الإستراتيجية والسياسية التي يتطلبها عصر السلاح النووي. وعلى سبيل المثال، في حين تعمل الدولتان على أن تكونا جاهزتين للحرب يظل الهدف الرئيس لكل منهما – في الوقت نفسه – منع نشوب تلك الحرب. ويرى الكاتب أن الهند وباكستان تتحركان في اتجاه مرحلة ما بحيث يستطيع كل منهما أن يتسبب في تدمير الطرف الآخر أو إحداث خسائر فيه لا يمكن تعويضها ومن ثم، يصبح استنكار الحرب هدفاً قومياً محورياً لمنع حدوث مثل هذه الخسائر التي سوف تنتج عن أي حرب نووية.

طبيعة سباقات التسلح في جنوب آسيا – تحليل مقارن:

خلال السنوات الخمس السابقة، سيطر الاهتمام بالتسلح النووي وسباقات التسلح بين الهند وباكستان على الأجندة الأمنية في جنوب آسيا. من ناحية أخرى، فإن سباق التسلح بينهما هو قضية قديمة ترجع بداياتها إلى بداية انفصال باكستان عن الهند؛ وذلك نتيجة لأن عملية الانقسام هذه لم يتم بعدها اقتسام الإمكانات العسكرية بشكل متعادل. فعلى الرغم من أن الإمكانات أو الموارد كانت متاحة للطرفين فإن النفقات العسكرية وصناعات الدفاع وحجم الأسلحة غير متكافئ في التوزيع بين الدولتين. فبالنسبة لباكستان – على الرغم من محدودية مواردها – فقد ورثت بعضاً من مشكلات الدفاع الخارجية عن الهند التي ترسبت منذ فترة الاحتلال الإنجليزي لها.

تطورات الأسلحة النووية في الهند وباكستان:

إن تاريخ باكستان في الأسلحة النووية هو تاريخ متفرد، وغير متكرر على مستوى العالم. فعلى الرغم من انتشار الجهل في ذلك البلد، حيث لا تتعدى نسبة المتعلمين فيه 30%، وعلى الرغم من ضعف التكنولوجيا وتدني مستواها بشكل عام، فإنها قد أعلنت عن أنها دولة نووية في مايو سنة 1998، عندما نجحت في إجراء 6 اختبارات نووية. وقد ولدت العلوم النووية داخل باكستان من خلال قسم الفيزياء في الكلية الحكومية بمدينة لاهور سنة 1948 وذلك بعد هجرة الدكتور تشودهري من الهند إلى باكستان بعد انفصالهما، حيث مثل حجر أساس العلوم النووية في باكستان فيما بعد.

إن التجارب النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان سنة 1998 مثلت نقطة فاصلة في تاريخ شبه الجزيرة الهندية. وقد تبعت تلك الاختبارات بعض الأحداث

المهمة، منها حرب كارجيل، والانقلاب العسكري في باكستان، ثم إعلان الهند لوقف إطلاق النار من جانب واحد.

وفي هذا المجال، يطرح الكتاب تساؤلاً – يحمل بعض المبالغة – وهو، متى ستندلع الحرب النووية بين الهند وباكستان؟ فعلى الرغم من تأكيد كل من الهند وباكستان أن أياً منهما لن تكون البادئة بالحرب، فإن تعثر الإجراءات السلمية وصعوبة استكمال المفاوضات يثير العديد من المخاوف؛ مما يصعد من أهمية ضبط التسلح. بالإضافة إلى محاولة إيجاد حلول للأزمات بين الدولتين وأهمها على الإطلاق قضية كشمير.

الاستقرار وعدم الاستقرار في جنوب آسيا:

تعتبر الهند وباكستان الدولتين الوحيدتين اللتين أعلنتا عن كونهما دولتين نوويتين بعد دخول اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ سنة 1968. فإعلان هاتين الدولتين نوويتين على المستوى الإقليمي قد خلق وضعاً غير مستقر إستراتيجياً وسياسياً بين مثلث أضلاعه الهند وباكستان بالإضافة إلى الصين التي تعتبر القوة النووية الرسمية الوحيدة في الإقليم وفي آسيا كلها.

وقد ساعد على حالة عدم الاستقرار تلك النزاعات الحدودية بين أطراف المثلث. حيث دخلت الهند وباكستان في ثلاث حروب بعد انفصال باكستان في سنوات 1948، 1965، 1971 بسبب النزاع حول كشمير. كما دخلت الصين في حرب مع الهند سنة 1962 نتيجة للنزاع حول حدود جبال الهملايا. ولا تزال هذه الحدود المتنازع عليها تحت السيطرة الصينية.

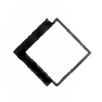
إن الانتقال المستمر بين حالة الاستقرار وحالة عدم الاستقرار التي نشبت من تحول الهند وباكستان إلى دولتين نوويتين يعود إلى عدم اليقين بين الطرفين. ففي يناير سنة 2000 أعلنت الحكومة الهندية أنها لم تفصل فيما يتعلق بالحرب مع باكستان، كما أن وزير الدفاع الهندي أعلن أن الهند لن تتردد في الدخول في حرب محدودة مع باكستان بغض النظر عما تمتلكه من أسلحة نووية إذا ما تصاعدت التوترات بين الدولتين.

وفي النهاية، يرى الكتاب أن هناك عدداً من التهديدات التي يواجهها النظام الأمني، ولكنها لا تزال لدى الأطراف قدرة السيطرة على تلك التهديدات؛ بمعنى آخر، فإن حالة الوضع الأمني والموقف في إقليم جنوب آسيا هو الأفضل مقارنة بالفترات

السابقة. كما أن طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، جعلت الولايات المتحدة لاعباً إقليمياً مهماً في إقليم جنوب آسيا. ومن ثم، فإن الهند وباكستان في حاجة إلى التوصل لاتفاق فيما بينهما.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري، توافر الثقة بين الطرفين. وهو ما يمكن تحققه من خلال استمرار المفاوضات والحوار بينهما. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم القوات العسكرية لأي دولة لا بد أن يكون مبنياً على حجم التهديد، ولا يجب أن يتم تحديده وفقاً لاعتبارات أيديولوجية.

وختاماً، يمكن القول إن أهمية هذا الكتاب تأتي مما يعرضه من رؤى الهند وباكستان بالإضافة إلى ذلك فهو يعرض لرؤية الأطراف لقضية مهمة تتمثل في سباق التسلح وتطورات التسلح النووي في الدولتين: الهند وباكستان بشكل خاص، وإقليم جنوب آسيا بشكل عام. وتمثل قضايا تطوير أسلحة نووية وسباق التسلح مصادر اهتمام كبيرة ليس على مستوى إقليم جنوب آسيا فقط وإنما أيضاً على مستوى المجتمع الدولي كله. ويأتي هذا الكتاب ليؤكد أن على كل من الهند وباكستان التعايش وأن مزيداً من سباق التسلح وتطوير الأسلحة بينهما سيؤدي إلى استياء العلاقات بين الدولتين. في الوقت نفسه، ركز الكتاب على البعد الداخلي أو الإقليمي في المشكلة التي تناولها، في حين أغفل دور المجتمع الدولي المفترض القيام به، كما لم يتناول بالتفصيل أو التركيز دور المنظمات الدولية في هذا الصدد، ومنها بشكل أساسي الأمم المتحدة، ووكالة الطاقة الذرية.





مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويـــــت: ثلاثة دنانير للأفـراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربيـة: أربعـة دنـانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشـر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبدالرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

■ البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
■ عرض الكتب ومراجعتها
■ البيبلوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت
٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول العربية
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.
ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدما باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على احد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)
فاكس : 4833705 (965+)
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الاستاذ الدكتور : حسين محمود حسنين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ – أبريل ١٩٨٤م

- تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ – الرمز البريدي: 72455 الخالدية – الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ – فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ – ٤٨٤٢٢٤٣ – داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس

النشر

العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2 - إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3 - دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) ، والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة،ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي
لجنة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت
ص.ب : 2830 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون : 4843185 فاكس : 4843188
البريد الإلكتروني : [illegible] kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw

سلوك البحث عن المعلومات لطلبة كليتي إدارة الأعمال والهندسة بجامعة الكويت

سعاد أحمد البستان(*)
محمد مهدي اعتدالي(**)

ملخص: نظراً لانتشار «الإنترنت» أداة للبحث في وقتنا الحالي، فقد أعدت هذه الدراسة، وهي تهدف إلى تعرف نمط السلوك المتبع لطلبة كليتي إدارة الأعمال والهندسة بجامعة الكويت في جميع المعلومات بهدف البحث أو الدراسة. إن الأداة المستخدمة في بحثنا الحالي كانت استبانة وزعت على الطلبة الذين سجلوا في المقرر الإجباري للغة الإنجليزية (كتابة بحوث) لكليتي إدارة الأعمال والهندسة بجامعة الكويت، واتضح أن معظم الطلبة قد أجمعوا على تفضيل استخدام «الإنترنت» أداة لجمع المعلومات في إعداد الأبحاث مقارنة بالأدوات الأخرى، بغض النظر عن مدى إلمامهم باللغة الإنجليزية أو معرفتهم باستخدام الحاسب الآلي. وبعد النتائج التي توصل إليها أوصت الدراسة بضرورة إضافة مقرر في علوم استخراج المعلومات بواسطة «الإنترنت»، وذلك لطلبة المدارس والجامعات.

المصطلحات الأساسية: البحث عن المعلومات، سلوك البحث عن المعلومات، الاحتياجات إلى المعلومات، السلوك، تطبيق التكنولوجيا، تكنولوجيا المعلومات، اللغة الإنجليزية للأغراض التخصصية (إدارة الأعمال)، اللغة الإنجليزية للأغراض التخصصية (الهندسة)، اللغة الإنجليزية للأغراض التخصصية (إدارة الأعمال مقارنة بالهندسة).

(*) أستاذ مساعد، وحدة اللغة الإنجليزية، كلية الهندسة، جامعة الكويت، الكويت.
(**) وحدة اللغة الإنجليزية، كلية الهندسة، جامعة الكويت، الكويت.

D - Fair
E - Weak

27 - try another search engine
A - Excellent
B - Very Good
C - Good
D - Fair
E - Weak

28 - get into a relevant mailing list and ask for clues
A - Excellent
B - Very Good
C - Good
D - Fair
E - Weak

29 - get into a relevant chat room and ask for clues
A - Excellent
B - Very Good
C - Good
D - Fair
E - Weak

C - Indifferent
D - Strongly disagree

21 - Arabic resources are as useful for my research as English resources
A - Strongly agree
B - Agree
C - Indifferent
D - Strongly disagree

22 - the Internet would be a better source if there were more materials in Arabic
A - Strongly agree
B - Agree
C - Indifferent
D - Strongly disagree

23 - the materials on the Internet are
A - extremely reliable
B - reliable
C - somewhat reliable
D - unreliable
E - extremely reliable

You rate your ability to ____________________ when you CANNOT find the results you want using a search engine

24 - change or modify the keywords
A - Excellent
B - Very Good
C - Good
D - Fair
E - Weak

25 - use the advanced search facility
A - Excellent
B - Very Good
C - Good
D - Fair
E - Weak

26 - use Boolean operators (like AND or NOT)
A - Excellent
B - Very Good
C - Good

Your major problems in conducting research are

14 - finding somebody to help me
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

15 - finding resources
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

16 - selecting from the many resources I find
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

17 - writing the body of the research
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

18 - writing bibliographies (list of references)
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

19 - the time writing a research paper takes
- A - Strongly agree
- B - Agree
- C - Indifferent
- D - Strongly disagree

You believe that

20 - reading footnotes and getting information from them helps writing a better research paper
- A - Strongly agree
- B - Agree

How good is your knowledge of

8 - English
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

9 - computers and Internet
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

10 - using a library catalogue
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

11 - using a database (print/online/CD-ROM)
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

12 - using search engines (like Google)
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

13 - using a directory such a telephone directory (print/online/CD-ROM)
- A - Excellent
- B - Very Good
- C - Good
- D - Fair
- E - Weak

Appendix
Information Seeking Behaviour Questionnaire

The following questions are for understanding your behaviour when you look for information. Please answer all questions. Thank you.

1 - Which college are you studying at?
   A - Business Administration
   B - Engineering
2 - What is your status?
   A - I am a freshman (First year student)
   B - I am a sophomore (Second year student)
   C - I am a junior (Third year student)
   D - I am veteran (More than 4 years at college)
3 - What is your gender?
   A - Male
   B - Female
4 - Where do you access computers (Check all that apply)
   A - Home
   B - College
   C - Library
   D - Office
   E - Internet cafe
5 - How do you feel when you hear the word "**research**"?
   A - I feel terrible.
   B - I don't know what is waiting for me.
   C - I think something interesting is waiting for me.
   D - I get excited and look forward to it.
6 - I would rather choose my own research topic.
   A - Strongly agree
   B - Agree
   C - Indifferent
   D - Disagree
   E - Strongly disagree
7 - How do you usually find you r resources? Please rank them from 1-4
   A - I use the library
   B - I use the Internet
   C - I ask teachers
   D - I ask a colleague/friend

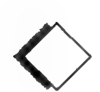
practice in industrial organizations. Boston: Graduate School of Business Administration. Harvard University.

Shuchman, H. L. (1981). *Information transfer in engineering.* Glastonbury, Connecticut.

Watson-Boone, R. (1994). The information needs and habits of humanities scholars, information needs, Winter, *RQ*, 34. 203-214.

Wilson, T. (1981). On user studies and information needs. University of Arizona. *Journal of Documentation*, 37 (1) pp. 3-15.

Submitted: August 2006
Approved: March 2007



References

Bateson, G. (1972). *Steps to an ecology of mind.* New York: Baltimore.

Corcoran, M. & Watson Healy, L. (2005). Trend Alert: Engineers open a window of opportunity for information managers. *Outsell's InfoAboutInfo Briefing*, 8(2): 1-9.

Ellis, D. & Haugan M. (1997). Modeling information seeking patterns of engineers and research scientists in an industrial environment. University of Arizona. *Journal of Documentation*, 53(4): 348-403.

Ellis, D. (1989). A behavioral approach to information retrieval design. University of Arizona. *Journal of Documentation*, 45(3): 171-212.

Ellis, D.,Cox, D.&Hall,D. (1993). A comparison of information seeking patterns of researches in the physical and social sciences. University of Arizona. *Journal of Documentation*, 49: 356-369.

Ellis, D. (1993). Modeling information seeking patterns of academic researchers: A grounded theory approach. University of Arizona. *Library Quarterly*, 63(4): 469-486.

Graham, L. & Taxas Metaxas, P. (2003). Of course it's true; I saw it on the Internet!: Critical thinking in the Internet era. *Communications of the ACM*, 46 (5): 71-75.

Hertzum, M., & Petjersen, A. M. (2000). The information seeking practices of engineers: searching for documents as well as people. *Information Processing and Management*, 36: 761-778.

Hirsh, S. (2000). Information needs, information seeking and communication in an industrial R & D Environment. *Proceedings of the 63rd annual meetings of ASIS*, 37, 473-486. Hawaii International Conference.

Kaufman, H. G. (1983). Factors related to use of technical information in engineering problem solving. Brooklyn: New York.

Kirkelas, J. 1983. Information seeking behavior: patterns and concepts. *Drexel Library Quarterly*: 19 (2) pp. 5-20. Philadelphia, Drexel University.

Kremer, J. M. (1980). Information flow among engineers in a design company. Ph.D. Dissertation, University of Illinois at Urbana-Champaign

Majid, S. & Tee, T. A. (2002). Usage of information resources by computer engineering students: a case study of Nanyang Technological University, Singapore. *Online Information Review*, 26(5): 318-325.

Mood, M. A., Graybill, A. F. & Boes, C. D. (1974). Introduction to the theory of statistics. *McGraw Hill*: Ohio.

Pinelli, T. 2001. Distinguishing engineers from scientists: the case for an engineering knowledge community. *Science and Technology Libraries*: 21 (3/4), pp.131-163.

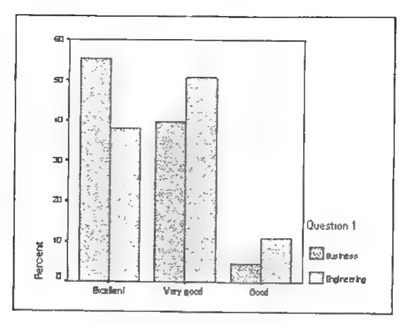
Romanos de Tiratel, S. (2000). *Guia de Fuentes de informacion especializadas: Humanidades y Ciencias Sociales.* Buenos Aires: GREBYD

Rosenbloom R. & Wolek F. (1970). *Technology and information transfer: A survey of*

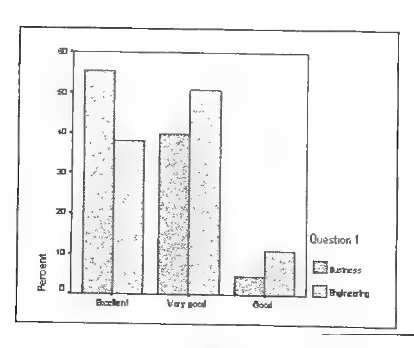
Conclusion and Recommendations

This study was conducted to discover the information-seeking behaviors of the students in two different colleges-Engineering and Business Administration-at Kuwait University. In both of these colleges students must take a course offered by the respective English language units, in which they have to conduct a research project. Based on the feedback from the students, it was initially believed that the level of the self-perceived knowledge of English language and computers would be a deciding factor. However, the study shows that students in both colleges do not generally consider there to be any relationships between these two variables. The study also reveals that teachers and colleagues are the last people students refer to if and when they seek information. The use of the Internet is highly popular among the students of both colleges and, and in fact, it is the initial point of departure in pursuit of information. Perhaps this can be viewed as an indication that teachers need to bring themselves more up to date-in terms of the application of technology-to prepare online information gateways (e.g. links, pages, newsgroups, etc.) useful for the students. Moreover, it is recommended that the technical writing course coordinators make necessary changes to the available course curriculum, considering the students' preference to using digital offline, online, or virtual resources when seeking information. This preference in turn makes means for another requirement for both teachers and students, i.e. the evaluation of the data collected from digital online or offline sources, thereby sifting reliable information from unreliable information.

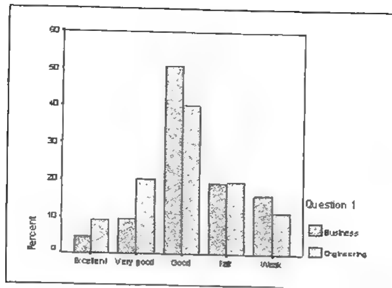
The study also revealed that language is not considered a barrier in finding resources. In fact, majority of the students polled preferred materials in English rather than Arabic. Moreover, the study shows that there is the tendency to use the library; however, because of some factors, which were out of the scope of this study, they don't consider that as their first choice. A recommendation here would be information literacy classes conducted by the library, or the department of Library and Information Sciences, which both the students and teachers would attend. A further, and perhaps a somewhat aspirational, recommendation would be offering such classes at school level, i.e. before students enter the university.



Graph No 13
Question 21 (Arabic resources are as useful for your research as English resources)

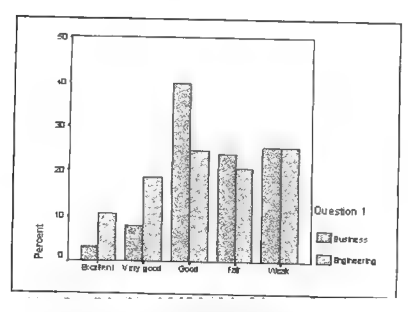


Graph No 14
Question 22 (The Internet would be a better source if there were more materials in Arabic)



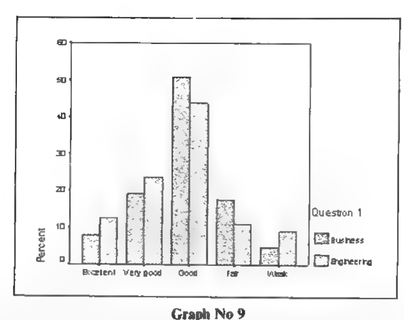
Graph No 11

Question 29 (How do you rate your ability to try another engine when you cannot get into a relevant mailing list and ask for clues?)



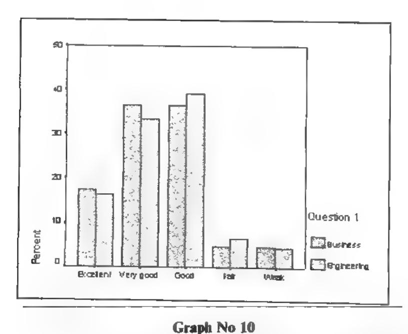
Graph No 12

Question 29 (How do you rate your ability to try another engine when you cannot get into a relevant chat room and ask for clues?)



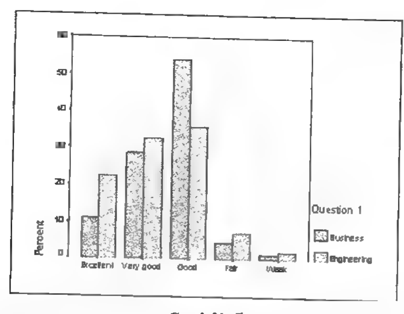
Graph No 9

Question 26 (How do you rate your ability to use Boolean opeartions when you cannot find the wanted results using a search engine?)



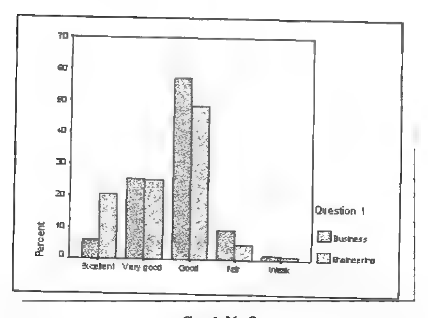
Graph No 10

Question 27 (How do you rate your ability to try another search engine when you cannot find the wanted results using a search engine?)



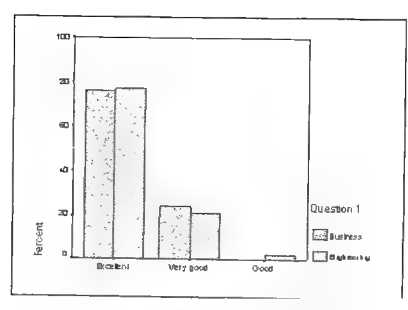
Graph No 7

Question 14 (How do you rate your ability to change or modify keywords when you cannot find the wanted results using a search engine?)

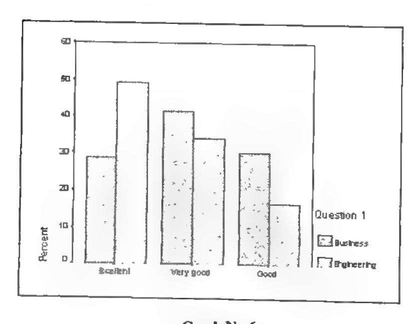


Graph No 8

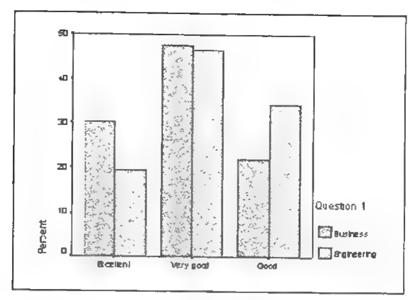
Question 25 (How do you rate your ability to use the advanced search facility when you cannot find the wanted results using a search engine?)



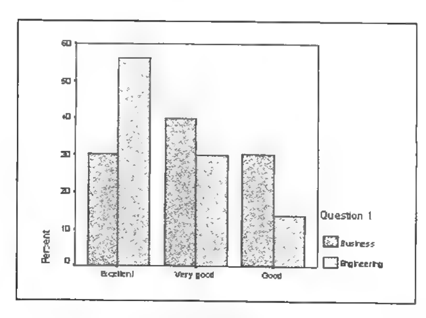
Graph No 5
Question 12 (How good is your knowledge using search engines like Google?)



Graph No 6
Question 13 (How good is your knowledge using a dictionary such as telephone directory (print/online/CD-Rom)?)

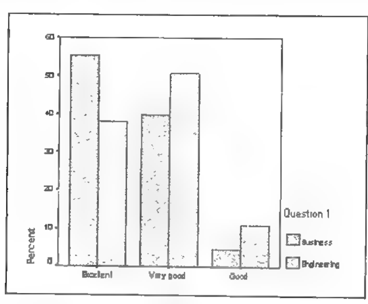


Graph No 3
Question 10 (How good is your knowledge of using a library catalogue?)

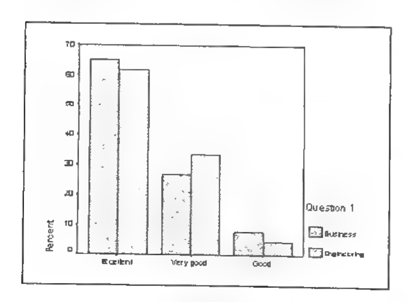


Graph No 4
Question 11 (How good is your knowledge using a Database?)

that writing the body of research is, indeed, a problem whereas the students in the College of Business mainly disagreed. Both groups shared in considering writing bibliographies (question 18) as a problem; however, the engineering students expressed more agreement about it. No differences were detected in the responses given to question 19 (the time writing research papers takes). The comparative analysis has been summarized through the graphs below.



Graph No 1
Question 8 (How good is your knowledge of English?)



Graph No 2
Question 9 (How good is your knowledge of Computer and Internet?)

Table 6 below shows the solution chosen by the respondents to solve their problems in finding information:

Table 6: Self-perceptions of different skills in College of Business

Solution	EV	G	FW
Changing or Modifying Keywords	55.1	35.5	9.4
Using Advanced Search Facility	45.3	48.2	6.6
Using Boolean Operators	36.3	43.7	20
Trying Other Search Engines	49.6	39.3	11.1
Using Mailing Lists	29.3	39.8	30.8
Using Chat Rooms	29.1	24.6	46.3

Language was viewed as a factor which might affect the process of research. The respondents showed some preference in using materials in Arabic. Moreover, the Internet was considered as the most reliable source of finding information by 70.9%, being extremely reliable or reliable, by 22.7% being somewhat reliable, and by 6.4% being unreliable or extremely unreliable.

III. Comparison

To find out if there are similarities between the major problems students of the colleges of Engineering and Business Administration have in conducting research (questions 14-19), a special[2] *test* was used (Mood et al, 1974). For question 14 (finding somebody to help) the subjects in the College of Engineering agreed that finding somebody to help them is, in fact, one of their problems. However, the students at the College of Business didn't consider it as a factor. They mostly expressed indifference. However, both groups indicated that finding resources is a major problem. Selecting from the multiplicity of sources available through the Internet (question 16) was also viewed equally by both groups as being problematic (i.e. agree). In spite of the fact that there were similarities between the responses students of the two colleges gave in response to question 17 (writing the body of the research), a degree of difference exists, i.e. many students in the College of Engineering agreed

Language (Arabic/English) wasn't viewed as a factor affecting the process of research.

II. Analysis of the Data Pertaining to the College of Engineering

The distribution of the respondents' self-perception of certain required knowledge in percentage terms is shown in (Table 5):

Table 5: Self perceptions table in the College of Engineering

Self Perception	EV	G	FW
Knowledge of English	38.2	50.7	11.1
Knowledge of Computers and the Internet	61.8	33.3	4.9
Using Library Catalogs	19.4	46.5	34.1
Using Databases	56.3	29.9	13.9
Using Search Engines	77.1	20.8	2.1
Using Directories	49.3	34	16.7

The students who participated in this study showed high preference in using the Internet as the source of information. That was followed by the preference for the library. Referring a colleague or friend and asking a teacher were equally ranked and preferred.

A contingency was formed and used to show the correlation between the respondents' self-perception of their computer knowledge and their knowledge of the English language. The table shows that there is positive correlation between the mentioned items (0.31), i.e. the students who perceived themselves as more proficient linguistically, had perceived themselves equally proficient in using computers and the Internet. No correlations were found between the self-perceived knowledge of the English language, the self perceived knowledge of computers and the Internet, and the problems of conducting research.

Moreover, regarding the preferences the respondents gave to the sources of finding information, the Internet and the library were equally ranked followed by:

A - asking a friend/colleague.

B - asking the teacher.

To determine the relationship between the respondents' self-perception of their computer knowledge and the knowledge of the English language, a contingency table was drawn up which showed that there is positive correlation between the mentioned items (0.328). In non-statistical terms, this means that those who perceived themselves as more linguistically proficient had perceived themselves equally proficient in using computers. However, no correlations were found between the self-perceived knowledge of English and the respondents' major problems in carrying out research. Moreover, no correlations were found between the respondents' knowledge of computers and the Internet and the problems of conducting research. However, the Internet was considered as the most reliable source of finding information; it was seen by 61.9% as extremely reliable or reliable, 31.7% somewhat reliable, and by 6.3% unreliable or extremely unreliable. Table 4 shows the solutions chosen by the respondents to solve their problems in finding information:

Table 4: Self-perceptions of different skills in the College of Business

Solution	EV	G	FW
Changing or Modifying Keywords	39.7	54	6.3
Using Advanced Search Facility	31.7	57.1	11.1
Using Boolean Operators	27	50.8	22.2
Trying Other Search Engines	54	36.5	9.5
Using Mailing Lists	14.3	50.8	34.9
Using Chat Rooms	11.1	39.7	49.2

5.8% and 2.9% of the respondents respectively. The tabulated data can be seen in Table 2 below:

Table 2: Place of computer access

Place of Computer Access	Frequency	Percent
Home	195	93.8
College	104	50
Library	47	22.6
Office	12	5.8
Internet Cafe	6	2.9

According to the results of the study the word "research" had no clear meaning for (18.8%), of those taking part; however, 81.2% had a positive idea about doing research and even expressed excitement for doing research. A great majority of them even preferred to choose their own research topic (85.1%) rather than work on a prescribed topic.

To achieve more accurate results in drawing the relationships between several variables, the five choices on items 8-19 were allied to three choices, where choices 1.(Excellent) and 2.(Very Good) are considered as one (EV), choice 3.(Good) stands alone (G), and choices 4.(Fair) and 5.(Weak) were allied (FW).

I. Analysis of the Data Pertaining to the College of Business

The following (Table 3) shows the respondents' self-perception of certain required knowledge distributed by percent:

Table 3: Self perceptions table in the College of Business

Self Perception	EV	G	FW
Knowledge of English	55.6	39.7	4.8
Knowledge of Computers and the Internet	65.1	27	7.9
Using Library Catalogs	30.2	47.6	22.2
Using Databases	30.2	39.7	30.2
Using Search Engines	76.2	23.8	0
Using Directories	28.6	41.3	30.2

Subjects

This study was conducted during the final week of fall 2004 semester. The total number of the university students' registered in the research writing courses were as follows:

1 - 249 students' of English (221) at the college of Engineering & Petroleum.

2 - 211 students' of English (106) at the college of Business Administration.

A total number of 460 students' were registered. The questionnaire was sent to both colleges to be given to all the 221 & 106 research writing students. The number of samples collected from the College of Engineering was 144, and 64 samples were collected from the College of Business Administration. A total number of 208 samples were collected.

Data Analysis

A 29 item Likert scale instrument was developed and distributed among the students of college of Engineering & college of Business Administration. The collected data was processed using SPSS version 11.5 which yielded the results below (Table 1). A total number of 208 samples were collected, 38% of which were male and 62% female. The participants consisted of different statuses, as shown in Table 1 below:

Table 1: Participants' classification based on their status

Status	Frequency	Percent
Freshman	31	14.9
Sophomore	38	18.3
Junior	114	54.8
Senior	21	10.1
*Veteran	4	1.9
Total	208	100

* Veteran: Those who had spent more than four years at college

Home turned out to be the most popular place to access the Internet (93.8%); however, 50% of the respondents use the computer labs in their colleges followed by 22.6% of them using the computer facilities in libraries as the points of access to the Internet. Using Internet cafes and office facilities were the least popular places to access the Internet with

courses the technique of writing research papers is taught. Part of the final assessment for each student is made based on the research topic he/she chooses and the research paper he/she presents at the end of the course which will is followed by an oral presentation on the same topic. The students consult teachers on the choice of their topics, possible sources of information, and mechanics of writing as well as grammar and usage. It has been witnessed that students mostly complain about the difficulty of finding the information they need to write their research papers. A logical conjecture arising here may be that if teachers of the mentioned courses have some awareness of the information-seeking behaviours of their students, they can better direct the students towards their needed resources. A secondary finding of this study would be the differences in the information-seeking behaviours of the engineering students and those of the students studying business administration. Since the subjects are all native speakers of Arabic, the role of the foreign language in the information-seeking behaviors of both groups according to their perceived level of proficiency in the foreign language is also considered. Moreover, the participants' self-perceived knowledge of computers in general, and of the Internet and the available search engines in particular, were taken into account.

Methodology and Statistical Analysis

The Study

The object of this study was to:

1 - Gain a clear picture of how students' at the college of Engineering & College of Business Administration at Kuwait University collect the information they require to cope with the research writing courses.

2 - Investigate the manner or behavior of two colleges' students in seeking information when they are required to write a research paper.

Methodology

A 29 item Likert scale instrument was developed and distributed among the students, which consisted of the following:

1 - General information which was compiled by gathering information on the subjects.

2 - Closed questions where choices 1.(Excellent), 2.(Very Good), 3.(Good), 4.(Fair), 5.(Weak) were provided.

further added that engineers not only "find leads," but also help leaders as providers of information.

Ellis (1989), Ellis et al. (1993), and Ellis and Haugan (1997) elaborated a general model of the information-seeking behaviours on the basis of their studies on the web information-seeking patterns of social scientists, which included a wide spectrum of the related sub-disciplines including business as well as research physicists, chemists, engineers, and research scientists in an industrial firm. A version of the model categorizes six different activities regarding information-seeking behaviour: generate, starting, chaining, browsing, differentiating, monitoring and extracting.

Pinelli (2001) reported that engineers need information to solve an immediate problem or make a decision, and that their primary output is not information for further research, but rather a good service. He also indicated that engineers are often asked to confine their findings to within their companies for business or security reasons. That would make them reluctant to share the information they gain with their fellow colleagues outside their companies.

Hirsh (2000) and Hertzum and Petjersen (2000) both conducted studies, the findings of which emphasized the importance of human interaction in seeking information. Hirsh (2000) reported a primary reliance on fact-to-face communication among professional engineers. She also observed that personal sustained relationships between engineers and information analysts were essential to information seekers. Furthermore, she noted face-to-face communication and dynamic personal interaction were preferred research techniques.

Majid and Tee (2002) made a remarkable case study on the use of information sources by computer engineering students at Nanyang Technological University in Singapore. The study, among other things, reports that students seek information from books, lectures, and Internet resources before consulting with their 'colleagues' (i.e. other students).

This Present Study

The present study concerns the information-seeking behaviours of the students at two different colleges at Kuwait University: the College of Business Administration and the College of Engineering & Petroleum. English 106 at the College of Business Administration and English 221 at the College of Engineering are both required credit courses. In both of these

2 - They consult colleagues and initial print source material for explicit and implicit references to other works;
3 - Book reviews and personal collections are the leading information sources;
4 - They use catalogs to find known, secondary source materials.
5 - The use of mother tongue is highly preferred.

In a study made between 1995-1997 on researchers of the humanities and social sciences, Romanos de Tiratel (2000) found that the majority of them initially consult colleagues and specialized literature. Both groups used formal bibliographic tools for their research in the same way, i.e. "the majority of either area do not use bibliographies" (Romanos de Tiratel, 2000). Referring to citations in books or journals was more common than using the form of accessing tools for specialized literature. She also noted that there was a high preference for using resources in the mother tongue.

Rosenbloom and Wolek (1970) were among the first people to conduct large-scale research of those working in industry studies, and they noted three fundamental differences between engineers and scientists. Kremer (1980), in his Ph.D. dissertation, found that the design engineers who were the subjects of his research initially contacted their colleagues within their company and later tried colleagues outside of the company.

Shuchman (1981) made a broad-based study of information transfer in engineering. In his study, he found that there was a strong preference for informal sources of information. He also noted that the major difficulty engineers face in finding the information they need is identifying the specific piece of missing data, and then discovering who has it.

Kaufman (1983) reported that engineers consult their personal collections first, followed by colleagues, and then formal literature sources. They utilized librarians and the information specialists "to find leads to information sources." Online computer searches, as he reported, and which was later reiterated by Graham and Taxas (2003), were used primarily to define the problem. He also reported that engineers use different types of information sources in problem solving; however, engineers depend on their personal experience more often than any single specific information source. However, Corcoran and Watson (2005)

affect their performances. This study investigates the manners or behavior of students in seeking information when they are required to write a research paper. The present study also intends to provide teachers of the research writing courses at the two colleges with useful tips that can help to better deliver the course and provide guidelines to their students. Additionally, findings of this study would help course coordinators make necessary revisions in the curriculum.

Definition of Terms

The terms **information need** and **information seeking behavior** have been used diversely and sometimes interchangeably. However, specific meanings are found when they are looked at from different perspectives. Bateson (1972: 453) used the term information to "mean any difference that makes a difference to a conscious human mind," while within library and information science, information has been defined as " any stimulus that reduces uncertainty" (Krikelas, 1983: 6).

The term **information needs** has also been used in a variety of ways. Information needs is a subjective, relative concept residing in the mind of the individuals who experience it. Wilson (1981) and Krikelas (1983: 6) also defined information needs as the "recognition of the existence of uncertainty."

The most appropriate definition, in our point of view, is what Wilson (1981) considers the information-seeking behavior to be: the result from the recognition of some need. Krikelas (1983) regards it as "any activity of an individual that is undertaken to identify a message that satisfies a perceived need. In other words, information seeking begins when someone perceives that the current state of possessed knowledge is less than that needed to deal with some issue."

Relative Literature

Watson-Boone (1994) found out that the bibliographies, indexes and guides, abstracts and databases were the chief secondary services to which humanities scholars refer in identifying research material and original material of whatever date appeared to be more important than current material. In general, the following are some of her observations:

1 - Researchers have a limited need for developing or using general bibliographic tools;

scientific and research families, in turn, serve as the providers of scientific motivation for those of the future. In fact, they are the major producers and users of "information." There are diverse information user communities. Pinelli (2001), in an argument focusing on engineers and scientists, made a convincing distinction between these user groups. Familiarity with and an understanding of the information-seeking habits and behaviors of the users is the first step towards meeting the needs of the information users. How do members of different information communities discover, select and use numerous information and communication resources available to them? Information specialists and researchers have tried to address these questions through surveys, analyses,and studies since the end of World War II with different degrees of success in identifying characteristic habits and behavior.

The advances in computer-based communication technology have had a great impact on the information seeking behaviour activities. The major leap in the area came after the introduction of online databases and search engines. Nowadays, in order to discover who Kurupatkin was, how to make Chinese noodles, where Tiahuanaco is, when the ice age started, which planet has the most of moons, or whose words made a distinction between the death of one man and millions of them, we tend to refer to a search engine at an initial step. It seems that the use of the library has become secondary since computers and Internet facilities have become almost omni-present. In fact, the Internet seems to be one of the major places-if not the major place-that people refer to in their quest for information. College students mostly consider the Internet as a heaven-sent, trustworthy resource assisting them in meeting their course requirements. It appears that the use of this medium has superseded the use of other sources of information such as books, CD-ROMs, microfilms, etc.

The current study describes a questionnaire survey of engineering and business students at Kuwait University with regards to their information-seeking behaviors. The survey was conducted to gain a clearer picture of how the students at the College of Engineering as well as those at the College of Business Administration collect the information they require to cope with the research writing course offered at each college in English. Accordingly, it is assumed that an insight into the information- seeking behaviors of the above mentioned students *does*

Information-Seeking Behavior of Engineering and Business Students at Kuwait University

Suad Al-Bustan (*)
Mohammad M. Etedali (**)

Abstract: Because of the seeming predominance of the Internet as a research tool at the present time, this study is an attempt to establish the information-seeking patterns of behavior among college students at the colleges of Business Administration and Engineering of Kuwait University. The research tool was in the form of a questionnaire administered to a sample of students from these colleges who are currently engaged in mandatory English-language research-writing courses. The study found that students see the Internet as a preferred search tool and do not consider knowledge of either English or computers a hindrance to their search efforts. Thus, the study concludes, it would be advisable for colleges, and indeed schools, to include classes in their curricula in the science of seeking information over the Internet.

Key words: Information-seeking, Information-seeking behaviours, Information needs, Behaviour, Application of technology, Information technology, English for specific purposes (Business), English for specific purposes (Engineering), English for specific purposes (Business vs Engineering).

Introduction

One of the greatest motivations for scientists, engineers, and in general, researchers comes from the past discoveries. Past discoveries help scientists find trodden paths, formulate new theories and excel among the members of their immediate organization. Members of

---

(*) Author, Kuwait University, Language Centre, College of Engineering, Kuwait.
(**) Co.author, Kuwait University, Language Centre, College of Engineering, Kuwait.

Articles in English

Journal of the Social Sciences
Vol. 35 - No.3 - 2007

Table of Contents

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

- Information-Seeking Behavior of Engineering and Business Students at Kuwait University.

Suad A. Al-Bustan - Mohammad M. Etedali

Articles in Arabic:

- The Effect of Globalization on Values from the Point of View of University of Jordan and Kuwait University Students.

Hamad S. Alduaij - Imad M. Al-Salameh

- Negative Perception to Parental Bonding and its Relation with both Anxiety and Depression.

Suad A. Al-Besher - Humoud Al-Qashan

- Attitudes of Omanis towards the Elderly: Sociological Field Study.

Rashid Bin Hamed Al Busadi

- Face Matching and Change Detection.

Ahmed M. Megreya - A. Mike Burton

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 35 - No. 3

2007